الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
القليعة

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Ecole Nationale Supérieure de Management
Koléa

**مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**

**تخصص** الإدارة المالية للمؤسسات

# نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) في الجزائر

## "بين الواقع والأفاق"

**دراسة حالة بمكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات**

**مدة التربص:** من 2025/03/05 إلى 2025/05/31

**من إعداد الطالبين:**

- سماره فيصل
- بن مساس رميسة

**تحت إشراف:**

- د. عمر حوري

**السنة الجامعية:** 2025/2024

I

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وآفاقها المستقبلية في النظام الجبائي الجزائري، وتحديد المعيقات التي تواجه هذا النظام من خلال الدراسة الميدانية التي شملت أربع مختصين أجرينا معهم مقابلات شبه موجهة، وتم تحليلها بأسلوب التحليل الموضوعي. وقد تم اختيار الأشخاص الذين قمنا باستجوابهم حسب العينة المدروسة، والمتمثلين في **محاسبين معتمدين، ومكلف بالضريبة، وموظف في الإدارة الجبائية**، لما لديهم من خبرة ومعرفة بمجال الدراسة. حُللت البيانات باستخدام برنامج NVIVO، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يعتبر وسيلة وآلية مبسطة يعتمدها المشرع الجزائري لتوسيع القاعدة الضريبية ودعم أصحاب المداخيل الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، لكنه يواجه بعض التحديات في ظل غياب الثقافة الضريبية لدى المكلفين، ونقص التنسيق بين الهيئات المختصة. كما تبين أن الاتصال الفعّال بين المكلفين والإدارة الضريبية يلعب دورًا حاسمًا في تحسين الأداء المالي وفعالية هذا النظام.

**الكلمات المفتاحية:** ضريبة جزافية وحيدة، مكلف بضريبة، إدارة جبائية، قاعدة ضريبية.

**RÉSUMÉ**

---

Cette étude vise à comprendre la réalité du régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) et ses perspectives futures dans le système fiscal algérien, ainsi qu'à identifier les obstacles auxquels ce régime est confronté. Une étude de terrain a été menée auprès de quatre spécialistes à travers des entretiens semi-directifs, analysés selon une approche d'analyse thématique. Les personnes interrogées ont été sélectionnées en fonction de l'échantillon étudié, à savoir **des comptables agréés, un agent chargé de l'impôt et un fonctionnaire de l'administration fiscale**, en raison de leur expertise dans le domaine. Les données ont été traitées à l'aide du logiciel NVIVO. Parmi les principaux résultats obtenus, il ressort que le régime de l'IFU constitue un mécanisme simplifié adopté par le législateur algérien afin d'élargir l'assiette fiscale et de soutenir les petits et moyens revenus ainsi que les entreprises émergentes. Toutefois, ce régime fait face à certaines difficultés, notamment l'absence de culture fiscale chez les contribuables et le manque de coordination entre les instances concernées. Il a également été constaté que la communication efficace entre les contribuables et l'administration fiscale joue un rôle crucial dans l'amélioration de la performance financière et de l'efficacité de ce régime.

**Mots-clés :**Impôt forfaitaire unique, contribuable, administration fiscale, assiette fiscale.

**ABSTRACT**

This study aimed to understand the current state and future prospects of the Single Flat Tax system within the Algerian tax framework, and to identify the constraints faced by this system. The fieldwork involved four specialists with whom semi-structured interviews were conducted and analyzed using thematic content analysis. The interviewees were selected according to the studied sample, and the data were processed using NVIVO software. The key findings reveal that the Single Flat Tax system is a simplified mechanism adopted by the Algerian legislator to broaden the tax base and support small and medium-income earners as well as start-up enterprises. However, it faces several challenges, including the lack of tax awareness among taxpayers and insufficient coordination between the relevant institutions.

The study also showed that effective communication between taxpayers and the tax administration plays a crucial role in improving financial performance and the efficiency of this system.

**Keywords:** Single Flat Tax, taxpayer, tax administration, tax base.

## الإهداء:

قال تعالى: "وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا."

نقدّم أولى ثمار جهدنا العملي إلى نبع الحنان ورمز الإيمان،
إلى من كانا سندًا لنا، وشجّعانا على المضي قدمًا في درب العلم والبحث،
وانتظرا بفخر ورضا لحظة نجاحنا،
إلى والدَينا الغاليَين، أطال الله في عمرهما وأدام حبهما وحنانهما.

إلى إخوتنا وأخواتنا الأعزّاء، من نسعد برؤيتهم ونأنس بقربهم.

إلى كل الأهل، والأقارب، والأصدقاء،
وإلى كل من عرفناه من قريب أو بعيد.

وإلى من علّمونا حرفًا، وكانوا نورًا لنا في درب العلم والمعرفة،
إلى أساتذتنا الكرام، كل الشكر والتقدير والامتنان.

نهدي هذا العمل المتواضع

## الشكر والتقدير:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.
قال تعالى: "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" – سورة إبراهيم، الآية 7.

بحمد الله وفضله، وبتوفيقه وإعانته، تمكّنا من إنجاز هذا العمل، ونسأله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

نتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف عمر حوري، الذي كان له الفضل الكبير في توجيهنا ومرافقتنا خلال مختلف مراحل هذا العمل، فدعمه المستمر وملاحظاته القيّمة كانت دليلاً لنا طوال الطريق.

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذ بوعمامة عبد الله، على ما قدّمه من دعم علمي ونصائح ثمينة أسهمت بشكل فعّال في إثراء هذا البحث.

وفي المجال المهني، لا يسعنا إلا أن نتقدّم ببالغ التقدير والامتنان إلى السيد قدرز نور الدين، الذي لم يبخل علينا بخبرته وتوجيهاته العملية التي كان لها أثر بالغ في فهم الواقع الميداني وتطبيق المعرفة النظرية.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم، ولو بكلمة طيبة، في إنجاز هذا العمل.

جزاكم الله جميعاً خير الجزاء، ونسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل علماً نافعاً لنا ولغيرنا، وأن يزيدنا علماً وعملاً.

**فهرس المحتويات:**

**الملخص: .....I**
**الإهداء: .....III**
**الشكر والتقدير: ..... IV**
**فهرس المحتويات: ..... V**
**قائمة الجداول: ..... VII**
**قائمة الأشكال: ..... VIII**
**مقدمة: .....أ**
**الفصل الأول: مراجعة الأدبيات والإطار المفاهيمي .....2**
**تمهيد: .....2**
**المبحث الأول: مراجعة الأدبيات .....3**
**1.1. الدراسات السابقة .....3**
**2.1. أوجه الاختلاف: .....7**
**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي.....9**
**1.2. المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة .....10**
**2.2. الإطار النظري لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) .....19**
**خلاصة الفصل: .....35**
**الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتنظيمي.....36**
**تمهيد:.....37**
**المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....38**
**1.1. عرض منهجية ومبررات المنهجية النوعية ومقارنة بالأساليب الكمية.....38**
**2.1. أدوات جمع البيانات: .....40**
**3.1. مجتمع وعينة الدراسة والأشخاص التي أجريت معهم مقابلات.....41**
**4.1. الأدوات التقنية المستخدمة وأساليب تحليل البيانات.....43**
**المبحث الثاني: الإطار التنظيمي .....44**
**1.2. تقديم الهيئة المستقبلة لتربص .....44**
**2.2. مهام ومسؤوليات مكتب المحاسب المعتمد ومحافظ حسابات .....44**
**3.2. أدوات تحليل البيانات بمكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات.....45**
**4.2. اختيار التربص: .....45**
**خلاصة الفصل: .....47**
**الفصل الثالث: الإطار العمل .....47**

**تمهيد:** ..... 48
**المبحث الأول: دراسة حالة ملف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة** ..... 49
**1.1. دراسة حالة لملف خاضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بمكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات:** ..... 49
2.1. المكلف بالضريبة المحاسب المعتمد (أمبارك خالد) ..... 50
3.1. للمكلف بالضريبة الخبير في علم الأرض محمد أسيد بلخير ..... 52
**المبحث الثاني: نتائج دراسة المقابلات** ..... 54
**1.2. عرض نتائج المقابلات وطريقة تحليل البيانات** ..... 54
**2.2. تحليل وتفسير البيانات النوعية:** ..... 60
**3.2. ملخص النتائج الرئيسية:** ..... 67
**4.2. مناقشة النتائج** ..... 68
**خلاصة الفصل:** ..... 70
**الخاتمة :** ..... **72**
**قائمة المراجع** ..... **71**
**الملاحق:** ..... **75**

## قائمة الجداول:

**الجدول رقم (01):** أوجه الاختلاف.....07
**الجدول رقم (02):** الفرق بين الضريبة والرسم.....11
**الجدول رقم (03):** معدلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة .....28
**الجدول رقم (04):** توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة.....29
**الجدول رقم (05):** عقوبات التأخير المطبقة على الضريبة الجزافية الوحيدة.....33
**الجدول رقم (06):** قائمة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.....42
**الجدول رقم (07):** بنية البحث.....42
**الجدول رقم (08):** حالة المكلف يمارس نشاط بيع الأثاث وتوفير خدمة التوصيل.....49
**الجدول رقم (09):** عقوبات تأخير المكلف.....50
**الجدول رقم (10):** يبين طريقة الدفع بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).....51
**الجدول رقم (11):** يبين طريقة الدفع بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).....53
**الجدول رقم (12):** إجابات المسؤولين على أسئلة المقابلة.....54
**الجدول رقم (13):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة
في يتعلق بموضوع فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.....60
**الجدول رقم (14):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة
في يتعلق بموضوع دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية.....61
**الجدول رقم (15):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة
في يتعلق بموضوع الثقافة الضريبية لدى المكلفين.....62
**الجدول رقم (16):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة
في يتعلق بموضوع تطور الرقمنة في النظام الضريبي.....63
**الجدول رقم (17):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة
في يتعلق بموضوع مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني.....64
**الجدول رقم (18):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة
في يتعلق بموضوع الأفاق المستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.....66

## قائمة الأشكال:

**الشكل رقم (01):** يمثل إجراءات تقدير رقم الأعمال حسب النظام التعاقدي.....25
**الشكل رقم (02):** مراحل معالجة البيانات.....43
**الشكل رقم (03):** سحابة كلمات تمثل فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.....61
**الشكل رقم (04):** سحابة كلمات تمثل دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية لهذا النظام.....62
**الشكل رقم(05):** سحابة كلمات تمثل الثقافة الضريبي لدى المكلفين.....63
**الشكل رقم(06):** سحابة كلمات تمثل التطور الرقمنة في النظام الضريبي.....64
**الشكل رقم(07):** سحابة كلمات تمثل مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني.....65
**الشكل رقم(08):** سحابة كلمات تمثل الأفاق المستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة .....66

# مقدمة

**مقدمة:**

تعتمد الإدارة الجبائية الجزائرية حاليا على ثلاثة أنظمة للإخضاع الضريبي يتمثل الأول في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) المخصص للأنشطة التجارية الصغيرة والثاني في النظام الحقيقي المخصص للمؤسسات الكبيرة والثالث في النظام المبسط المخصص لأصحاب المهن غير التجارية، وسنخصص هذا البحث المتواضع لدراسة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).

شهدت المنظومة الجبائية في الجزائر تطورات ملحوظة في إطار تبسيط الإجراءات ومواصلة مسار الإصلاح الجبائي، حيث تم بموجب المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007 استحداث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة كبديل للنظام الجزافي السابق. جاء هذا النظام ليضع حداً لتعقيد النظام القديم الذي كان يفرض على المكلفين عدة ضرائب مثل الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على القيمة المضافة (TVA) والرسم على النشاط المهني(TAP) ، واستبداله بضريبة واحدة شاملة.

منذ دخوله حيز التنفيذ بتاريخ 2007/01/01، خضع هذا النظام لعدة مراجعات، حيث كان في البداية موجهاً لصغار المكلفين بالضريبة مثل تجار التجزئة، الحرفيين، مقدمي الخدمات، وأصحاب النشاطات الحرفية أو الإنتاجية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 3 ملايين دينار جزائري. لاحقاً، تم رفع سقف رقم الأعمال تدريجياً ليصل إلى 5 ملايين دينار في قانون المالية لسنة 2010، ثم 10 ملايين دينار في القانون التكميلي لسنة 2011.

وفي سنة 2015، توسع نطاق هذا النظام ليشمل جميع المكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، بما في ذلك أصحاب المهن الحرة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 30 مليون دينار سنوياً. إلا أن سقف رقم الأعمال شهد تخفيضات متتالية، حيث تم تقليصه إلى 15 مليون دينار بموجب قوانين المالية لسنة 2020، ثم إلى 8 ملايين دينار بموجب قانون المالية لسنة 2022 ، وبقية على هذا المقدار إلى غاية سنة 2025، لكن جاءت بعدة تعديلات وترتيبات لتعزيز فعالية هذا النظام.

يعد نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر أحد الركائز الأساسية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الضريبية وتسهيل عملية التحصيل، مما يعكس التوجه نحو تعزيز الامتثال الضريبي وتقليص التعقيدات الإدارية. ومع ذلك، ورغم الجهود المبذولة في تطوير هذا النظام، لم يتم تناول المراحل التي يمر بها هذا النظام بشكل كامل، بدءًا من لحظة تسجيل المكلفين بالضريبة وصولًا إلى عملية التحصيل الفعلي. ففهم هذه المراحل بشكل دقيق يفتح المجال لتحليل كفاءتها وتحديد الثغرات التي قد تحد من تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ويعتبر نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر أحد الآليات الضريبة التي كانت محل جدل في قانون المالية لسنة 2005 حيث أنه أدى إلى اختلاف واضح بين البرلمان بغرفتيه والحكومة مما استدعى تدخل المجلس الدستوري للفصل في التشريعات المتعلقة بهذا النظام الضريبي. هذا الجدل كان دافع لوجود إشكالات تخص الفعالية والأداء المالي لهذا النظام، ومدى تحقيقه لكل من الشفافية والعدالة الضريبية. من هذا الأساس جاء اختيارنا لهذا الموضوع بهدف تحليل واقع هذا النظام الضريبي، وتقييم مدى فعاليته، مع استكشاف أفاقه المستقبلية، وخاصة بعد التعديلات الدورية التي يخضع لها.

**الإشكالية:**

- يعتبر نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) وسيلة من أجل القيام بالالتزامات الجبائية اتجاه الإدارة الجبائية بالنسبة للأشخاص الذين يزاولون أنشطة تجارية وإنتاجية وحرفية صغير، اعتمادا على المعطيات السابقة ولفهم ودراسة هذا النظام بشكل معمق نطرح الإشكالية التالية:

**ما هو واقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر وهل أصاب المشرع في تعديلاته لقانون المالية 2025 بشأن هذه الضريبة؟**

- ولدراسة هذه الإشكالية والإجابة عنها، سنتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟
- ماهي الأنشطة التي تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)؟
- ماهي إجراءات تحديد هذا النوع من الضرائب؟
- كيف يتم تصفيتها وتحصيلها؟
- ماهي العقوبات الجبائية المطبقة عليها؟

**أهمية الدراسة:**

تكمل أهمية الدراسة في اعتبر نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من أهم المواضيع الجديرة بالبحث والذي يحظى باهتمام بالغ من طرف المؤسسات الاقتصادية والميزانية العامة لدولة، فهو من المواضيع التي لا تقتصر على الجانب النظري فقط بل تشمل حتى الجانب العملي من خلال إطاره القانوني وإجراءات تطبيقه وتحصيله. فالضريبة الجزافية الوحيدة تعتبر أداة ضرورية لا بد منها تسعى لدعم المؤسسات الناشئة بامتيازاتها وتساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

يخضع هذا النظام دائما لتحديثات بموجب نصوص وقوانين مالية وذلك راجع لتأثره بالتغيرات الاقتصادية والتشريعية، و هذا ما يجعله موضوع متجددا ومرن يستوجب الدراسات بشكل دوري لمواكبة هذه المستجدات.

كما تندرج أهمية هذه الدراسة في الوقوف ميدانيا ومعالجة الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة لمكتب المحاسبة وباقي الأنشطة التجارية الصغيرة من حيث تبيين سهولة إجراءاتها الجبائية وأنها لا تأخذ وقت، كما تبيين أيضا أنها لا تحتوي على مجموعة كبيرة من الضرائب كنظام الحقيقي الذي يحتوي على عدة ضرائب (TAP، TVA، IRG الخ..).

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تناول عدة محاور مهمة بخصوص موضوعنا قمنا بإدراجها في النقاط الأساسية التالية:

- تقديم مساهمة علمية حول نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- عرض الإطار النظري والتطبيقي للضريبة الجزافية الوحيدة وتحليل أسسها القانونية وتعديلاتها الأخيرة بالجزائر؛
- إبراز إجراءات التطبيق وكيفيات التصفية والعقوبات المطبقة على المخالفات؛
- التعرف على المعيقات التي تواجه نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

**منهج الدراسة:**

من اجل تطويرنا لهذا البحث، اعتمدنا على المنهج الوثائقي والوصفي التحليلي، في الجزء الأول من البحث، استخدمنا مراجع كدراسات العلمية والمجلات المختصة.

بناء على طبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه، وبعد مراجعة الدراسة السابقة، اعتمدنا على الدراسة النوعية لمعالجة الإشكالية استنادا إلى عدة أدوات لجمع البيانات، مثل البحث الوثائقي لاعتمادنا على المقالات والكتب أو من خلال الرصد (اليقظة المعلوماتية)، بمتابعتنا لأخر التجديدات والإصلاحات لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتقديمنا للإطار التنظيمي الذي يحكمها والقوانين والتشريعات المرتبطة بها، بالإضافة إلى دراسة إجراءات تحصيلها من المكلفين. يتناسب هذا المنهج مع موضوع الدراسة حيث يدعمنا على فهم هذا النظام الضريبي بشكل موضوعي وتحليل البيانات المتاحة وربطها بالواقع العملي.

كما اعتمدنا على الملاحظات والمقابلات مع مختصين كأداة لجمع بيانات نوعية تمكننا من الفهم المعمق لواقع تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بعيدا عن التحليل النظري لها وهذا ما يعزز مصداقية نتائج دراستنا.

**حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى "مكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات" حيث قمنا بتحليل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال المعاملات والإجراءات المحاسبية والجبائية للمكلفين.
- **الإطار الزمني:** شمل البحث فترة السداسي الثاني 2025/02/05 إلى2025/05/05 حيث قمنا بجمع البيانات خلال فترة إجراء التربص لفهم الضريبة وتحليل تطبيقها العملي.

**هيكل البحث:**

لضمان تغطية جميع جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم هذا البحث، وتنظيم محتواها على النحو التالي:

بدأ عملنا بمقدمة عامة حددت نطاق بحثنا. وقمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، و يتضمن كل منهما عدة مباحث و مطالب تندرج ضمن الجوانب الرئيسية للبحث، حيث في الفصل الأول الذي اعتبرناه مدخلا للإطار النظري لكل من الجباية و الضريبة من خلال التطرق في المبحث الأول إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة و أوجه الاختلاف بين هذه الدراسات و دراستنا التي تعتبر كمبدأ أساسي لبداية البحث، بينما يتناول المبحث الثاني إلى الإطار المفاهيمي انطلاقا من المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة و الرسم والفرق بينهما وخصائص الضريبة ومبادئها و التنظيم الفني الخاص بها. كما يتمحور المطلب الثاني حول الإطار النظري لمفهوم الضريبة الجزافية الوحيدة انطلاقا من النشأة والتعريف وتطور نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، ثم نبين في المطلب الثاني خصائص هذا النظام ومجالات تطبيقه أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى تحديد معدلات هذا النظام الضريبي، والالتزامات والإعفاءات والعقوبات المطبقة على الخاضعين له، وننهي المبحث بتقييم نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاحاته الجديدة بموجب قانون المالية لسنه 2025.

إما بالنسبة للفصل الثاني فيتناول الإطار المنهجي، وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين، يعالج المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة حيث نعرض المنهجية المتبعة في الدراسة ومبررات اختيارها والمقارنة بأساليب الكمية مع التطرق إلى أدوات جمع البيانات و مجتمع و عينة الدراسة مع عرض الأشخاص الذين أجريت معاهم المقابلات و الأدوات التقنية المستخدمة وفي ختام المبحث نقدم أساليب تحليل البيانات. لنصل إلى المبحث الثاني الذي خصص للإطار التنظيمي حيث تناولنا من خلاله تقديم الهيئة المستقبلة للتربص "مكتب محاسب معتمد ومحافظ الحسابات" كإطار عام ثم نعرف بالمكتب بشكل خاص، مع التطرق إلى مهام ومسؤوليات المكتب والأدوات التي يعتمدها لمعالجة البيانات ثم نستعرض أسباب اختيارنا لتربص بهذه الهيئة.

وفي الفصل الثالث، نسلط الضوء على الإطار العملي والجانب التطبيقي للنتائج والمناقشات، في المبحث الأول من هذا الفصل سنعرض دراسات حالة لملفات متعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة. وبعد ذلك في المبحث الثاني سنناقش النتائج المعروضة من المقابلات ومعالجتها لإظهار فعالية هذا النظام الضريبي وسنقدم الاقتراحات المتعلقة بموضوع دراستنا.

# الفصل الأول: مراجعة الأدبيات والإطار المفاهيمي

**تمهيد:**

لم تكتفي الجزائري بالإصلاحات الضريبية المسجلة سابقا، بل كانت في كل مرة تحاول أن تلين من نظامها الضريبي وتجعله متماشيا أكثر فأكثر مع التحول الاقتصادي، فكانت تنص بموجب القوانين المالية لكل سنة وحتى بموجب القوانين المالية التكميلية على تعديلات وإصلاحات في قواعدها القانونية، ولعلى من أهم التعديلات المسجلة هو تأسيس نظام ضريبي جديد، جاء به قانون المالية لسنة 2007، سعي بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. (لعلوي محمد، 2022، الصفحة 1027).

من أجل فهم أكبر لموضوع دراستنا، والتعرف على مختلف جوانب نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، قمنا بتقسيم الفصل إلى مباحث، حيث يعالج كل مبحث مطالب تثري موضوع بحثنا بمعلومات دقيقة. في المبحث الأول، تطرقنا إلى الدراسات السابقة المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

المبحث الثاني، يبرز الإطار المفاهيمي، حيث تناولنا المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة، إذ عرضنا مفهوم كل من الضريبة و الرسم، و بينا الفرق بينهما، ثم قدمنا خصائص الضريبة و مبادئها الأساسية وبعدها تناولنا التنظيم الفني للضريبة.

وفي ثم في المطلب الثاني ركزنا على الإطار النظري لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، حيث قدمنا نشأة هذا النظام، وتعريفه، وتطوره، ثم خصائصه ومجالات تطبيقه. كما استعرضنا إجراءات تحديد وتصفية الضريبة الجزافية الوحيدة، والالتزامات والعقوبات الجبائية المتعلقة بها ، وأخيرا قدمنا تقيما لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة .

## المبحث الأول: مراجعة الأدبيات

أحد الخطوات الأساسية للشروع في القيام ببحث أو طرح إشكالية ومحاولة الإجابة عليها، هو أحد تصور حول الدارسات التي تمت في هذا البحث، وهي جزء أساسي من عملية البحث ولها تأثيرات كبيرة على جميع أجزائها اللاحقة، حيث إنها تشكل بشكل رئيسي الرؤية العامة للدراسة البحثية وتساعد في إنشاء الإطار النظري للدراسة وتطوير منهجية البحث (Boumezrag، 2022، صفحة 403)

في هذا المبحث الخاص بمراجعة الأدبيات، نقدم مراجعة شاملة للعديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا، مع الاهتمام بالإصلاحات التي طرأت على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، والدور الأساسي الذي تلعبه في النظام الضريبي الجزائري، وكيفية الانتقال إليها وتطبيقها، بالإضافة إلى تأثير إجراءاتها على بعض المؤسسات الاقتصادية وكذلك التجار.

كما تسلط المواضيع التي تم بحثها ومناقشتها الضوء على كل من النظام القانوني، والإطار التنظيمي، والتعديلات التي عرفها نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ودورها الفعال في تبسيط العديد من الإجراءات الضريبية ودعم الامتثال الضريبي، وآثارها في زيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة، مع تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين. وقد دعمت الدراسات بأمثلة تطبيقية ودراسات حالة التي تبيّن التطبيق العملي لها. كما تهدف هذه المراجعة إلى دمج المعلومات المتوفرة وتحليلها لتسهيل فهم كل من الجانب النظري والعملي لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، واستكشاف تأثيرها على الإيرادات الضريبية والاقتصاد الوطني ككل.

### 1.1. الدراسات السابقة

- **الدراسة التي تناولت الإطار المفاهيمي والتنظيمي لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

#### 1.1.1. دراسة قندولي نريمان، مشتة ياسين:

بعنوان **"الإطار المفاهيمي والتنظيم القانوني للضريبة الجزافية "** دفاتر علم الاجتماع، العدد 02، المجلد 11، 2023.

تبين لنا هذه الدراسة من خلال هذا المقال كيفية تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة كنظام ضريبي فعال يهدف إلى زيادة الامتثال الضريبي، كما تلعب دورا مهما في تحصيل الإيرادات الضريبية ومساهمته في تمويل خزينة الدولة وتنشيط الاقتصاد. وتوضح هذه الدراسة كفاءة هذا النظام الجديد مقارنة بالنظام الجزافي، وبالرغم من التعديلات التي أدخلت عليه، إلا أن هناك عراقيل مازالت تؤثر على نجاحه الكامل وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

كما قدم المقال مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تكون فعالة في الحد من التهرب الضريبي، وزيادة الامتثال، ومعالجة الثغرات الموجودة في النظام، والتعزيز دوره في دعم خزينة الدولة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وقد اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي من أجل شرح نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والتعريف تنظيماته القانونية. أما بالنسبة لعينة الدراسة فلم تكن ميدانية موجهة لأفراد أو الإدارات ضريبية أو مؤسسات، بل ارتكزت على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بهذا النظام، إلى جانب دراسة إجراءات تطبيقه.

و توصلت الدراسة إلى أن هذا النظام يعد من بين المصادر الأساسية لإيرادات خزينة الدولة، وله أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني. كما أوصت بضرورة مراجعة الصعوبة المرتبطة بالانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وقدمت الدراسة مجموعة من المقترحات المتعلقة بإجراءات تطوير كفاءة وفعالية التحصيل

الضريبي، وتعزيز شفافية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة. كما نلاحظ أن المقال في أخر الدراسة قدم لنا اقتراحين بخصوص الإجراءات التي تهدف إلى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والشفافية داخل النظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

- **الدراسات التي ركزت على الإصلاحات والتعديلات القانونية الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة:**

**2.1.1. دراسة ط. د. طالبي بن عيسى:**

بعنوان **الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر تخفيف وتبسيط للإجراءات على ضوء قانون المالية لسنة 2017، مجلة الدراسات الجبائية، العدد 12، 2018.**

تستعرض هذه الدراسة أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر وتأثيرها على تحسين أساسيات ومبادئ تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها خدمات الإدارة الجبائية في إطار الإصلاحات الاقتصادية، والتي تهدف إلى فتح المجال أمام استخدام الوسائل المعلوماتية سواء في التصريحات أو الدفع الإلكتروني، وتعزيز الضمانات القانونية للمكلفين بالضريبة.

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والوصفي لدراسة التطورات التاريخية التي مر بها النظام الضريبي الجزائري، بالإضافة إلى تحليل التجديدات والتغيرات التي طرأت على التشريعات والقوانين المالية. كما استعانة بالمنهج التحليلي لتقييم مدى فعالية هذه الإصلاحات على المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة، ومدى مساهمتها في تعزيز امتثالهم، خاصة وأن هذه الفئة تمثل أكثر من 70% من المكلفين بالضرائب في الجزائر وقد اعتمدها الباحث كعينة للدراسة.

وقد تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

- تبسيط النظام الضريبي من خلال دمج عدة ضرائب في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.
- تحسين الإجراءات الضريبة من خلال تسهيلات في التصريح والدفع، وإدخال الرقمنة، مما ساهم في تعزيز الامتثال الضريبي وزيادة الإيرادات الجبائية.

التأكد من أن نجاح الإصلاحات الضريبية مرهون بمدى تبسيط الإجراءات والتسهيل في التصريحات والدفع مع التركيز على تعزيز الضمانات القانونية لضمان الامتثال والشفافية.

**3.1.1. دراسة د. ورزقي ميلود:**

بعنوان **"التدابير الجبائية الجديدة المتعلقة بالنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفقا لقانون المالية 2017"**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 03، 2017.

يبرز هذا المقال الأثر الذي خلفته الإجراءات الضريبية التي جاء بها قانون المالية الجزائري لسنه 2017 فيما يتعلق بالضريبة الجزافية الوحيدة، والتي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الضريبة وتعزيز الشفافية والمصداقية، إلى جانب دعم الامتثال من طرف الخاضعين للضريبة. ولتحقيق ذلك، قسم النظام الجبائي الجزائري إلى نظامين: النظام الحقيقي والنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ونميز بينهم بناءا على نوعية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين.

استند الباحث في هذا المقال إلى المنهج التاريخي والوصفي بالإضافة إلى المنهج التحليلي، وذلك لاستعراض الأحداث والتطورات التاريخية التي شهدها النظام الضريبي في الجزائر، ووصف وتحليل الإصلاحات التي جاء بها قانون المالية لسنه 2017، وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها وتأثيرها على المكلفين وإقراراتهم المقدمة للإدارة الجبائية.

وتتمثل نتائج هذا المقال في أن التجديدات التي أقرها قانون المالية لسنه 2017 قد سهلت على الخاضعين للضريبة تقديم إقراراتهم، حيث أصبح المكلفون مسؤولين عن التصريح برقم أعمالهم حسب تقديراتهم الخاصة، بينما تتولى الإدارة

الجبائية مهمة المتابعة والمراقبة لتحقق من مدى صحة هذه التصريحات، وهو ما ساهم في الحد ولو جزئيا، من ظاهرة التهرب الضريبي.

**4.1.1. دراسة لعلوي محمد 2022:**

بعنوان **"الضريبة الجزافية الوحيدة (دراسة لنظامها القانوني وأبرز التعديلات الواردة عليها)" مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد09، العدد 01، 2022.**

يناقش هذا المقال نظام الضريبة الجزافية الوحيدة باعتباره نظام جديدا تم اعتمده رسميا مند سنة 2007، في إطار الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي الجزافي، بهدف تبسيط الإجراءات الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي. كما يتطرق المقال إلى التحديثات التي أدخلت على هذا النظام بموجب قانون المالية لسنة 2020، والتي تمحورت حول إعادة هيكلة النظام وتحسينه من خلال تعديل فئات الخاضعين للضريبة، واللجوء إلى آليات جديدة للتصريح والدفع، وذلك بهدف الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

اعتمد الباحث في هذا المقال على المنهج التاريخي لاستعراض التطورات التي مر بها النظام الضريبي، والمنهج الوصفي لدراسة الإطار القانوني والتعديلات التي طرأت عليه، إلى جانب المنهج التحليلي لمراجعة وتقييم مدى كفاءة هذه التعديلات.

وقد تم اختيار المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة كعينة للدراسة، وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والتجار الخاضعين لهذا النظام. و تمت دراسة آرائهم بشأن التعديلات الجديدة ومدى تأثيرها على نشاطهم المهني.

أظهرت نتائج الدراسة أن التعديلات الجديدة ساهمت في تحقيق إصلاحات هامة، خاصة على مستوى إجراءات التصريح والدفع وهو ما ساعد في الحد من التهرب الضريبي. كما عمل قانون المالية لسنة 2020 على إعادة هيكلة تصنيف الفئات الضريبية وتعزيز المصداقية. غير أن بعض القرارات التي جاء بها هذا القانون شكلت صعوبات لبعض المكلفين، لاسيما فيما يتعلق بإجبارية التسجيل والتصريح.

ورغم هذه الإصلاحات لا يمكننا القول أن النظام الضريبي أصبح مطبق كما ينبغي، إذ لازال هناك صعوبات على المستوى العملي، خصوصا في الإجراءات الإدارية والعبء الضريبي الواقع على بعض الفئات. ولهذا، أكدت الدراسة على مدى أهمية تعزيز الثقافة الضريبية وتحسين آلياتها، والعمل على رقمنة الإجراءات الجبائية من أجل الوصول إلى نظام جبائي أكثر كفاءة وفعالية.

- **الدراسات التي تناولت تأثير الضريبة الجزافية الوحيدة على الامتثال الضريبي وتحقيق المردودية الجبائية:**

**5.1.1. دراسة بلحوت عبد المجيد وزواوي عمر حمزة:**

بعنوان **" الانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مرد ودية التحصيل وتسهيل الإجراءات الجبائية. دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب المسيلة (2007-2016)"** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد02، المجلد12، 2019.

قدم لنا هذا المقال دراسة حول نظام الضريبة الجزافية الوحيدة باعتباره التعديل الضريبي الذي حل محل النظام الجزافي في الجزائر، بهدف تبسيط الإجراءات وتحقيق العدالة الضريبية. حيث ناقشت الدراسة التطورات التي طرأت على النظام الضريبي منذ سنة 1991، عندما كان معمولا بالنظام الجزافي إلى غاية سنه 2007 ، حين تم إلغائه بموجب قانون مالية جديد، وحل محله نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الذي دمج عدة ضرائب في ضريبة واحدة بمعدلين.

و قد هدفت هذه هي الدراسة إلى تقييم مدى نجاح هذا الانتقال. اعتمد الباحثان في دراستهم على المنهج التحليلي المقارن، للتعرف على أهم الفرو قات بين النظامين، ومقارنه مدى كفاءة وفعالية كل منهما من حيث الامتثال والشفافية. كما استعانا أيضا بالمنهج الوصفي لتحليل مراحل والتطورات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري، وقاما بدراسة حالة من خلال تحليل البيانات المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016.

وتم اختيار المكلفين الذين كانوا خاضعين للنظام الجزافي ثم انتقلوا إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة كعينة لدراسة، وذلك لتقييم مدى قبولهم وامتثالهم لهذا النظام، ومدى نمو الإيرادات الضريبية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك فعلا تبسيط في الإجراءات الإدارية الضريبية، والقدرة على تجاوز العديد من تعقيدات التي كانت موجودة في النظام الجزافي. كما تم تخفيف في الأعباء الإدارية على كل من المكلفين والإدارة الضريبية. وقد أدى دمج عدة ضرائب في نظام واحد إلى نمو تدريجي في الإيرادات الجبائية، خاصة خلال السنة الأولى من تطبيق هذا النظام، مقارنه بالنظام السابق.

ومع ذلك لم تتمكن الإدارة الجبائية من تحقيق النتائج المرجوة بالكامل، ويرجع ذلك إلى وجود فئات من المكلفين واجهوا صعوبات في فهم النظام الجديد والتكيف معه. لذلك شددت الدراسة على ضرورة نشر الوعي الضريبي وتعزيز آليات الرقابة، من أجل زيادة الامتثال الضريبي و تحقيق الأهداف المرجوة التي تسعى إليها تعديلات النظام الضريبي الجديد.

**6.1.1. دراسة طاطا إيمان:**

بعنوان **"أثر تعديلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية"** مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد01، 2022.

تستعرض هذه الدراسة الأثر الذي خلفته الإصلاحات الجديدة على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، ودورها في تمويل خزينة الدولة. تعتبر الضريبة الجزافية الوحيدة من الأدوات الضريبية الفعالة في تسهيل وتبسيط النظام الجبائي، حيث تشمل فئة المؤسسات الصغيرة والتجار، ولذلك تخضع لتعديلات متواصلة بهدف التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحسين فعاليتها وزيادة امتثال المكلفين بها. غير أن هذه الإصلاحات أثارت تساؤلات بشأن مدى كفاءتها في رفع الإيرادات الضريبية وتحسين مستوى الامتثال.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تحليل التعديلات التي طرأت على القوانين المالية والضريبية خلال الفترة الممتدة من سنه 2007 إلى 2020، بالإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن، حيث لم يقتصر الباحث على وصف هذه الإصلاحات، بل قام بتحليلها ومقارنه فعالية النظام الضريبي قبل وبعد الإصلاحات الضريبية، بهدف تشخيص تأثيرها على الإيرادات الضريبية.

وتمثلت عينه الدراسة في الخاضعين للنظام الضريبة الجزافية الوحيدة من المؤسسات الصغيرة والتجار وذلك لمعرفه مدى إقبالهم وامتثالهم للنظام بعد تطبيق الإصلاحات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التعديلات التي عرفها نظام الضريبة الجزافية الوحيدة كان لها أثر ايجابي، خاصة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات مثل التصريح الالكتروني غير انه لم يسجل تحسن ملموس في مستوى التحصيل الفعلي للإيرادات، نتيجة عراقيل تطبيقيه وإدارية. كما وجدت صعوبات لدى المكلفين في فهم النظام الجديد و التأقلم معه، خاصة الفئات التي فرضت عليها أعباء إدارية إضافية

رغم ذلك، ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز المصداقية والشفافية الضريبية وهو ما يعد خطوة مهمة نحو تحسين الأداء الجبائي العام.

**7.1.1. دراسة عبد الرحيم نادية:**

بعنوان **" تقيم أثر تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على المردودية الجبائية –دراسة ميدانية على مراكز الضرائب بولاية تلمسان- "** مجلة مجاميع المعرفة، المجلد08، العدد01، أفريل 2022.

تناول هذا المقال أثر التعديلات الخاصة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة، وذلك من خلال الإصلاحات التي تم إدخالها بموجب قوانين المالية خلال الفترة 2015-2019 ، بهدف تطوير النظام الضريبي الجزائري وزيادة مردوديته، تحقيق العدالة الضريبية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التعديلات التي مست النظام الضريبي وتقيم مدى فعاليتها، كما دعم الباحث دراسته بدراسة ميدانية استبيانية بمركز الضرائب لولاية تلمسان، بهدف جمع معلومات دقيقة من مختصين في المجال الجبائي وفهم تأثير هذه التعديلات على المداخيل الضريبية، بالإضافة إلى استطلاع آرائهم حول فعالية الإصلاحات. وقد شملت عينة الدراسة 38 عون إدارة برتبة مفتش.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة، تمثلت في:

- لم يكن للإصلاحات أثر إيجابي كبير على المردودية الجبائية؛
- أكدت الدراسة أن النظام الضريبي، برغم الإصلاحات لازال يعاني من ثغرات تنظيمية وتطبيقية أثرت سلبا على التحصيلات الجبائية؛
- سجل استغلال لبعض الفجوات القانونية من طرف المكلفين، حيث انتقال عدد كبير منهم من النظام الحقيقي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، مما أدى إلى تراجع في الإيرادات الجبائية؛

أظهرت الدراسة أن التعديلات الجديدة على هذا النظام لم تحقق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز العدالة الضريبية بل ساهمت في خلق تفاوت وثغرات بين الفئات الخاضعة لضريبة وهو ما يشجع على التهرب الضريبي.

**2.1. أوجه الاختلاف:**

أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية:

**جدول رقم (01):** أوجه الاختلاف

| الدراسة | أوجه الاختلاف |
|---|---|
| **دراسة قندولي نريمان، مشتة ياسين 2023** | _ ركّزت هذه الدراسة بشكل أكبر على الإطار القانوني والتنظيمي لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، في حين قمنا في دراستنا بتحليل معمّق لهذا النظام وإجراءاته، انطلاقًا من مرحلة الخضوع له وصولًا إلى مرحلة التحصيل.<br>_ كما اعتمدت هذه الدراسة على التحليل النظري للنصوص والتشريعات القانونية دون اللجوء إلى الدراسة الميدانية المباشرة، بينما شملت دراستنا الجانب النظري مدعّمًا بتحليل واقعي قائم على بيانات تم جمعها من مختصين في المجال. |
| **دراسة ط. د. طالبي بن عيسى2017** | _استخدمت هذه الدراسة أيضًا المنهج التاريخي، في حين ركّزت دراستنا بشكل أوسع على التحليل العملي والواقعي لإجراءات الضريبة، وذلك بالاعتماد على الملاحظات والمقابلات.<br>_كما أن هذه الدراسة تناولت فترة الإصلاحات الجبائية لسنة 2017، مما يجعل دراستنا |

| | |
|---|---|
| | أكثر حداثة، كونها شملت الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025. |
| **دراسة د. ورزقي ميلود 2017** | _هناك اختلاف في نطاق التحليل؛ حيث قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل أثر التعديلات التي أتى بها قانون المالية لسنة 2017على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وانعكاسها على مستوى الامتثال الضريبي من طرف المكلفين .أما دراستنا فقد اعتمدت على تحليل هذا النظام من حيث بنيته القانونية والتطبيقية، بما في ذلك إجراءات التصريح، والتحصيل، والعقوبات، بالإضافة إلى المعيقات التي تعترض تطبيقه.<br>_كما استندت هذه الدراسة في منهجيتها إلى التحليل الوصفي التاريخي، مع التركيز على التعديلات القانونية عبر فترات زمنية محددة، في حين اتبعت دراستنا منهج التحليل الوصفي مدعّمًا ببيانات ميدانية تم جمعها من خلال مقابلات مع مختصين في المجال.<br>_وتُعدّ دراستنا أكثر حداثة من حيث المرجعية الزمنية، لاعتمادها على قانون المالية لسنة 2025، مقارنة بهذه الدراسة التي اعتمدت على قانون المالية لسنة 2017. |
| **دراسة لعلوي محمد 2022** | _هناك اختلاف في المنهجية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي، في حين اعتمدت دراستنا على التحليل الميداني ودراسة عملية من خلال مقابلات مع مختصين.<br>_كما تمثّل نطاق هذه الدراسة في تحليل تعديلات قانون المالية لسنة 2020 وانعكاساتها على المؤسسات الصغيرة والتجار، دون التطرق إلى الجانب التطبيقي.<br>_أما دراستنا، فقد استندت في تحليلها إلى قانون المالية لسنة 2025، مدعّمة بدراسة ميدانية عملية لطبيعة تطبيق النظام الضريبي داخل مكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات. |
| **دراسة بلحوت عبد المجيد وزواوي عمر حمزة 2019** | _ركّزت هذه الدراسة على تحليل تطورات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتأثيره على الإيرادات الجبائية، في حين اتّجهت دراستنا نحو تحليل شامل وأوسع للنظام من مختلف الجوانب، مع دراسة تطبيقية لإجراءاته على أرض الواقع.<br>_كما يبرز اختلاف في نطاق التحليل؛ إذ اقتصرت هذه الدراسة على تحليل بيانات المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، بينما قدّمت دراستنا تحليلًا عامًا وشاملًا لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة على المستوى الوطني.<br>_واعتمدت هذه الدراسة أيضًا على منهج التحليل المقارن، في حين دمجت دراستنا بين التحليل الوصفي والتحليل الميداني بالاعتماد على مقابلات مباشرة مع مختصين. |
| **دراسة طاطا إيمان 2022** | _هناك اختلاف في الحدود الزمنية للدراسة، حيث غطّت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2007إلى 2022، في حين تناولت دراستنا التطورات الحديثة في ظل قانون المالية لسنة 2025.<br>_ كما يُلاحظ اختلاف في المنهجية، إذ اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي ومنهج التحليل المقارن، بينما اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، مدعّمًا |

| | |
|---|---|
| | بمقابلات مع مختصين، وهو ما أدى بدوره إلى اختلاف في طرق جمع البيانات بين الدراستين. |
| **دراسة عبد الرحيم نادية أفريل 2022** | _ قيّمت هذه الدراسة أثر الإصلاحات على المردودية الجبائية خلال الفترة –2015 2019، بالاعتماد على دراسة ميدانية أجريت بمركز الضرائب .أما في دراستنا، فقد قمنا بتحليل حديث للنظام الضريبي، بالاستناد إلى دراسة تطبيقية أجريت داخل مكتب محاسب معتمد، ما أتاح لنا ملامسة واقعية لتطبيق النظام.<br>_ كما يظهر اختلاف في المنهجية التطبيقية؛ إذ اعتمدت هذه الدراسة على دراسة استقصائية باستخدام الاستبيانات الموجهة لموظفي مركز الضرائب، في حين اعتمدت دراستنا على الملاحظة المباشرة لإجراءات النظام الضريبي في الواقع العملي. |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي

**تمهيد:**

تتمثل الجباية في إجراءات تحصيل الضرائب والرسوم والمساهمات المالية من طرف الدولة، تشمل كل الإيرادات المالية التي تحصلها الإدارة الجبائية من الأفراد والمؤسسات سواء بصفة إلزامية أو اختيارية بهدف تغطية نفقات الخزينة العامة.

تشمل الجباية كل ما يتم تحصيله (جبايته) لفائدة الخزينة العامة من ضرائب ورسوم وإتاوات وعقوبات جبائية وغيرها، حيث تلجأ الدولة إلى فرضها وتحصيلها من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها الحصول على أكبر حصيلة مالية بهدف تغطية النفقات العامة للمجتمع، كما تعد دورها الهدف المالي، بحيث أصبحت أداة في يد الدولة تستعملها للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة بغية تحقيق جملة من الأهداف. وتقسم الجباية عادة حسب مكوناتها إلى جباية عادية، جباية بترولية، جباية محلية، جباية بيئية، جباية دولية، وغيرها. وتعتبر الضريبة أحد مكونات الجباية، بل هي المكون الذي يشغل أكبر حيز في الجباية التي تذهب إلى تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية ((سماعين، 2024، صفحة 24)

نظام من المساهمات الإلزامية المفروضة من قبل الدولة ومعظمها في شكل الضريبة تفرض على الأشخاص والمؤسسات والممتلكات (خلاصي، 2014، صفحة 243).

ومن هذا الأساس تطرقنا في هذا المبحث إلى الإطار النظري للضريبة وقمنا بتقسيمه إلى أربع مطالب، ففي المطلب الأول تطرقنا إلى مفهوم كل من الجباية والضريبة والرسم، وفي المطلب الثاني تحدثنا عن الفرق بين الضريبة والرسم، أما في المطلب الثالث فقمنا بإبراز الخصائص الضريبة ومبادئها الأساسية، وفي نهاية المبحث تم استعراض التنظيم الفني لضريبة.

### 1.2. المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة

#### 1.1.2. مفهوم الضريبة والرسم

**أولا: تعريف الضريبة**

عرفت الضريبة في العديد من المؤلفات نظرا لعدم وجود نص تشريعي واضح يبين مفهومها الدقيق ورغم تعدد هذه التعاريف إلا أنها لم تخرج من المعنى العام والشامل لها ومن أهم هذه التعريفات نذكر ما يلي:

مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل نحوى تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية(بن خزناجي و بزة، 2022، صفحة 09).

فريضة نقدية إلزامية تحددها الدولة ويلزم المكلف بأدائها بلا مقابل تمكينا لدولة من تحقيق أهداف المجتمع(ولهي، 2018، صفحة 12).

مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة للوصول إليها(شعباني، 2017، صفحة 15).

تعرف الضريبة كذلك على أنها " فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية "(سماعين، جباية و محاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية و محاسبية، 2022، صفحة 24)

وعليه وبناءا على ما سبق يمكننا استخلاص تعريف لضريبة على أنها " مبلغ مالي يدفع من طرف الأفراد أو المؤسسات لدولة وبصفة إلزامية وبدون مقابل، بهدف تمويل خزينة الدولة وتغطية النفقات العامة مثل التعليم، الصحة."

لقد تعرضت العديد من المؤلفات المالية لمفهوم الضريبة وتعريفها وذلك عبر التطور التاريخي للدولة، إلا أن هذه التعاريف لم تخرج عن المعنى العام والشامل لها، فقد عرفت على أنها فريضة إلزامية يلتزم المكلف بدفعها للدولة حسب مقدرته وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من جراء تقديم هذه الخدمات أو تحقيق حاجة عامة.(المهايني و الخطيب الحبش، 2006، صفحة 175).

كما عرفت الضريبة على أنها فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية(فليح العلي، 2007، صفحة 910).

عرفت أيضا على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم، عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد ونحو تحقيق الأهداف المحدد من طرف السلطة العمومية(عباس محرزي، بدون سنة النشر، صفحة 145).

وعليه وبناء على ما سبق يمكن تعريف الضريبة على أنها عبارة عن مبلغ مالي تفرضه الدولة جبرا وبدون مقابل وبصفة نهائية على المكلفين بها حسب مقدرتهم التكليفية مساهمة منهم في تحمل الأعباء العامة للمجتمع.

**ثانيا: تعريف الرسم**

عرف محمود إبراهيم الوالي الرسم على أنه " يعتبر من الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الإنفاق العام، وتحصل عليه الدولة من الأفراد حينما يلجئون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها الخاصة"(ابراهيم الوالي، بدون سنة النشر، صفحة 49).

ويعرف كذلك الرسم على أنه " مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص، وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالبا"(عبد المطلب، 2005، صفحة 226).

ويعرف الرسم كذلك بأنه " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع"(محرزي، 2008، صفحة 132).

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص تعريفا لرسم على أنه قيمة نقدية يدفعها الأفراد أو المؤسسات لدولة وهيأتها بصفة الفرع.

**2.1.2. الفرق بين الضريبة والرسم:**

**الجدول رقم (02):** الفرق بين الضريبة والرسم

| الضريبة | الرسم |
|---|---|
| تفرض بشكل غير مباشر | يدفع مقابل الحصول على خدمة معينة |
| تدفع بصفة إلزامية بموجب القانون | يدفع بصفة إلزامية إلا عند طلب الحصول على خدمة |
| تفرض بناءً على رقم الأعمال أو أرباح | يحدد حسب تكلفة الخدمة المقدمة |
| تعتبر إيرادات لتمويل الخزينة العامة | يعتبر إيرادات لتمويل الخزينة العامة |
| للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية ومالية إضافة إلى تحقيق المنفعة العامة والعدالة. | يهدف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات لتغطية تكاليف الخدمات المقدمة. |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على التعاريف السابقة

**3.1.2. خصائص الضريبة:**

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا وجود خمسة خصائص للضريبة وتتمثل فيما يلي:

**أولا: الضريبة فريضة إلزامية:**

إن الفرد ملزم على دفع الضريبة لخزينة الدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع، فليس هناك أي مجال للتهرب وإلا وقع تحت طائلة العقاب، لذلك نصت كافة دساتير الدول على ألا تفرض أو تعدل أو تلغى أي ضريبة إلا بقانون يوافق عليه أغلبية ممثلي الشعب في البرلمان(ولهي، 2018، صفحة 12).

**ثانيا: الضريبة فريضة تحددها الدولة:**

يرى الخبراء أن الضريبة فريضة تحددها الدولة دون أن يعني ذلك الحرية المطلقة في تحديدها، هذا يعني أن السلطة التنفيذية تكون مجبرة على الاستماع لآراء ونصائح علماء المالية عند إعداد القانون الضريبي(ولهي، 2018، صفحة 12).

**ثالثا: الضريبة فريضة بلا مقابل:**

تدفع الضريبة دون مقابل أو منفعة خاصة، فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع باعتباره عضوا داخل المجتمع وليس باعتباره ممولا للضرائب(فروم، 2021، صفحة 31)، ولهذا فإنه من الضروري أن يساهم في تمويل نفقات الدولة، ادن فالضريبة تعتبر إجبارية بغض النظر عن العائد أو المنعة الخاصة للفرد.

**رابعا: ضريبة نهائية:**

تدفع الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، ولا تلتزم الدولة بردها للمكلف أو تعويضها، وبذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع الفوائد المترتبة عن مبلغه(SADOUDI، 2021، صفحة 07)

**خامسا: هدف الضريبة المساهمة في تحقيق المنفعة العامة:**

لكل ضريبة أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهي لها أثر على توزيع الدخول والثروات وعلى سلوك المستهلكين والمنتجين، وعلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وعلى معدلات النمو السكاني، بل وعلى كافة متغيرات النشاط الإنساني(ولهي، 2018، صفحة 13).وسنقوم بتطرق لهذه الأهداف في العنصر الموالي.

**4.1.2. أهداف الضريبة**

عرفت الأهداف الضريبة تطورات عديدة في عصرنا الحديث، فالضريبة لم تبقى مجرد وسيلة لتحقيق الإيرادات المالية بل أصبحت من أهم الأدوات التي تعتمدها الدولة في سياستها المالية والاقتصادية وتحقيقها لأهدافها المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ونعرضها فيما يلي:

**أولا: الأهداف المالية:**

يقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها تجاه الإنفاق على الخدمات والاستثمارات المطلوبة لأفراد المجتمع (كبناء السدود والمستشفيات، الجامعات، شق الطرق.....)(بن عمارة، 2016، صفحة 16. 17).

فالهدف الأساسي من فرض الدولة لضريبة يتمثل تغطية النفقات العامة، أي تمويل الخزينة العمومية وهو الغرض التقليدي المعمول به لأي سياسة ضريبية.

**ثانيا: الأهداف الاقتصادية:**

تستخدم الضريبة بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوب بالتضخم أو الانكماش(بن عمارة، 2016، صفحة 17)، ويمكن إيجاز أهم الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية:(بن خزناجي و بزة، 2022، صفحة 14. 15).

- تشجيع بعض أنواع المشاريع الاعتبارات معينة، فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا؛
- حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج، وبإعفاء الصادرات كليا أو جزئيا؛
- استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل نفقات الدولة، مما يعمل على زيادة الاستهلاك وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي، وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل؛
- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من أجل توسيع الاستثمار وتوجهه نحو الأنشطة أو المناطق المحددة؛
- تحقيق التشغيل من خلال ما يمنح لأرباب العمل من تشجيع على تخفيض الضرائب عن العمالة، أو حتى في تشجيع العامل في حد ذاته من خلال تطبيق أسعار مختلفة للضريبة على دخل العامل؛
- تشجيع قطاع اقتصادي أو فرع إنتاجي معين بالاستعانة بسياسة "التحريض الضريبي"، في شكل إعفاء ذلك القطاع من الضرائب، أو فرض ضرائب أقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى؛

- الحد من النمو السريع وغير المرغوب فيه لقطاع من القطاعات الإنتاجية، حيث ترى السلطات العمومية أن زيادة إنتاجها مضر بصحة الاقتصاد الوطني؛

**ثالثا: الأهداف الاجتماعية:**

تهدف الضريبية من الناحية الاجتماعية إلى:(شعباني، 2017، صفحة 23)

- العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية، وتوزيع الدخل بما يتفق مع العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق اعتماد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة، ثم إعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة؛
- تستعمل الدولة الضريبة وسيلة لرفع أسعار المنتجات التي تراها مضرة بصحة أفراد المجتمع، كالمشروبات الكحولية والتبغ؛
- تمويل بعض الخدمات العامة لأفراد المجتمع، كالأمن .....

**رابعا: الأهداف السياسية:**

تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية داخلية وخارجية، حيث تمثل الضريبة أداة في يد القوى المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، هذا من الناحية الداخلية، أما من الناحية الخارجية فتمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الرسوم الجمركية لتسهيل المبادلات التجارية مع بعض الدول أو العكس لتحقيق أغراض سياسية(زواق، 2022، صفحة 19).

**5.1.2. المبادئ العامة للضريبة:**

تتمثل المبادئ العامة لضريبة في مجموعة الأسس والقواعد التي يتوجب على المشرع إتباعها وأخذها بعين الاعتبار عند إقرار مبادئ أي نظام ضريبي، وأول من نظم هذه المبادئ هو " ادم سميت" قام بإدراجها في أول كتاب له "ثورة الأمم" "Larichesse des nations" وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

**أولا: قاعدة العدالة**

يقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي على كل الأفراد المجتمع كل حسب مقدرته (دخله)(فروم، 2021، صفحة 24)،ويتطلب هذا ملائمة الظروف لنوع وعائها، وتعتبر الإعفاءات مناسبة للحالة الاجتماعية للأفراد. وقد ذكر "ادم سميث" في كتابه "ثورة الأمم" انه يجب على كل أفراد المجتمع ومواطني الدولة أن يساهموا في النفقات الحكومية لمقدرتهم التكليفية دون تناسي دور الضريبة في تحقيق المساواة بين الناس في القدرة على أدائها(شعباني، 2017، صفحة 20).

**ثانيا: قاعدة اليقين**

يجب أن تكون الضريبة محددة وواضحة من حيث معدلها وتاريخ الوفاء بها، ومن حيث الحد الأدنى المنشئ لها، والأعباء والمصاريف الواجب خصمها، والغرض من ذلك أن يكون المكلف بالضريبة على علم بمدى التزامه أمام الضريبة بصورة واضحة(الفار، 2008، صفحة 28).

وهذا يعني أن الضريبة تكون محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض، وأن يكون سعرها ووعاؤها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلوم بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها(بن عمارة، 2016، صفحة 17).

ولهذا يحدد القانون الضريبة ويبين لنا قيمتها وأسس حسابها وحتى الإعفاءات الخاصة بها والمكلفين لابد أن يكون على علم بكل الأنواع الضريبية الخاضعين لها.

**ثالثا: الملائمة في الدفع**

يقتضي هذا المبدأ ضرورة ملائمة أحكام تحصيل الضريبة لظروف المكلف، فميعاد دفع الضريبة يجب أن يكون بعد الحصول على الدخل، كما تلتزم الإدارة طبقا لهذا المبدأ بتقسيط مبلغ الضريبة إدا كان كبيرا(زواق، 2022، صفحة 17).

لا بد أن تعمل الإدارة الضريبية على تسهيل إجراءات وأساليب التحصيل وتطويرها لكي تكون متلائمة مع ظروف المكلفين حتى لا تزيد من العبئ الضريبي ولا يتضرروا حين دفعها. تبعا ل " ادم سميث": تجنى الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملاءمة للممول".

**رابعا: الاقتصاد في النفقة:**

يجب أن تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة ومتدنية في أدنى حد ممكن مقارنة بحصيلة الضريبة(بن عمارة، 2016، صفحة 18). ويمكن أن تأخذ هذه القاعدة إلى أبعد من هذا، وذلك بالاقتصاد فيما يتحمله المكلفون بالضريبة من تكاليف للوفاء بها. يتمثل الهدف من هذه القاعدة في ألا تستنفد المصاريف والأعباء الضريبية جانبا كبيرا من حصيلتها؛ الشيء الذي يقلل من إمكانية الدولة في الاستفادة منها، بمعنى آخر ينبغي أن تكون نفقات التحصيل للضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها. (شعباني، 2017، صفحة 21).

إضافة إلى هذه المبادئ المذكورة أعلاه التي جاء بها "ادم سميث"، هناك قاعدتين أضيفت في كتاب المالية وتتمثل فيما يلي:(شعباني، 2017، صفحة 22)

**خامسا: قاعدة الثبات**

يقصد بها ألا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وخصوصا في أوقات الكساد.

**سادسا: قاعدة المرونة**

يقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية وقدر الإمكان بتغير في الحصيلة الجبائية .وفي نفس الاتجاه.

**6.1.2. التنظيم الفني للضريبة:**

يمثل التنظيم الفني للضريبة تحديد الطرق والإجراءات الفنية التي تمكن الدولة من الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة، بدءا بتحديد الوعاء الضريبي ومرورا بحساب الضريبة وانتهاء بعملية التحصيل الجبائي.

**أولا: تحديد الوعاء الضريبي:**

يقصد بتحديد الوعاء الضريبي تحديد المادة الخاضعة للضريبة التي انطلاقا منها يتم حساب مبلغ الضريبة (رقم الأعمال، مبلغ الأرباح، كتلة الأجور .... إلخ). وعادة ما يلجأ إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبة إلى عدة طرق حسب نوع الضريبة المفروضة وكذا حسب طبيعة المادة المفروضة عنها الضريبة بالإضافة إلى شخصية المكلف بالضريبة ومن بين تلك الطرق نجد:

**أ) طريقة التقدير الجزافي:**

تقوم هذه الطريقة على أساس تقدير وعاء الضريبة بطريقة جزافية بالاستناد إلى بعض القرائن والمؤشرات التي لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة(بوزيدة، 2010، صفحة 31.31) مبلغ الإيجار، موقع المحل، مساحة المحل، حجم البضاعة المعروضة .....

فإما أن يضع القانون تلك القرائن وتسمى بالجزاف القانوني، حيث تحدد إدارة الضرائب وعاء الضريبة بصورة جزافية بالاستناد إلى قرائن معينة ينص عليها المشرع، وإما أن تُحدد هذه القرائن بصورة اتفاقية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وذلك عن طريق مناقشة المكلف والاتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله، وتسمى هذه الطريقة بالجزاف الاتفاقي(محرزي، 2008، صفحة 146).

وعادة ما يلجأ المشرع الجبائي إلى استخدام هذه الطريقة في تقدير المادة الخاضعة للضريبة بالنسبة للنشاطات التجارية الصغيرة التي لا تتوفر على دفاتر محاسبية منتظمة.

ويتصف التقدير الجزافي بالبساطة والسهولة في التطبيق وكذا اختصار الوقت والجهد إضافة إلى قلة النفقات المترتبة عن عملية التقييم، إلا أنه قائم على أساس تقريبي ولا يتناول المقدرة الحقيقية للمكلف، وهو ما قد يؤدي إلى إلحاق الظلم بالخزينة العامة أو بالمكلفين بالضريبة في حالة ابتعاد الوعاء الضريبي عن الحقيقة والعدالة(ناصر، 2011، صفحة 110)

**ب) طريقة التقدير المباشر:**

تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بالتصريح بالمادة الخاضعة للضريبة في أجال معينة، ولكن يبقى الإدارة الضرائب الحق في المراقبة فيما بعد من أجل التأكد من صحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلف.

وتتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الجبائية، فهي من جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديرا منضبطا وصحيحا، ومن جهة أخرى تمكن من مراعاة الظروف الشخصية للمكلف، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة احتمال أن يؤدي التصريح إلى الغش الجسيم الذي لا تتمكن الإدارة من اكتشافه، إضافة إلى احتمال المبالغة من طرف أعوان الإدارة الجبائية في إجراء التعديلات اللازمة على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين إلى حد التعسف. ولذا فإن نجاح هذه الطريقة يتطلب تعاونا بين الإدارة الجبائية والمجتمع الجبائي وارتفاعا في مستوى الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة وكذا وجود إدارة جبائية على جانب كبير من الكفاءة والخبرة لتشديد الرقابة على المكلفين حتى لا يتمكنوا من التهرب من الضريبة(محرزي، 2008، صفحة 148).

**ج) طريقة التقدير بواسطة الإدارة الجبائية:**

يحول القانون لإدارة الضرائب حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة، حيث تلجأ إلى كافة الطرق القانونية الممكنة التي توصلها إلى تقدير قيمة الوعاء الجبائي، فلها أن تلجأ إلى المعاينة والتحري وجمع المعلومات الصحيحة من أجل الكشف عن حجم المادة الخاضعة للضريبة، وعادة ما تلجأ إدارة الضرائب إلى هذه الطريقة في حالة الثروات التي يسهل نسبيا تقدير قيمتها الخاضعة للضريبة دون الحاجة إلى المكلف ذاته كما هو الحال في الضريبة العقارية وكذا الضريبة المفروضة على الثروات والأملاك، أو في حالة امتناع المكلف عن تقديم التصريح الجبائي في الموعد المحدد قانونا، فيكون في هذه الحالة من حق الإدارة أن تتولى بنفسها مهمة التقدير كعقاب له على سوء نيته.(العلي، 2009، صفحة 170)

وتمتاز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق، إلا أنه يعاب عليها أن أعوان الإدارة يميلون بحكم تبعيتهم إلى الدولة إلى محاباة الخزينة العمومية على حساب المكلفين وهو ما قد يؤدي إلى مغالاتهم في تقدير الوعاء الجبائي.

**ثانيا: تصفية الضريبة:**

بعد تحديد الوعاء الضريبي يجب تحديد مقدار الضريبة الواجب دفعها من طرف المكلف بالضريبة إلى الإدارة الجبائية، ولابد من تقييم وحساب الضريبة المستحقة على المكلف من خلال ضرب المادة الخاضعة للضريبة في المعدل الضريبي المناسب، الذي يمكن أن يتخذ صورة المعدل النسبي أو المعدل المتصاعد.

**أ) المعدل النسبي (القيمي):**

فقد يعتمد المشرع في حساب الضريبة على المعدل النسبي (فتسمى الضريبة ضريبة نسبية أو قيمية)، حيث تفرض الضريبة في هذه الحالة بنسبة محددة وثابتة مهما تغيرت قيمة الوعاء الضريبي، فوفقا لهذا الأسلوب تظل نسبة الضريبة المستحقة إلى قيمة الوعاء الضريبي ثابتة مهما تغيرت قيمة المادة الخاضعة للضريبة (حامد عبد المجيد دراز، مرسي

السيد حجازي، 2004، الصفحة 99، 100)، ومثال ذلك إذا فرضت ضريبة على الدخل بسعر 10%% فإن هذا السعر يبقى ثابتا ولا يتغير ويطبق على جميع المداخيل صغيرها وكبيرها.

وعند حساب مبلغ الضريبة النسبية نقوم بضرب المعدل الضريبي المعبر عنه بنسبة معينة في الوعاء الضريبي فإذا إذا فرضنا أن الربح الجبائي المحقق من طرف شركة ما هو 100.000 دينار، وسعر الضريبة على الأرباح هو 25% فإن مبلغ الضريبة يكون يساوي إلى (100.000 × 25% = 25000 دج).

**ب) المعدل المتصاعد:**

كما قد يعتمد المشرع أيضا على المعدل التصاعدي فتسمى الضريبة ضريبة تصاعدية)، حيث أن المعدل التصاعدي هو ذلك المعدل الذي يتصاعد تبعا لتصاعد وعاء الضريبة، فيرتفع بارتفاع قيمة المادة الخاضعة للضريبة والعكس صحيح، (عدلي ناشد، 2006، صفحة 202)، حيث أنه يتضمن إعفاء الحد الأدنى الضروري للمعيشة، كما أنه يسمح بإخضاع المداخيل الضئيلة لمعدلات منخفضة والمرتفعة لمعدلات عالية، كما أنه وسيلة فعالة للتقليل من التفاوت بين مداخيل الأفراد وتحقيق العدالة الضريبية.

أما لحساب مبلغ الضريبة التصاعدية فإننا نعتمد على الجدول التصاعدي الذي من خلاله يتم تطبيق على كل شريحة معدل ضريبة خاص بها، بحيث يكون سعر الضريبة المطبق على شريحة معينة أكبر من سعر الضريبة المطبق على الشريحة السابقة لها مباشرة، وبذلك فإن الحصيلة الضريبة عند حجم معين من الوعاء الضريبي ستكون مساوية لمجموع الضرائب المستحقة على الشرائح السابقة التي يقع الوعاء في حدودها مضافا إليها الضريبة المحسوبة على الشريحة الأخيرة(حمو و أوسرير، 2009، صفحة 178.177).

**ج) المعدل الخاص:**

إذا كان المعدل القيمي يأخذ صورة نسبة مئوية معينة من قيمة الوعاء بعد تقديره بالنقود، فإن المعدل الخاص يأخذ صورة مبلغ نقدي معين على كل وحدة كمية من وعاء الضريبة وقد تكون هذه الوحدة وزنا أو حجما أو مساحة الخ.(عادل العلي، 2009، الصفحة 156). فالمعدل الخاص هو ذلك المعدل الذي يكون وعاؤه معبر عنه بكمية مقاسة عندها تسمى الضريبة المفروضة بالضريبة الخاصة مثل الغرام بالنسبة للذهب الهكتولتر بالنسبة للمنتجات البترولية، والكيلوغرام بالنسبة المنتوجات التبغ والدخان... وعند حساب مبلغ الضريبة الخاصة نقوم بضرب التعريفة الضريبية المعبر عنها بعدد الوحدات النقدية في الكمية الخاضعة للضريبة، وكمثال على ذلك إذا فرضنا أن كمية الذهب الموجهة للطبع لدى إدارة الضرائب من طرف أحد تجار الذهب هي 1.000 غرام وأن سعر ضريبة الضمان (هي عبارة عن ضريبة نوعية تفرض على مصنوعات الذهب الفضة و البلاتين) هو 40 دج للغرام الواحد فإن مبلغ ضريبة الضمان يساوي (1.000 غرام × 40 دج = 40.000 دج).

**ثالثا: تحصيل الضريبة:**

يقصد بتحصيل الضريبة مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار، وعموما هناك عدة طرق للتحصيل يمكن أن تتبعها الإدارة الحياتية كما أن هناك عدة ضمانات تجعل دين الحزينة واجب الأداء من طرف المكلفين.

**أ) طرق تحصيل الضريبة:**

تتخذ الإدارة الضريبية طرقا مختلفة لتحصيل الضرائب وذلك حسب طبيعة كل ضريبة، بحيث تختار لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة والملائمة، ومن بين هذه الطرق نجد:

- **طريقة الدفع المباشر:**

تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في أجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها(عباس محرزي، بدون سنة النشر، صفحة 259)،حيث يقوم بملأ التصريحات الجبائية التي يبين فيها المبالغ الضريبية المستحقة عليه ثم يتقدم إلى إدارة الضرائب من أجل دفع تلك المبالغ طواعية، كما قد تقوم إدارة الضرائب بإخطار المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضربة إلى الجهة المختصة في الميعاد المذكورة(دراز و حجازي، 2004، صفحة 107).

حيث ما يلاحظ على هذه الطريقة أنها سمحت للمكلف بالضريبة بدفع الضريبة بصفة إرادية ودون مطالبة من طرف إدارة الضرائب، هذا المكلف الذي يفترض فيه أنه على درجة من الوعي الجبائي تمكنه من معرفة واجباته الجبائية وكذا ميعاد دفع الضريبة حتى يتجنب العقوبات الجبائية في حالة إخلاله بتلك الواجبات، ضف إلى ذلك أنهذه الطريقة لا تكلف إدارة الضرائب أعباء إضافية لتحصيل حقوقها الجبائية مادام أن المكلف بالضريبة هو نفسه من يتولى عملية الدفع أو التحصيل، إلا أن نجاحها يعتمد بدرجة كبيرة على انتشار الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.

- **طريقة الأقساط المقدمة:**

حيث قد تنص التشريعات الضريبية على إمكانية دفع بعض الضرائب على دفعات في شكل أقساط دورية مع تحديد طريقة احتساب تلك الأقساط وعددها ومواعيد دفعها، فيقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة عليه في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدما تحت حساب الضريبة، ثم تتولى إدارة الضرائب عمل تسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد عن قيمة الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبية الموالية.

ويمتاز هذا الأسلوب في كونه يخفف من وقع الضريبة على المكلف ويجعل أداؤها سهلا وميسورا بعكس الحال لو انتظر المكلف نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت فيلجأ إلى كافة الوسائل للتحايل أو التهرب كما تضمن هذه الطريقة للخزينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة، بما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال بعكس الحال لو تركت كافة الإيرادات الضريبية في نهاية السنة المالية(بوزيدة، 2010، صفحة 37).

- **طريقة الحجز من المنبع:**

تقوم هذه الطريقة على قيام شخص آخر غير المكلف بالضريبة وبقوة القانون باستقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليه حقوق وتوريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة(العلي، 2009، صفحة 176).

ولا يمكن إتباع هذا الأسلوب بطبيعة الحال في جميع أنواع الضرائب بل لابد وأن يكون بين هذا الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وبين المكلف علاقة حقوق بحيث يصبح الممول دائنا لهذا الشخص، فعندما تعلن شركة المساهمة عن توزيع أرباح الأسهم يصبح المساهمون دائنون للشركة بهذه الأرباح الموزعة وممولون للضريبة على مداخيل القيم المنقولة في نفس الوقت، ومن هنا تستطيع شركة المساهمة استقطاع قيمة الضريبة المستحقة منهم وتسليمهم الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة، ثم توريد تلك الضريبة المستقطعة إلى إدارة الضرائب(دراز و حجازي، 2004، صفحة 110).

كما يتم تطبيق هذا الأسلوب أيضا فيما يخص الضرائب المستحقة على الأجور والرواتب، فأرباب العمل مطالبون باقتطاع مبلغ الضريبة من أجور ورواتب مستخدمهم وتسديدها نيابة عنهم إلى إدارة الضرائب خلال أجال معينة. ويتميز هذا الأسلوب بسرعة وسهولة التحصيل إضافة إلى قلة التهرب من الضريبة، حيث أنها تحصل قبل حصول

المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة، ضف إلى ذلك انخفاض النفقات الجبائية خاصة وأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها إلى الخزينة العمومية لا يتقاضى في الغالب أجرا نظير ذلك.

- **إصدار سند التحصيل:**

تقوم هذه الطريقة على قيام إدارة الضرائب بإعداد جداول (أوردة فردية) تبين فيها سنة الإخضاع ونوع الضريبة ومبلغها وكذا العقوبات المرتبطة بها ثم تقوم بإرسالها إلى المكلفين بالضريبة تطالبهم فيها بالدفع في أجال معينة، وعادة ما تلجأ إلى تطبيق هذه الطريقة بالنسبة للضرائب التي تستدعي طبيعتها ذلك كالرسم العقاري والرسم التطهيري حيث تقوم إدارة الضرائب كل سنة بإرسال إشعار بالدفع إلى الخاضعين للرسم العقاري والتطهير، كما يمكن تطبيق هذه الطريقة ضد المكلفين بالضريبة الذين لا يقومون بالدفع المباشر لديونهم الجبائية كما هو الحال في اعتمار طريقة الإخضاع التلقائي للضريبة وكذا في حالة التقويم الجبائي على إثر رقابة جبائية، حيث أن كل إغفال أو خطأ أو نقص يتم اكتشافه في التصريحات على إثر مراقبة حياتية يمكن تسويته عن طريق إعداد وارد فردي في أجل أربع سنوات الممنوح للإدارة الجبائية من أجل استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضريبة.

- **ضمانات تحصيل الضريبة:**

الضمان حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب، فقد أحاط المشرع هذا الحق بعدة ضمانات تجعل دين الحزينة واجب الأداء، ومن بين تلك الضمانات نجد

**دين الخزينة له حق الامتياز:**

ومعنى ذلك أن دين الخزينة تكون له الأولوية في الأداء قبل الديون الأخرى، حيث يكون للخزينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل(عدلي ناشد، 2006، صفحة 212)، ففي حالة إفلاس شركة ما وكانت على عاتقها ديون جبائية، فإنه لا بد من قضاء ديون الخزينة أولا ثم تليها الديون الأخرى.

**دين الخزينة محمول لا مطلوب:**

إن الضريبة المستحقة على المكلفين بها تخضع لقاعدة "دين الضريبة محمول لا مطلوب"، ومعنى ذلك أن القانون يجبر الأشخاص على حمل حقوق الخزينة إليها لتأديتها وليست الخزينة هي التي تنتقل إلى المكلفين لكي تطالبهم بدفع حقوقها اتجاهها، إذ يتوجب على المكلفين ليس دفع الضريبة المستحقة في الموعد المحدد فقط وإنما أيضا حملها إلى إدارة الضرائب أيضا (العلي، 2009، صفحة 177)، من تلقاء أنفسهم دون أن تطالبهم بذلك، كما يتعين وفقا لهذه القاعدة أن يقوم ورثة المتولي بدفع الديون الجبائية التي كانت على عاتق الهالك من أملاكه التي خلفها وراءه.

**المضايقات الإدارية:**

حيث تلجأ إدارة الضرائب إلى مضايقة المكلف بالضريبة إداريا وذلك إذا تخلف هذا الأخير في أداء حقوقها، حيث أنها تستطيع اللجوء إلى التحصيل الجبري لحقوقها الجبائية عن طريق إتباع مجموعة من الإجراءات القسرية كان تلجأ إلى حجز ممتلكات المكلفين الذين يمتنعون عن سداد ديونهم الضريبة وبيعها في المزاد العلني، كما قد تلجأ هذه الأخيرة إلى تجميد حسابات المكلف لدى المصارف والبنوك (ATD) أو الحجز عند الموثق في حالة البيع الموثق أو حتى غلق محلاته التجارية والمهنية لمدة معينة من أجل الضغط عليه وإكراهه على سداد ديونه الجبائية المستحقة، كما قد يضع المشرع في الغالب جزاءات جنائية ومدنية شديدة على مخالفة أحكام التشريعات الضريبية كضمانات الحماية تحصيل حقوق الدولة(بوزيدة، 2010، صفحة 38).

**قاعدة الدفع ثم الاسترداد:**

إن الضريبة تخضع لقاعدة الدفع ثم الاسترداد، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أو في مقدارها أو حتى استردادها، والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة، فتقديم المكلف لشكوى أو تظلم لا يوقف دفعها ولا يؤثر على التزاماته بالدفع(بوزيدة، 2010، صفحة 38).

**2.2. الإطار النظري لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU)**

**1.2.2. نشأة وتطور وتعريف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

**أولا: نشأة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة**

مند إقرار الإصلاحات الجبائية سنة 1991، والتي عرفت عدت تغيرات عديدة في مختلف القوانين الجبائية سواء كانت سنوية أو التكميلية، وفي إطار عصرنة الإدارة الجبائية لهياكلها وقصدا منها تخفيف الضغط الضريبي وتعزيز الضمانات القانونية للمكلف بالضريبة قامت الإدارة الجبائية بعدة إصلاحات في القوانين الجبائية من بين هذه الإصلاحات إنشاء نظام ضريبي جديد وهو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة(بلحوت و زواوي، 2019، صفحة 804).

تبسيطا للإجراءات الجبائية ومواصلة مسار الإصلاح الجبائي فقد تم استحداث بموجب قانون 06-24 المتضمن المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007، نص المشرع على "يحدث ضمن الجزء الثالث من قانون الضرائب والرسوم المماثلة باب ثاني عنوانه الضريبة الجزافية الوحيدة" (قانون المالية ، 2007).

حيث أن المكلفين بالضريبة الذين كانوا من قبل متابعون وفقا للنظام الجزافي أين كانوا يخضعون لعدة ضرائب «الضريبة على الدخل الإجماليIRG"، "الرسم على القيمة المضافةTVA، "الرسم على النشاط المهني TAP» أصبحواابتداء من 2007/01/01خاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

ليشهد هذا النظام تعديلا جديدا بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2020 حيث تم استحداث قسم سابع جاء بعنوان الزيادات والغرامات الجبائية متكون من (04) أربع مواد، من المادة 282مكرر7 إلى المادة 282مكرر10(لعلوي، 2022، صفحة 1027).

يعتبر نظام الضريبة الجزافية الوحيدة النظام الملخص والمبسط لعدة ضرائب في ضريبة واحدة بهذا أصبح بديلا لنظام الجزافي الذي كان معمولا به مند سنة 1991 إلى غاية إلغائه بموجب قانون المالية لسنة 2007.

وما صدر هذا النظام إلا تصحيحا وتعديلا للثغرات التي كانت موجودة في النظام الجزافي، من أهمها نجد:

- ✓ صعوبة فهم لنظام الجزافي وتعقيده لاحتوائه على العديد من الضرائب و هدا ما يزيد من الضغط الضريبي على المكلفين؛
- ✓ مساهمة النظام الجزافي في الإرادات الضريبة ضعيفة برغم من استغراق الإدارة الضريبية وقتا طويلا لمعالجة قضاياه؛
- ✓ تعقيد في الإجراءات على المكلفين والإدارة الضريبية مع أخد فترات طويلة فيما يتعلق بالتصريحات، الدفع، والشكاوى؛

**ثانيا: تطور نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

يعتبر نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من أهم الأنظمة التي تعمل باستمرار لتبسيط الإجراءات الضريبة من خلال الإصلاحات الخاضع لها مند انطلاق العمل به في سنة 2007 إلى يومنا هذا وفيما يلي نقدم التطورات التدريجية له:

شهد نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مند إصداره سنة 2007 وفقا للمادة 02 لعدة تعديلات لأسقف رقم الأعمال، حيث خضع له مند إقراره صغار التجار المكلفين بالضريبة والحرفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين (3.000.000 دج) (قانون المالية السنوي، 2007).

بعدها تم إصدار قانون المالية لسنة 2010 بموجب المادة 14 تم رفع رقم أعمال المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ليصل قدره إلى خمس ملاين (5.000.000 دج) (قانون المالية السنوي، 2010).

ثم بعد ذلك يتم رفع سقف رقم الأعمال وفق لتعديلات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2011 في المادة 03 إلى عشرة ملاين (10.000.000 دج) ( قانون المالية التكميلي، 2011).

بقي نفس سقف رقم الأعمال المعمول به إلى غاية سنة 2015. شهد نظام الضريبة الجزافية الوحيدة توسيعا شمل المكلفين بالضريبة، الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، التجار وأصحاب المهن الحرة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثلاثون مليون (30.000.000دج) بموجب المادة 13. (قانون المالية السنوي، 2015).

وقد تم بموجب قانون المالية السنوي لسنة 2020 حسب المادة 08-14، شهد رقم الأعمال تخفيضا ليصل إلى خمسة عشر مليون (15.000.000 دج) بالإضافة إلى تعديلات عديدة طبقة على النظام (قانون المالية السنوي، 2020).

خلال سنة 2022 تم تقليص رقم الأعمال وفقا لتعديلات قانون المالية المادة 73، خلال هذه السنة وقدر بثمانية ملايين (8.000.000 دج). بموجب قانون المالية السنوي ( قانون المالية السنوي، 2022).

ليبقى سقف رقم أعمال الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ثابتا بقدر ثمانية ملايين دينارا (8.000.000 دج) بموجب المادة 73. (قانون المالية، 2025) إلا انه شهد هذا النظام تعديلات جوهرية بموجب قانون المالية لسنة 2025 كاستثناءات لبعض الأنشطة التي كانت خاضعة لهذا النظام وقد تم تحويلها لنظام الربح الحقيقي.

**ثالثا: تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة**

المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا دقيقا وواضحا لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة برغم من خضوع هذا الأخير لعدة إصلاحات دورية باستمرار. ومع ذلك وبموجب نص المادة 282 مكرر من قانون الضرائب والمباشرة والرسوم المماثلة، بين لنا المشرع المبادئ التي تقوم عليها الضريبة الجزافية الوحيدة حيث ورد في نصها " تؤسس ضريبة الجزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني" (قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، 2007).

إلا انه في التعديل الجديد لقانون المالية لسنة 2025 جاء في المادة 22 «يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية والشركات المدنية المهنية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينارا (8.000.000 دج)، ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية حسب المادة 282 مكرر 1 (قانون المالية، 2025).

كما عرفت في الموقع الرسمي لوزارة المالية المديرية العامة للضرائب "الضريبة الجزافية الوحيدة ضريبة مبسطة تجمع ما بين الرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)".

من خلال كل ما سبق يمكننا استخلاص تعريف لضريبة الجزافية الوحيدة على أنها نظام ضريبي فرضته الدولة كإصلاح لنظام الجزافي حيث لخص لنا العديد من الضرائب في نظام واحدة ويطبق على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين رقم أعمالهم لا يتجاوز ثمن ملايين (8.000.000دج).

**2.2.2. خصائص ومجالات تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة:**

**أولا: خصائص نظام الضريبة الجزافية الوحيدة**

يتميز نظام الضريبة الجزافية بعدة خصائص تميزه عن النظام الحقيقي من بينها نجد ما يلي:(سماعين، جباية ومحاسبة المؤسسة: تقنيات جبائية ومحاسبية (الطبعة 4)، 2024، صفحة 45)

نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مخصص للأنشطة الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي سقف 08 مليون دج.

- تحديد المادة الخاضعة للضريبة (رقم الأعمال) حسب هذا النظام يكون بشكل تقريبي وجزافي، وليس على أساس مسك محاسبة منتظمة كما هو الحال بالنسبة للنظام الحقيقي.

- يتميز نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بوجود ضريبة واحدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة، على عكس النظام الحقيقي الذي يتميز بوجود عدة ضرائب (TAP, IBS, TVA) .

- إن المكلفين بالضريبة التابعين لهذا النظام لا يخضعون عادة للرقابة الجبائية المعمقة لإدارة الضرائب إلا في بعض الحالات النادرة عند وصول معلومات إلى إدارة الضرائب تفيد بتحقيق رقم أعمال أعلى من ذلك المعتمد من طرف الإدارة أو المصرح به من طرف المكلف بالضريبة.

- إن المكلفين بالضريبة التابعين لهذا النظام النشاطات التجارية الصغيرة غير ملزمين بمسك محاسبة منتظمة وإنما بسجل للمبيعات وآخر للمشتريات يكونان مؤشر عليهما من طرف مصلحة الضرائب المختصة إقليميا (أو سجل للإرادات والأعباء بالنسبة لأصحاب المهن الغير التجارية).

**ثانيا: مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة:**

**أ) الأنشطة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية والشركات المدنية والمهنية، التي لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دينارا (8.000.000 دج)، ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية وهذا وفق (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2025). وبالتالي في حالة تجاوز هذا السقف لرقم الأعمال فيتم استبعاد هذه الأنشطة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتصبح خاضعة للنظام الحقيقي أو النظام المبسط أين تُفرض عليها عدة ضرائب وكذا عدة التزامات جبائية ومحاسبية.

**ب) الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

لقد استثنى قانون الضرائب حوالي 20 نشاطا من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة مهما كان حجم رقم الأعمال المحقق من طرفها، وبالتالي فإنها تخضع وجوبا للنظام الحقيقي، ويتعلق الأمر بالأنشطة التالية: (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2025)

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي؛

- أنشطة استرداد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛

-أنشطة الشراء إعادة البيع على حالها، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة، طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 183 مكرر 2 من هدا القانون؛

- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛

- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛

- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، وصانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين؛
- الأشغال العمومية والري والبناء؛
- بائعو التجزئة للمشروبات الكحولية؛
- مؤسسات جمع ومعالجة وتوزيع أوراق التبغ؛
- مؤسسات تقديم وتموين الطعام؛
- تأجير قاعات للاحتفال بالأعياد أو لتنظيم اللقاءات والاجتماعات والندوات؛
- التجارة بالتجزئة في المساحات الكبرى؛
- تأجير المركبات والآلات والمعدات؛
- وكالة السياحة والأسفار؛
- وكالة الإشهار والاتصال؛
- التكوين والتدريس المتنوع؛
- الوكيل العام ووسيط التأمين.

يبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تحديد الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال المنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام ويتم تحديد هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات. يظل هذا النظام قابلا للتطبيق كذلك بالنسبة للسنة الموالية حسب المادة 282 مكرر 1 (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2025)

ج) **الأنشطة المعفاة وتخفيضات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

- **إعفاءات الضريبة الجزافية الوحيدة:**

تستفيد بعض الأنشطة من إعفاءات ضريبية سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، حسب المادة 282 مكرر 6، و تتمثل فيما يلي: (قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، 2025)

**إعفاء دائم:**

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها؛
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية؛
- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم؛
- رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج؛

**إعفاء مؤقت:**

- تستفيد الأنشطة التي يمارسها أصحاب الاستثمارات المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تسيرها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE" أو "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC"، من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها.
- تمددت هذه المدة إلى ست (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم .

- تمددت هذه المدة بسنتين (02)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (03) مستخدمين على الأقل، لمدة غير محدود.

غير أن المكلفين يبقون ملزمين بدفع الحد الأدنى للضريبة والمقدر ب 30.000 دج حتى ولو كان رقم أعمالهم قليل فالمبلغ الذي يجب دفعه خلال السنة المالية يجب ألا يقل على هذا القدر. أما بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون نشاطاتهم في إطار القانون الأساسي "للمقاول الذاتي" يدفعون الحد الأدنى لضريبة في السنة بقيمة 10.000دج (قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، 2025)

يجب على المكلف دفع هدا الحد الأدنى من الضريبة بالكامل، في اجل أقصاه 30 جوان من السنة المعنية.

يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

- **تخفيضات الضريبة الجزافية الوحيدة:**

- تخفيض بنسبة 70% من رقم الأعمال الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة المحقق من عمليات بيع الخبز العادي والحليب المبستر المعبأ في أكياس، وكذا من الخدمات المقدمة من طرف محلات الخدمات الهاتفية

- تخفيض بنسبة 50% من رقم الأعمال الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين الناشطين في ولايات إليزي، تندوف، أدرار، تنمراست.

- تخفيض بنسبة 50% من رقم الأعمال الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة المحقق من طرف تجار التجزئة الذين لهم صفة عضو في جيش التحرير الوطني أو عضو في المنظمة المدنية الجبهة التحرير الوطني أو أرامل الشهداء خلال السنتين الأوليتين للنشاط.

- يمنح تخفيض لفائدة النشاطات التجارية الصغيرة المنشأة حديثا في المواقع المهيأة من طرف الجماعات المحلية لمدة ثلاث (03) سنوات الأولى للخضوع للضريبة وهذا عقب فترة الإعفاء بعنوان السنتين الأوليتين التي منحت لهم(شعباني، 2017، صفحة 49):

السنة الأولى من الخضوع للضريبة: تخفيض 70%

السنة الثانية من الخضوع للضريبة: تخفيض 50%

السنة الثالثة من الخضوع للضريبة: تخفيض 25%

- يمنح تخفيض الفائدة أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للتأهيل :

السنة الأولى من الخضوع للضريبة: تخفيض 70 %

السنة الثانية من الخضوع للضريبة: تخفيض 50 %

السنة الثالثة من الخضوع للضريبة: تخفيض 25%

**3.2.2. إجراءات تحديد وتصفية الضريبة الجزافية، والالتزامات والعقوبات الجبائية المتعلقة بها**

**أولا: إجراءات تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة**

أ) **النظام التعاقدي للضريبة الجزافية الوحيدة:**(سماعين، جباية ومحاسبة المؤسسة: تقنيات جبائية ومحاسبية (الطبعة 4)، 2024، صفحة 46)

تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء كان معمول به في تقدير رقم الأعمال مند تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة في سنة 2007، ثم تم التخلي عنه بموجب قانون المالية التكميلي سنة 2015 ثم تم إدراجه من جديد في إطار قانون المالية

السنوي سنة 2020، ليتم معاودة العمل به من جديد في إطار قانون المالية السنوي لسنة 2025 وفقا للمادة 106 ، إبتداءا من الفاتح جانفي 2026 ( قانون المالية السنوي، 2025).

- حيث لجأ المشرع إلى اعتماد هذا النظام بعد انخفاض الحصيلة الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بشكل كبير، حيث أشار إلى أن عددهم يمثل حوالي 82 % من مجموع الساكنة الجبائية الإجمالية في حين لا يساهمون إلا ب 1 % من مجموع التحصيلات الجباية العادية (مشروع قانون المالية، 2025).

وهو ما يعني قيام عدد كبير من هؤلاء المكلفين بالضريبة بدفع الحد الأدنى للضريبة المقدر سابقا بـ 10000 دج مهما كان رقم الأعمال المحقق من طرفهم. ويعتمد هذا النظام على قيام إدارة الضرائب بتقدير رقم أعمال المكلف بالضريبة في إطار حوار تناقضي مع المكلف بالضريبة بناءا على عدة قرائن ومؤشرات، وذلك بالاعتماد على تصريحات المكلف بالضريبة، وكذا حسب نوع النشاط المدارس وظروف ممارسته بالإضافة إلى المعلومات التي بحوزة الإدارة وبعد مقارنة النشاط مع الأنشطة المتشابهة الأخرى، إضافة إلى الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعوان الإدارة الجبائية في عين المكان موقع المحل، مساحة المحل. حجم البضاعة المعروضة، عدد الآلات والماكينات....)، ثم تقوم إدارة الضرائب بإرسال تبليغ إلى المكلف بالضريبة يتضمن إشعار بالتقييم لرقم الأعمال المقترح وكذا الضريبية المستحقة عنه لسنتين متتاليتين مستعملة نموذج COB مع منحه مهلة 30 يوم اعتبارا من تاريخ استلام التبليغ لإرسال قبوله أو إبداء ملاحظاته مع اقتراح المبالغ التي يقبل بها، وفي حالة الموافقة على اقتراحات مصلحة الضرائب أو عدم الإجابة عليها في الأجل المحدد يتم اعتماد رقم الأعمال المبلغ كأساس لفرض الضريبة(سماعين، جباية و محاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية و محاسبية ، 2025، صفحة 47).

أما في حالة عدم قبول المكلف بالضريبة للتقييم الذي تم إبلاغه به وفي حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات البديلة التي قدمها، فإن هذا الأخير بإمكانه طاب تخفيض الضريبة عن طريق شكوى نزاعية أمام مسؤول الضرائب المختص إقليميا في ظرف 06 أشهر ابتداء من تاريخ استلام التبليغ النهائي لإشعار التقييم حسب المادة 03. (قانون الإجراءات الجبائية و المحاسبية، 2025).

.بعدها تقوم الإدارة الضريبية ممثلة في المركز الجواري للضرائب بإرسال عناصر الإخضاع النهائية إلى المكلف بالضريبة مستعملة نموذج C09، أين يتم تبليغ المكلف برقم الأعمال النهائي لكل سنة من سنتي الفترة الجزافية وكذا الضريبة النهائية المستحقة عنه، حيث يمكن استعمال هذا النموذج في دفع الضريبة الجزافية المستحقة. ويمكن توضيح إجراءات تقدير رقم الأعمال حسب النظام التعاقدي من خلال الشكل التوضيحي الموالي(سماعين، جباية و محاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية و محاسبية ، 2025، صفحة 47).

**الشكل رقم (01):** يمثل إجراءات تقدير رقم الأعمال حسب النظام التعاقدي

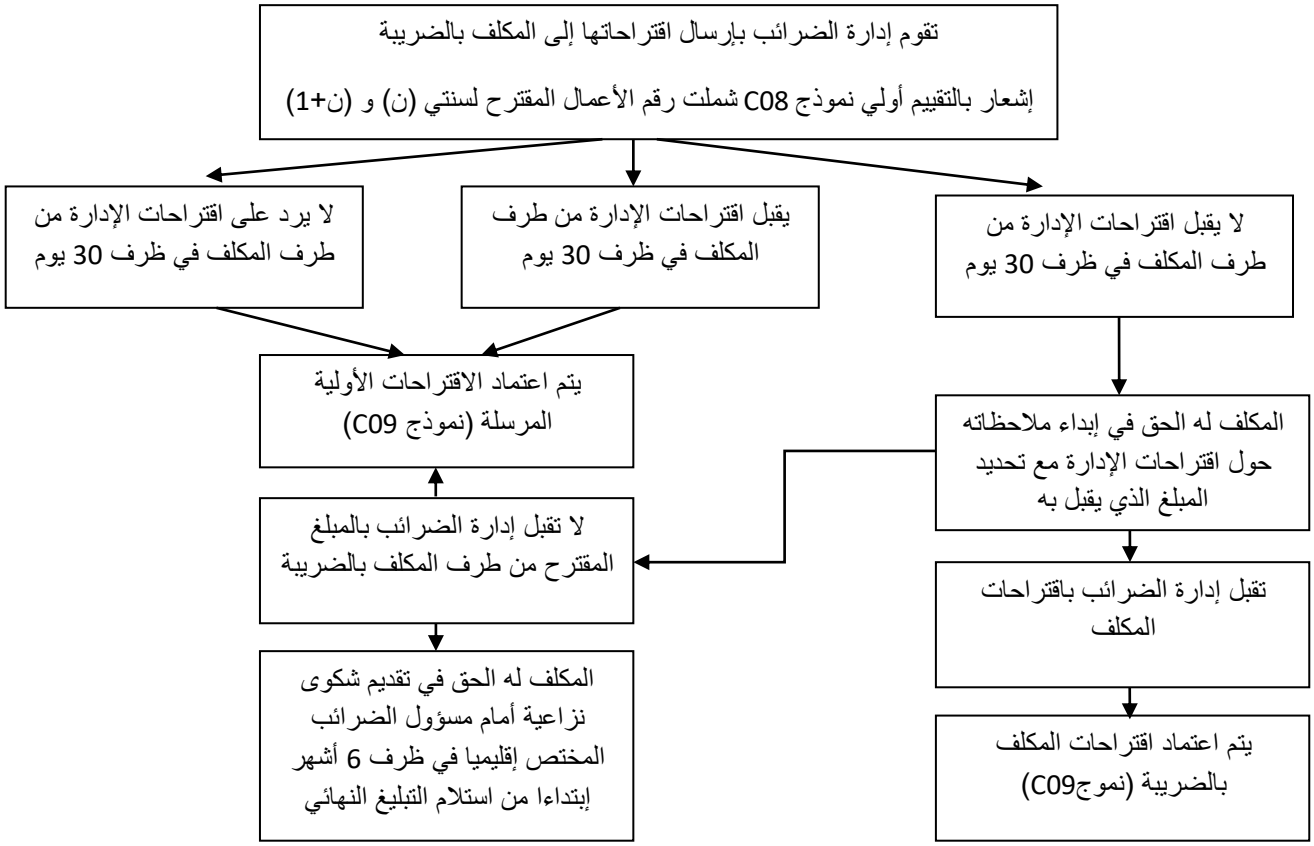


**المصدر:** من إعداد الطالبان اعتمادا على المادة 02 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025

**ب) النظام التصريح للضريبة الجزافية الوحيدة:**

إن المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 نصت على أنه سمح للمكلفين بالضريبة بتقدير رقم الأعمال الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة بأنفسهم والتصريح به لدى إدارة الضرائب مع دفع المبالغ الناتجة عن ذلك تلقائيا، مع إعطاء إمكانية للإدارة الجبائية بتصحيح الأسس الضريبية المصرح بها عن طريق جدول فردي مع فرض عقوبات جبائية في حالة امتلاكها العناصر التي تكشف عن نقص في التصريح النهائي المقدم من طرف المكلف بالضريبة (قانون المالية التكميلي، 2025).

مع العلم أن قانون المالية لسنة 2025 قام بإلغاء هذا النظام ابتداء من نهاية سنة 2025، وحل محله النظام التعاقدي الذي سيشرع في العمل به إبتداءا من أول جانفي 2026.

- **التصريح بالوجود "سلسلة ج رقم 08 ":**يتعين على المكلفين بالضريبة اكتتاب التصريح بالوجود في غضون ثلاثين (30) يوما من بدء نشاطهم مع مفتشية الضرائب أو مركز الجواري للضرائب (CPI) التابعين لهم حسب ما نصت عليه المادة 183. ( قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025).

يتوجب على المكلف بالضريبة الذي لم يكتتب التصريح بالوجود في الأجل المحدد، دفع غرامة جبائية قدرها. 30.000 دج حسب ما جاء في المادة 194. ( قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2025).

- **التصريح التقديري برقم الأعمال:**

يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح أولي برقم الأعمال التقديري (نموذج G12) وإيداعه لدى مصلحة الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط قبل 30 جوان من كل سنة. مع حساب الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وتسديدها لدى قباضة الضرائب التابعين لها في آجالها القانونية المحددة وفقا للمادة الأولى. ( قانون الإجراءات الجبائية، تحديث 2024).

- وتجدر الإشارة إلى أن رقم الأعمال التقديري المصرح به في (نموذج G12) يتم حسابه وتقديره من طرف المكلف بالضريبة بعد حوالي ستة أشهر من النشاط من خلال مسك سجل للمبيعات وآخر للمشتريات يكونان مؤشر عليهما من طرف المصالح الجبائية المختصة ويتضمنان تفاصيل مشترياتهم وكذا مبيعاتهم المحققة.

**ملاحظة:**

- يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد الذين بدؤوا نشاطهم حديثا اكتتاب تصريح نهائي برقم الأعمال (نموذج G12 Ter)، يخص فترة نشاطهم وإيداعه إلى غاية 20 جانفي من السنة الموالية لسنة بداية النشاط مع دفع الضريبة الجزافية الوحيدة الناتجة عن ذلك تلقائيا عند تاريخ إيداع هذا التصريح. (المادة 03 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية، تحديث 2024)

- **التصريح النهائي برقم الأعمال:**

عند اختتام السنة المالية يقوم المكلف بالضريبة بحساب رقم الأعمال المحقق فعلا خلال السنة المالية المنصرمة. مع ضرورة اكتتاب تصريح تكميلي(G12 Bis) وإيداعه لدى مصلحة الضرائب المختصة إقليميا إلى غاية 20 جانفي من السنة الموالية مع دفع الضريبة التكميلية الناتجة عن ذلك في حالة وجود فرق موجب بين رقم الأعمال النهائي ورقم الأعمال التقديري حسب ما جاء في المادة 282 مكرر 2. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2024).

**ملاحظات:**

- يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة مسك محاسبة بسيطة (محاسبة الصندوق) تتمثل في مسك سجل للمبيعات وآخر للمشتريات يدونون فيهما تفاصيل مبيعاتهم ومشترياتهم، وفي حالة عدم احترام هذا الالتزام يتم تطبيق غرامة جبائية قدرها 10000 دج وفقا للمادة 282 مكرر 10. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2024).

- إذا تعدى رقم الأعمال النهائي عتبة 08 مليون دج، يأخذ الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال التقديري المصرح به بعين الاعتبار، حيث يخضع هذا الأخير للضريبة الجزافية الوحيدة حسب المعدلات الضريبية الموافقة لطبيعة النشاط الممارس(05%,12%) وهذا بموجب المادة 282 مكرر02. (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2024).

- إن المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف 8 مليون دج، سوف يتم تحويلهم إلى النظام الحقيقي أو النظام المبسط خلال السنة المالية الموالية لتلك السنة التي تم فيها تجاوز هذا السقف، ويبقى النظام الحقيقي أو النظام المبسط مطبقين خلال السنوات المالية الموالية مهما كان حجم رقم الأعمال المحقق خلال هذه السنوات (أي لا يمكنهم العودة مرة أخرى للخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة).

- إذا كان رقم الأعمال المحقق فعلا أقل من رقم الأعمال التقديري المصرح به (بسبب ظروف استثنائية طارئة)، فإن الفارق في الضريبة الجزافية الوحيدة يمثل قرض ضريبي يتم طلب استرداده عن طريق شكاية نزاعية إلى مسؤول الضرائب المختص، مع إرفاق تبرير للأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية.

- عندما يقوم المكلف بالضريبة باستغلال عدة مؤسسات في أن واحد، تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستقلة على حدى وتكون خاضعة للضريبة بصفة منفصلة عندما لا يتجاوز مجموع أرقام أعمالها عتبة 08 مليون دج وفقا للمادة 282 مكرر 03. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2024).

- يمكن للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اختيار الخضوع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية عن طريق تقديم طلب خطي إلى مصلحة الضرائب المختصة قبل الفاتح من شهر فيفري من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بالضريبة تطبيق هذا النظام عليه، علما أن هذا الاختيار يطبق طيلة مدة حياة المؤسسة ولا رجعة فيه.

- كما يمكن للمكلفين بالضريبة الجدد حسب المادة 03 مكرر 03 ، اختيار الخضوع للنظام الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية عند اكتتاب التصريح بالوجود(G08) ، الذي يتعين إيداعه في ظرف 30 يوما من بداية ممارسة النشاط أو المهنة" ( قانون الاجراءات الجبائية، تحديث 2024).

- لن المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة مجبرين على دفع اشتراكات تأمينهم على الشيخوخة والتقاعد لدي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) والذي يتم حسابه بنسبة 15% من الربح المقدر جزافيا من رقم الأعمال الجبائي بتطبيق 25% بالنسبة لنشاط الإنتاج وبيع السلع، وكدا نسبة 35% بالنسبة لنشاط تقديم الخدمات، دون أن يقل مبلغ الاشتراك السنوي عن مبلغ 36.000 دج وفقا للمادة 14 (المرسوم التنفيدي 24-49، 2024).

- **التصريح السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور "سلسلة ج رقم 29":** يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب التصريح السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور "سلسلة ج رقم 29" قبل 30 أفريل من كل سنة (الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، 2025).

**ثانيا: تصفية الضريبة الجزافية الوحيدة**

أ) **حساب الضريبة الجزافية الوحيدة:**(سماعين، جباية ومحاسبة المؤسسة: تقنيات جبائية ومحاسبية (الطبعة 4)، 2024، صفحة 50)

يقع على المكلف بالضريبة حساب الضريبة الجزافية الوحيدة بمناسبة إعداد التصريح التقديري برقم الأعمال أو التصريح النهائي برقم الأعمال، وذلك بتطبيق المعدلات الجبائية التالية على رقم الأعمال الخاضع:

- 05% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع بما فيها النشاط الحرفي.
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى وعلى رأسها تقديم الخدمات وكذا أصحاب المهن الحرة.
- 0,5% بالنسبة للأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي.

**ب) معدلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

بموجب المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة لكل نشاط كما يلي:

**الجدول رقم (03):** معدلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

| %12 | %5 | %0.5 |
|---|---|---|
| ـ للأنشطة الأخرى.<br>ـ لإيرادات المهنية السنوية المحققة من طرف المكلف بالضريبة في فئة المهن غير التجارية. | ـ أنشطة إنتاج وبيع السلع<br>ـأنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع لجمع نفايات الورق والنفايات المنزلية وغيرها من النفايات القابلة لإعادة التدوير من قبل الأشخاص الطبيعيين.<br>ـ اقتطاع من المصدر للمداخيل المتأتية من توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة. | ـ للأنشطة الممارسة في إطار نظام "المقاول الذاتي". |

**المصدر:** من إعداد الطالبين باعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

بالنسبة للمنتجات المدعمة من طرف الدولة يكون معدل الضريبة محدد على أساس هامش الربح دون النظر لرقم الأعمال لان أسعار المنتجات تكون محددة من طرف الدولة مسبقا.

فيما يتعلق بمعدل الضريبة الجزافية الوحيدة المطبق على النشاط المختلط يحدد حسب قيمة رقم الأعمال المتعلقة بكل نشاط.

يتم الاقتطاع من المصدر في حالة ما إذا تعاملت المؤسسة الخاضعة لنظام الضريبي مع أشخاص غير مسجلين لدى الإدارة الجبائية أي لا يملكون رقم التعريف الجبائي NIF ويمارسون نشاط تجاري، تقوم المؤسسة باقتطاع نسبة الضريبة من مبلغ الفاتورة مع الرسوم ويتم تحويله مباشرة للإدارة الضريبية قبل يوم العشرين (20) من الشهر الموالي.

بالإضافة إلى هذا لانطبق الإعفاءات المنصوص عليها بموجب التشريع المعمول به في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة، على الفئات المكلفين بالضريبة الخاضعين للاقتطاع من المصدر. (دفع الضريبة الجزافية الوحيدة والتزامات المكلفين بالضريبة، المديرية العامة لضرائب، نشرة 2023).

**ج) توزيع ناتج نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر:**

حدد المشرع كيفية توزيع الناتج عن جباية الضريبة الجزافية الوحيدة، حيث يستفيد من عوائدها سبع جهات، الدولة والبلدية بنسبة عالية ثم الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة اقل، وباقي الجهات بنسبة اقل بكثير(برحماني، 2018، صفحة 122).

يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة حسب المادة 282 مكرر5 قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2025 كما يلي:

**الجدول رقم (04):** توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

| القطاع | النسبة |
|---|---|
| ميزانية الدولة | %49 |
| غرفة التجارة والصناعة | %0.5 |
| الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية | %0.01 |
| غرف الصناعة التقليدية والمهن | %0.24 |
| البلدية | %40.25 |
| الولاية | %5 |
| الصندوق المشترك للجماعات المحلية | %5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبان اعتمادا على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2025

**ملاحظات:**

- بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يقومون ببيع منتجات واسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هامش محددة بموجب التنظيم (الخبز العادي، السعيد والقرينة، زيت المائدة حليب الأكياس السكر الأبيض، غاز بوتان .....). فإن أساس حساب الضريبة يتكون من هامش الربح الإجمالي (الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء) وليس من رقم الأعمال الإجمالي، حيث يتعين على هؤلاء المكلفين أن يصرحوا برقم الأعمال المتعلق بتلك المنتجات بصفة منفصلة عن رقم الأعمال المتعلق بباقي المنتجات المسوقة بموجب المادة 282 مكرر 02. ( قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2024).

- تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة لا يجب أن يقل عن 30000 دج سنويا بغض النظر عن رقم الأعمال المحقق، (كما يطبق هذا الحد الأدنى للضريبة على المستفيدين من مزايا جبائية في إطار ANADE,CNAC,ANGEM). غير انه بالنسبة للأنشطة الممارسة من طرف المقاول الذاتي حسب المادة 365 يحدد هدا المبلغ ب 10.000 دج ويستوجب دفعه كاملا لدى قباضة الضرائب المتواجدة في مكان ممارسة النشاط عند إبداع التصريح التقديري برقم الأعمال قبل 30 جوان من سنة ممارسة النشاط (قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، 2025).

**د) دفع الضريبة الجزافية الوحيدة:**

يتم دفع الضريبة الجزافية الوحيدة التقديرية من طرف المكلف بالضريبة لدى قباضة الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط باعتماد طريقتين حسب اختيار المكلف بالضريبة:

- **إما طريقة الدفع الكلي** لمبلغ الضريبية الجزافية الوحيدة قبل 30 جوان من كل سنة
- **وإما طريقة الدفع بالتقسيط:** بشرط إيداع التصريح التقديري ضمن الآجال القانونية، وذلك عن طريق سداد ثلاثة أقساط، يدفع القسط الأول بنسبة 50% من مبلغ الضريبة قبل 30 جوان، بينما يدفع القسط الثاني بنسبة 25% من مبلغ الضريبة بين الفاتح و15 سبتمبر، في حين يدفع القسط الثالث والأخير بنسبة 25% من مبلغ الضريبة بين الفاتح و15 ديسمبر من كل سنة وذلك بموجب المادة 365 مكرر من (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2025).

- **الاقتطاع من المصدر:** بالنسبة إلى اقتطاع الضريبة المطبقة على أنشطة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة وحسب ما جاءت به المادة 282 مكرر 4 يتم دفع هذا الاقتطاع من طرف المؤسسات في العشرين من الشهر الذي يلي الفوترة (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025).

في سياق توزيع السلع والخدمات عبر المنصات الرقمية أو عن طريق اللجوء إلى مبيعات الشبكة المباشرة.

- **الدفع المتأخر للضريبة الجزافية الوحيدة:** يؤدي التأخر في دفع الضريبة الجزافية الوحيدة إلى تطبيق غرامة تأخير قدرها 10% ابتداء من اليوم الأول الذي يلي أخر أجل للدفع .وفي حالة عدم الدفع في أجل شهر تطبق غرامة مالية قدرها 3% من كل شهر تأخير أو جزء منه دون أن تتجاوز هذه الغرامة نسبة 25%% وهدا ما تناولته المادة 402-1 . (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2025).

**ثالثا: الالتزامات للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة**

إلى جانب الالتزامات التصريحية التي يقوم بها المكلف اتجاه الإدارة الجباية هناك التزامات أخرى يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الخضوع لها وتتمثل في:

أ) **إشعار بالدفع الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور "سلسلة ج رقم 50 مكرر 1":** يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والذين لديهم أجراء .بدفع المبالغ المستحقة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي، صنف الأجور والرواتب، في اجل أقصاه العشرين (20) من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني المنقضى، الذي تمت خلاله الاقتطاعات حسب ما جاء في المادة 921-1. (قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، 2025).

**ب) الالتزامات المحاسبية:**

- **المكلفين بالضريبة الذين ينشطون في مجالا الإنتاج و/ أو الشراء وإعادة البيع:** وفقا للمادة 1 يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الذين يقومون بنشاط الشراء وإعادة البيع، الاحتفاظ بـ :(قانون الإجراءات الجبائية، 2025)

- سجل للمشتريات مرقم ومؤشر عليه من قبل المصالح الجبائية، يتضمن تلخيصا سنويا وتسجل فيه تفاصيل مشترياتهم المدعمة بفواتير وغيرها من المستندات الثبوتية.
- سجل للمبيعات مرقم ومؤشر عليه من قبل المصالح الجبائية، يتضمن تفاصيل مبيعاتهم.

- **المكلفين بالضريبة الممارسين لنشاط تأدية الخدمات:** كما يتعين على المكلفين بالضريبة الممارسين لنشاط تأدية الخدمات حيازة دفتر يومي يتم ضبطه يوما بيوم وتقيد فيه التفاصيل الخاصة بإيراداتهم المهنية، ويتم تقديمه عند كل طلب من الإدارة الجبائية (قانون الإجراءات الجبائية، 2025)

- يترتب على المكلفين بالضريبة الذين لم يتقيدوا بمسك الدفاتر والسجلات المذكورة أعلاه، تطبيق غرامة قدرها عشرة آلاف دينار (10.000 دج) وهذا ما جاءت به المادة 282 مكرر 10. ( قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025)

**رابعا: الهيئات المكلفة بتسيير ملفات الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة** (ط. د بن عيسى، 2018، صفحة 192)

أ) **مفتشيات الضرائب:** تعتبر مفتشيه الضرائب بمثابة المسير للوعاء الضريبي، حيث أنها تهتم باستخراج وتشييد الحقوق الجبائية الخاضعة انطلاقا من القوانين الجبائية الصادرة، حيث تصبح هذه الحقوق واجبة التحصيل بمجرد تثبيتها بسند تحصيل وتحويلها إلى قباضة الضرائب، إضافة إلى ذلك فإن المفتشية تسهر على السير الحسن الملفات الخاضعين للضريبة والحفاظ على مصالحهم الإدارية .

وعلى غرار بقية الخاضعين للضرائب والرسوم، تعمل المفتشية على تسيير مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة في الولايات التي لم تنصب فيها بعد المراكز الجوارية للضرائب، وهذا بمجرد إيداع التصريح بالوجود من قبل المكلف أو الفتح التلقائي للملف الجبائي نتيجة معلومات جبائية واردة أو محضر معاينة معد، بالإضافة إلى متابعة مدى قيام المكلفين بالضريبة بمختلف التزاماتهم الجبائية من تصريح وتسديد للحقوق المستحقة وتتكون مفتشية الضرائب من أربعة (04) مصالح لكل منها رئيس ومهام محددة وهي كالتالي :

- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة؛
- - مصلحة الجباية العقارية؛
- مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- ومصلحة التدخلات.

ب) **المراكز الجوارية للضرائب**: يمثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك المراكز الضرائب .

يعتبر المركز الجواري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

يهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقبضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط، تنسيق وعصرنة الإجراءات .

على غرار الهياكل الجديدة المنشأة حديثا كمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب، يمثل المركز الجواري للضرائب المتميز بنفس كيفية التنظيم والتشغيل لهذه الأخيرة، المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة، إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل متفشيات وقبضات الضرائب لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية (عمليتي الوعاء والتحصيل في هيئة واحدة).

**خامسا: العقوبات الجبائية المطبقة على الضريبة الجزافية الوحيدة**

في حالة عدم احترام المكلفين بالضريبة لالتزاماتهم الجبائية المتعلقة باكتتاب التصريحات الجبائية وكذا دفع الضريبة الجزافية الوحيدة في أجالها القانونية، فإنهم يتعرضون للعقوبات التالية:

**أ) عقوبات عدم اكتتاب التصريحات الجبائية:**

- إن المكلفين بالضريبة الذين لم يقدموا التصريح التقديري برقم الأعمال (نموذج G12) في أجل ثلاثين يوما بعد تذكيرهم من طرف الإدارة الجبائية بوجوب تقديم هذا التصريح، سوف يتم إخضاعهم تلقائيا (Taxation d'office)

للضريبة الجزافية الوحيدة مع زيادة على الحقوق المستحقة بنسبة 25% ( قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025).

**ب) عقوبات الإيداع المتأخر للتصريحات الجبائية:**

- في حالة إيداع التصريح التقديري برقم الأعمال (نموذج G12) خارج الأجال القانونية أي بعد 30 جوان، وكذا التصريح النهائي برقم الأعمال (نموذج G12) بعد 20 جانفي من السنة الموالية، فإن المكلف بالضريبة يتعرض للعقوبات التالية حسب مدة التأخير وهذا ما جاء في المادة 282 مكرر08: ( قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025)

- 10% إذا لم يتجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد.

- 20% إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد ودون أن يتجاوز الشهرين.

- 25% إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهرين.

- في حين يترتب عن الإيداع المتأخر للتصريح النهائي لرقم الأعمال (G12 Bis) الذي لا يترتب عنه أي دفع (حالة وجود إعفاء ضريبي، حالة كون رقم الأعمال النهائي هو نفسه رقم الأعمال التقديري....) تطبيق العقوبات التالية:

- 2500دج إذا كانت مدة التأخير أقل من شهر.

- 5000دج إذا كانت مدة التأخير تتراوح بين شهر و شهرين.

- 10000دج إذا تجاوزت مدة التأخير فترة الشهرين.

**ج) عقوبات إيداع تصريحات جبائية ناقصة:**

- إذا قدم المكلف بالضريبة تصريح نهائي لرقم الأعمال غير صحيح تصريح (ناقص) واكتشفت إدارة الضرائب ذلك. فإنها تقوم بتصحيح الأسس الضريبية المصرح بها عن طريق جدول فردي (Rôle Individuel) مع فرض عقوبات جبائية حسب المبلغ المتهرب منه وقد جاء في المادة 282 مكرر 09 كما يلي: (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2025).

- 10%إذا كان مبلغ الحقوق المتهرب منها يقل أو يساوي 50000 دج.

- 15%إذا كان مبلغ الحقوق المتهرب منها يزيد عن 50000 دج ويقل أو يساوي 200000 دج.

- 25%إذا كان مبلغ الحقوق المتهرب منها يزيد عن 200000 دج.

**د) عقوبات تأخير دفع الضريبة الجزافية الوحيدة:**

- يترتب عن التأخير في دفع الضريبة الجزافية الوحيدة خارج الأجال القانونية- سواء اختار المكلف بالضريبة طريقة الدفع الكلي أو طريقة الدفع عن طريق الأقساط-تطبيق غرامة تأخير نسبتها 10% ابتداءً من اليوم الأول الذي يلي آخر أجل للدفع، وفي حالة عدم الدفع في أجل شهر تطبق غرامة مالية قدرها 03% عن كل شهر تأخير أو جزء منه دون أن تتجاوز عقوبة التأخير نسبة 25% كحد أقصى (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2025)، كما هو موضح في الجدول أدناه، علما أنه إذا تزامن تأخير التصريح مع تأخير الدفع يتم تطبيق عقوبة تأخير التصريح وكذا عقوبة تأخير الدفع معا حسب مدة التأخير.

**جدول رقم (05)**: عقوبات التأخير المطبقة على الضريبة الجزافية الوحيدة.

| أشهر تأخير دفع الضريبة الجزافية الوحيدة. | عقوبة التحصيل |
|---|---|
| الشهر الأول (الدفع بعد الانقضاء الأجل القانوني إلى نهاية الشهر) | %10 |
| الشهر الثاني (الدفع بين أول ونهاية الشهر الثاني) | %13 |
| الشهر الثالث (الدفع بين أول ونهاية الشهر الثالث) | %16 |
| الشهر الرابع (الدفع بين أول ونهاية الشهر الرابع) | %19 |
| الشهر الخامس (الدفع بين أول ونهاية الشهر الخامس) | %22 |
| الشهر السادس (الدفع بين أول ونهاية الشهر السادس وما بعده) | %25 |

**المصدر:** من إعداد الطالبان بالاعتماد على المادة 402 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة، 2024.

**4.2.2. تقييم نظام الضريبة الجزافية الوحيدة**

**أولا: تقييم نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر:**

إن الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في مجال تأسيس وإعداد الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر أتى بما هو إيجابي فيما يخص تخفيف الأتعاب على أعوان الإدارة الجبائية وكذا خفض التكاليف كذلك في مما كانت في النظام الكلاسيكي لكن في مجال الإيرادات الجبائية فإن النظام الكلاسيكي للضريبة الجزافية الوحيدة أحسن من نظام الضريبة الجزافية التصريحية(بلحوت و زواوي، 2019، صفحة 812).

ومن خلال هذا سنقوم بتقييم نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، من خلال عرضنا لإيجابيات وسلبيات هدا النظام الضريبي.

**أ) ايجابيات الضريبة الجزافية الوحيدة:**

انطلاقا من إن النظام الضريبة الجزافية الوحيدة جاء كإصلاح بهدف تبسيط النظام الجبائي وذلك من خلال:

- وحدت حدود النظام بعد ما كان النظام الجزافي سابقا يفصل بين السلع والأشياء والخدمات فنظام الضريبة الجزافية يجمع بينهما تحت سقف رقم أعمال (8.000.000دج)؛
- أصبح المكلفين يدفعون ضريبة واحدة فقط، بعد ما كانوا في النظام الجزافي سابقا يدفعون كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني، جمع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة كل هذه الضرائب في نظام واحد وأصبح المكلف يدفع ضريبة واحدة فقط بمعدل حسب النشاط؛
- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بسط وسهل الإجراءات الضريبية على الإدارة الجبائية سواء من حيث الفهم أو التطبيق، كما أدى هذا التسهيل في الإجراءات إلى تحفيز المكلفين وضمان الشفافية وزيادة الالتزامات الضريبية؛
- بالإضافة إلى معرفتنا بهذا النظام، يساهم تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في ترشيد الإنفاق العمومي، وذلك من خلال تبسيط في الإجراءات وتقليل من عدد المتدخلين في ملف المكلف، مع العلم انه الأنظمة الأخرى كل نوع ضريبة يكون لها متدخل خاص من إدارة الضرائب، بالإضافة إلى تقليل في الوثائق المستخدمة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، ويوفر جهدها لتركيز على المكلفين ذوي مرد ودية أكثر لصالح الخزينة العمومية. وهذا ما تستفيد منه الدولة من جهة وفئة المكلفين محدودي القدرة من جهة أخرى؛

- تسهيل مهام المحققين الجبائيين، من خلال تقليل التصريحات المودعة من قبل المكلف وتبسيطها(شعباني، 2017، صفحة 61)؛
- إرساء الشفافية لدى المكلفين بالضريبة من خلال تصريح المكلف بنفسه. بالإضافة إلى التقليل من أعباء تجهيز وتحديد الوعاء الضريبة الجزافية الوحيدة من قبل الإدارة الضريبية(بلحوت و زواوي، 2019، صفحة 812).

**ب) سلبيات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

برغم من كل الجوانب الإيجابية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، إلا أنه يوجد جانب سلبي في هدا النظام ولا بد من تسليط الضوء عليه والمتمثل في:

- الاعتماد دائما على رقم الأعمال لتحديد قيمة الضريبة هذا لا يعكس دائما الوضعية الفعلية للمكلف، فقد يلزم بعبء ضريبي مرتفع رغم انه سجل في الحقيقة خسارة، مما يبين أن النظام لا يأخذ بعين الاعتبار القدرة التكليفية للمكلفين؛
- النسب المطبقة على فئة المكلفين الخاضعين لهذا النظام مرتفعة، مما يؤدي بالعديد من المكلفين إلى اختيار الخضوع لنظام الربح الحقيقي الذي وفر لهم ملائمة أفضل مع وضعهم المالي، رغم إدراكهم لأهمية الالتزام بالضريبة يحقق أهداف ملموسة ومهما كانت درجة وعي المكلف، إلا انه يبقى يرى الضريبة كعبء يحاول التقليل منه؛
- ضعف الوعي الجبائي لدا المكلفين وهذا ما يجعلهم اقل التزاما مع الإدارة الضريبية سواء في الدفع أو التصريحات بمداخلهم الفعلية؛
- عدم شفافية التصاريح المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة أدى إلى نقص التحصيل الجبائي، وخلقت متسع كبير للتهرب الضريبي من طرف المكلفين وهذا راجع إلى عدم رقابة التصاريح من طرف الإدارة الضريبية(بلحوت و زواوي، 2019، صفحة 812).

**خلاصة الفصل:**

في ختام هذه الدراسة، تبيّن أن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يُعد من بين الآليات الجبائية المبسطة التي اعتمدتها الجزائر بهدف توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية، خصوصًا لفئة المهنيين وأصحاب الأنشطة الصغيرة . أظهر التحليل أن لهذا النظام مزايا متعددة، أبرزها سهولة التطبيق، وتخفيف العبء الإداري، ومرونة الإجراءات، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي تضمنها قانون المالية لسنة 2025، والتي عززت الجوانب الرقمية وسهّلت التصريح الإلكتروني.

ومع ذلك، فإن فعالية هذا النظام تظل مرتبطة بعدة تحديات، من أبرزها ضعف الوعي الضريبي وانتشار النشاطات غير الرسمية، وهو ما يعوق تحقيق أهدافه كاملة .لذلك، توصي الدراسة بضرورة الاستمرار في إصلاح هذا النظام، خاصة عبر تكثيف برامج التوعية الجبائية ومرافقة المكلفين بالضريبة، إلى جانب تحسين أدوات الرقابة والتنسيق بين الهيئات المعنية، بما يضمن مزيدًا من الشفافية ورفع معدلات الامتثال الضريبي في المستقبل.

# الفصل الثاني: الإطار المنهجي والتنظيمي

**تمهيد:**

نظرا لأهمية هذا الفصل في الدراسة العلمية، والتوازن بين الجانب النظري والجانب التطبيقي أمرا ضروريا في كل بحث، بهدف تحقيق فهم عميق وشامل لموضوع الدراسة، ومن هذا المنطلق تم اختيار مكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات كهيئة مستقبلة لتطبيق دراستنا الميدانية. هدفنا من هذا الاختيار إسقاط المفاهيم النظرية التي تطرقنا لها في الجانب النظري على الواقع العملي، واستكشاف مدى فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الواقع الجبائي الجزائري، ومدى دعمه للمكلفين بالضريبة وآفاق تطوراته. كما سخرنا تركيزنا في هدا الفصل إلى عرض المنهجية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، وتحديد طبيعة العينة والأدوات المستخدمة لجمع البيانات، بالإضافة إلى تقديمنا للدراسة الميدانية بكل تفاصيلها.

ركزنا في هذا الفصل على تقديمنا للمنهجية المعتمدة، والأدوات التي قمنا باستخدامها لجمع البيانات، بالإضافة إلى تقديمنا نظرة شاملة حول تفاصيل الدراسة الميدانية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين لضمان تغطية شاملة للموضوع. في المبحث الأول، قمنا بعرض الإطار المنهجي للدراسة ومبررات اعتمادها ومقارنة بالأساليب الكمية، كما عرضنا أدوات جمع البيانات، ومجمع وعينة الدراسة مع تقديم الأشخاص الذين أجريت معاهم المقابلات، موضحين الأدوات التقنية المستخدمة و أساليب تحليل البيانات. أما في المبحث الثاني، فقد تناولنا دراسة تطبيقية ميدانية وتقديم نظرة عامة حول الهيئة المستقبلة للتربص "مكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات" وذكر لمهامه ومسؤولياته واستكشاف الأنظمة و الأدوات التي يعتمدها في معالجته للملفات ثم في الختام قدمنا أسباب اختيارنا لمكتب كهيئة لتربصنا.

## المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

**تمهيد:**

يعد الإطار المنهجي عنصرا بالغ الأهمية في أي دراسة علمية، ويتضمن مجموعة من الأدوات المستخدمة لجمع البيانات وتحليلها والتي تكون ضرورية للبحث، وبعدها يتم معالجتها للوصول إلى النتائج المطلوبة و من هذا الأساس نقدم في هذا المبحث نظرة عامة عن المنهجية التي اعتمدنها في البحث، مع تبين مبررات اختيارنا لها، مرورا إلى أدوات جمع البيات.

### 1.1. عرض منهجية ومبررات المنهجية النوعية ومقارنة بالأساليب الكمية

#### 1.1.1. عرض المنهجية:

**أولا: تعريف البحث:**

مصطلح "البحث" نشأ من الفرنسية الوسطى"recherche "، ومعناه "السعي للبحث". أما الكلمة "recherche" بذاتها، فجاءت من الفرنسية القديمة "recerchier"، وتعني "البحث". من خلال تحليل كلمة "البحث"، يجد أنها تتألف أساساً من"re+ search"، أي البحث مرارا وتكراراً بناء على سياق متغير، ومن منظور أوسع، يمكن تعريف "البحث" على أنه بحث متعمد ومتكرر لأغراض محددة، وتم تسجيل مصطلح "البحث لأول مرة في عام 1577 واستخدم لأول مرة في عام 1593(Narayana.S.P و Varalakshmi، 2018، صفحة 216).

البحث يشير إلى الطريقة المنهجية التي تتألف من وضع المشكلة، صياغة فرضية جمع الحقائق أو البيانات، تحليل الحقائق، والوصول إلى استنتاجات معينة سواء على شكل حلول للمشكلة المعنية أو على شكل عموميات لبعض الصياغات النظرية(D.P، 2022، صفحة 1)

**ثانيا: تعريف المنهج العلمي**

يعرف المنهج العلمي على انه "مجموعة من القواعد والمبادئ التي يبغي على الباحث إتباعها من بداية البحث إلى نهايته من اجل الكشف عن العالقات العامة والضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة"(بوحوش، 2019، صفحة 80).

**ثالثا: منهج البحث النوعي**

"يعرف البحث النوعي بأنه "دراسة طبيعة الظواهر"، بما في ذلك "جودتها، وتجلياتها المختلفة، والسياق الذي تظهر فيه أو وجهات النظر التي يمكن استشرافها منها". البحث النوعي يمثل نوعا من المباحث التي تعتمد على آراء أفراد العينة، حيث يطلب منهم الباحث الرد على أسئلة عامة وشاملة بشكل غير متحيز يتم جمع البيانات في هذا النوع من المباحث بشكل رئيسي من خلال الكلمات أو النصوص التي يقدمها المشاركون، ومن ثم يتم تحليل هذه الكلمات والنصوص باستخدام معايير معينة. ومن خلال هذا التحليل، يستخلص الباحث الإجابات عن أسئلته ويوظفها في فهم الظواهر والظروف المدروسة" (القاسم، 2021، صفحة 336)

في هذه الدراسة، ومن أجل الإجابة عن إشكاليتنا :ما هو واقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، وهل وُفّق المشرع في تعديلاته ضمن قانون المالية؟ اعتمدنا على المنهج النوعي، باعتباره الوسيلة الأنسب للحصول على وصف دقيق وواقعي.

### 2.1.1. مبررات المنهجية النوعية ومقارنته بالأساليب الكمية:

**أولا: مبررات المنهجية النوعية**

أ) **فهم السياق:**

يعتبر المنهج النوعي جد فعال في فهمنا لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، فهو يمكننا من جمع رؤية شاملة حول الإطار التنظيمي، والتحديات التي تواجه المكلفين أو الإدارة الجبائية بخصوص هذا النظام، والإجراءات التي تعمل عليها الدولة كتعديلات لإصلاح النظام الضريبي.

ب) **الطبيعة الاستكشافية لدراسة:**

تهدف دراستنا إلى استكشاف واقع وآفاق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وتقييم مدى فعاليته في الوصول مستقبلًا إلى نظام ضريبي فعّال وقابل للتطبيق .وتُعد أساليب البحث النوعي مناسبة لهذا الغرض، إذ تتيح استكشافًا عميقًا لموضوع الدراسة، وتوفر بيانات غنية ومفصلة قادرة على التقاط تعقيدات الواقع وتجارب المشاركين.

ج) **المرونة:**

توفر الأساليب النوعية المرونة في جمع البيانات، مما يسمح للباحث بإجراء التعديلات بناءا على ردود المشاركين. وهذا الأمر جد مهم في النظام الضريبي نظرا لتعديلات المتواصلة في القوانين والتشريعات الجبائية والظروف الاقتصادية. فهذه المرونة تساعد في جمع معلومات دقيقة من طرف المختصين في المجال.

د) **عمق الرؤية:**

من خلال أساليب مثل المقابلات المعمقة، تتيح لنا المنهجية النوعية فهم دقيق ومفصل للدوافع والمعتقدات الفردية، وهذا الفهم جد مهم وضروري لتقديم توصيات بخصوص الأفاق المستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر.

**ثانيا: مقارنة بالأساليب الكمية:**

رغم أن الأساليب الكمية مفيدة في قياس المتغيرات واختبار الفرضيات، إلا أنها اقل ملائمة لطبيعة دراستنا المعتمدة على الطبيعة الاستكشافية والتحليلية لبحثنا. تتضمن الأساليب الكمية عادة جمع البيانات المنظمة والتحليل الإحصائي، وهو ما قد لا يلتقط وجهات نظر الدقيقة والتجارب الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والإدارة الجبائية، يمكننا من معرفة آراءهم حول النظام الحالي وأفاقه المستقبلية.

أ) **طبيعة البيانات:**

تركز الأساليب الكمية على بيانات رقمية وعلاقات إحصائية، وهي اقل فعالية في استكشاف التصورات الذاتية وتحليل التجارب اليومية للخاضعين لنظام الضريبي، وهي عناصر أساسية في دراستنا.

ب) **المرونة والقدرة على التكيف:**

غالبًا ما يعتمد البحث الكمي على أدوات صارمة لجمع البيانات، يصعب تعديلها بسهولة بناءً على النتائج الأولية .وعلى النقيض من ذلك، تتيح الأساليب النوعية جمع البيانات بطريقة مرنة ومتكررة، مما يسمح بالتعمق في المواضيع الجديدة التي قد تظهر أثناء المقابلات والملاحظات الميدانية.

ج) **الاستكشافي مقابل التوضيحي:**

يُعدّ البحث الكمي أكثر ملاءمة للدراسات التفسيرية التي تهدف إلى تأكيد أو دحض فرضية معينة .وبما أن دراستنا ذات طابع استكشافي تحليلي، فإنها تسعى إلى اكتشاف فعالية النظام الحالي، واستشراف آفاقه المستقبلية، وتوليد فرضيات يمكن الاستناد إليها في بحوث مستقبلية حول تطوير نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وهو ما يجعل المنهج النوعي الخيار الأنسب لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

**2.1. أدوات جمع البيانات:**

يعتبر جمع البيانات من أهم الخطوات في البحث العلمي ويتميز منهج البحث "النوعي" بعدت أدوات.

وفقا لKohn وChristiaens، "توجد مصادر متعددة للبيانات النوعية، مثل الملاحظات، تحليل الوثائق، المقابلات، والصور والفيديوهات، وغيرها. كل تقنية من هذه تقنيات جمع البيانات تتميز بنقاط قوة ونقاط ضعف"(Kohn و Christiaens، 2014).

ومن هذا نرى أنه كل بحث يتطلب أدوات تسمح بجمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة، ويعتمد البحث النوعي على العديد من الأدوات يعتمدها لجمع البيانات، ومن خلال هذا اعتمدنا في دراستنا على الأدوات التالية:

**1.2.1. المستندات:**

يسمى أيضا بالبحث الوثائقي وهو تقنية أساسية تستخدم في البحث النوعي والتي تقوم على جمع المعلومات ذات العلاقة بالبحث سواء كانت تخص الإطار النظري أو الإطار المنهجي.

وفقا ل Rau فان "البحث الوثائقي هو بحث منظم ومنهجي يتم انطلاقًا من بيانات منشورة مسبقًا، بهدف تحديد عدد كبير من المراجع ذات الجودة العالية حول موضوع محدد"(Rau، 2004، الصفحات 1245-1242).

تم في درستنا الاستعانة بالعديد من المقالات العلمية والكتب والمصادر المتوفرة على مستوى المؤسسة خلال فترة التربص والمنصات الرقمية مثل: SCHOOLERVOX، SNDL، Google Scholar، وهدا ما ساعدنا على اكتساب فهم معمق للمفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع دراستنا.

**2.2.1. الملاحظة:**

عرفها محمد سرحان (المحمودي، 2019، صفحة 143)على أنها "هي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة، وتسجل الملاحظات أولا بأول، كذلك الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج، والحصول على أدق المعلومات".

"تعد طريقة الملاحظة من أكثر أدوات استخداما، في جمع البيانات خاصة في الدراسات المتعلقة بسلوك الأفراد. تصبح الملاحظة أداة عملية وطريقة جمع البيانات للباحث، عندما تخدم غرضا بحثيا مصاغا، يتم تخطيطها وتسجيلها، بشكل منهجي مناسبة بشكل خاص في الدراسات التي تتناول الموضوعان لا يستعطون تقديم تقارير شفهية عن مشاعرهم أو حالاتهم لسبب أو لأخر"(Kathari، 2004، صفحة 96).

لجمع المعلومات الأساسية أثناء فترة تدريبنا، استعنا بهذه التقنية فقد أعطتنا فهمًا جيدًا لواقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة إجراءاتها. يعتمد هذا على المقابلات التي أجريناها مع أشخاص مختصين في المجال والتي سمحت لنا بالتأكيد وجمع المعلومات وتحرير دليلا للمقابلات.

**3.2.1. المقابلة:**

المقابلة هي تفاعل موجه يتم بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين، بهدف جمع معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة يحتاج إليها الباحث، وفقا لأهداف بحثه(المحمودي، 2019، صفحة 141).

فهي تقنية يعتمدها الباحث غالبا لإجراء البحوث النوعية لأنها جد فعالة في جمع البيانات.

ويعرفها(Kumar، 2011، صفحة 137) بأنها تبادل لفظي، غالبا ما يكون وجها لوجه، ويمكن استخدام الهاتف فيها، يحاول فيه المحاور الحصول على معلومات أو معتقدات أو أراء من شخص أخر بغرض معين.

أول خطوة يقوم بها الباحث للتحضير للمقابلة هي تحرير دليل للمقابلة. تعتبر هذه الأداة جد مفيدة لجدولة المقابلات وتحديد الأسئلة والمواضيع التي ينبغي التطرق لها.

**أولا: أنواع المقابلة**

- **المقابلة المنظمة أو الموجهة:** تتضمن المقابلة المنظمة طرح على المشاركين مجموعة من الأسئلة المحددة مسبقا من طرف الباحث، مع العلم انه جميع المشاركين يتلقون نفس الأسئلة وبنفس الطريقة والترتيب. ويجب على الباحث أن يكون محايد، والتركيز على الأسئلة العقلانية بدلا من الأسئلة العاطفية. يمكن أن تكون الإجابات مغلقة ويمكن توقعها مسبقا، ويمكن استخدام الأسئلة المفتوحة لمنح المشاركين حرية الرد. كما يجب أن يكن حجم العينة كافيا للوصول إلى نتائج موثوقة.
- **المقابلة الشبه موجهة:** تُعد المقابلات شبه المنظمة أداة فعّالة تجمع بين هيكلية الاستبانة ومرونة الحوار، حيث تُمكِّن المجيب من توضيح إجاباته والتعبير عنها بتفصيل، مما يسهم في جمع بيانات أكثر عمقًا وغنى .ويقوم الباحث من خلالها بطرح أسئلة استكشافية تهدف إلى تحقيق فهم أعمق لموضوع الدراسة. ويعتمد حجم العينة في هذا النوع من المقابلات على هدف البحث؛ فإذا كان الهدف إحصائيًا، فإن الأمر يتطلب عينة كبيرة، أما إذا كان الغرض هو استكشاف المعاني وفهم التجارب، فإن عينة صغيرة تكون كافية .وعلى الرغم من أن الباحث يتحكم في سير المقابلة، فإن للمجيب مساحة أوسع للتعبير، ويمكنه توجيه الحوار نحو المواضيع التي يراها أكثر أهمية.
- **المقابلة غير الموجهة:** يتميز هذا النوع من المقابلات بتطبيق عدد قليل جدا من الأسئلة المرتبة مسبقا حيث يمتلك الباحث قائمة بالمواضيع المغطاة. يتحكم المجيب بشكل كبير في الإجابات، وفي مدى وجودتها، وفي اتجاه المحادثة. قد تنتج هذه المقابلات كمية كبيرة من البيانات القيمة، ولكنها تتطلب الكثير من الخبرة للسيطرة عليها والكثير من الوقت للتحليل(M، Rajendra، و Naiz، 2022، صفحة 207).

ومن أجل الحصول على فهم أعمق لموضوع دراستنا والمساعدة في تحليل البيانات المجمعة مسبقًا، سوف نعتمد على المقابلة الشبه موجهة، وذلك لترك مساحة أكبر للمبحوثين للتعبير عن آرائه والحصول على أكبر قدر من المعلومات حول موضوع دراستنا.

سيتم إجراء هذه المقابلات مع المحاسبين معتمدين ومحافظين الحسابات ومكلف بالضريبة وموظف بالمركز الجواري للضرائب الذين لهما ارتباط مباشر بإجراءات تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة.

**3.1. مجتمع وعينة الدراسة والأشخاص التي أجريت معهم مقابلات**

**1.3.1. مجتمع وعينة الدراسة:**

يضمن مجتمع الدراسة من الجهات الفاعلة في مجال الأنظمة الضريبية وبالضبط في تطبيق وتسيير نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، فمن الجانب المهني اعتمدنا على محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات، أما من جانب الإجراءات الإدارية اعتمدنا على موظف بالمركز الجواري. ونظرا لطبيعة بحثنا النوعية، قمنا باختيار عينة مدروسة، بهدف جمع معلومات معمقة من أشخاص يتعاملون فعليا مع موضوع دراستنا، من اجل تعميق فهمنا لواقع والأفاق المستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

وبالنسبة لبحثنا هذا تتكون عينة الدراسة من أربع مقابلات نوعية شملت محاسبين اثنين باعتبارهم الوسيط بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية بالإضافة إلى مقابلة مع مكلف بالضريبة (خبير في علم الأرض)، وموظف بمركز الضرائب لولاية جيجل بهدف اكتشاف نظرة إدارية وتنظيمية. اختيارنا لهذه العينة لم يكن عشوائيا بل تم بطريقة هادفة، وذلك من بهدف الإلمام بموضوع دراستنا من جميع جوانبه.

### 2.3.1. الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات:

أجرينا مقابلات مع أشخاص في الأنظمة الضريبية بحيث قمنا باستخدام طريقة العينة المدروسة، التي يختار فيها الباحث أشخاص للمقابلات على أساس معايير حسب نظره، وفي حالتنا اخترنا أربعة مشاركين بناءا على درجتهم العلمية ومختصين في المجال الضريبي. ونتيجة لهدا قمنا بتضمينهم كعينة للدراسة وقد استهدفنا محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات من اجل الحصول على أفضل الإجابات على أسئلة المقابلة. تراوحت مدة المقابلات بين 45-55 دقيقة، وقد سجلنا خلالها ردود الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

**الجدول رقم (06):** قائمة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

| الوظيفة | مدة المقابلة | تاريخ المقابلة |
|---|---|---|
| محاسب معتمد ومحافظ حسابات لولاية عين الدفلى | 50 دقيقة | 2025/04/15 |
| محاسب معتمد ومحافظ حسابات ببابا حسن.الجزائر | 55 دقيقة | 2025/04/20 |
| مفتش ضرائب موظف في إدارة الضرائب لولاية جيجل | 55 دقيقة | 2025/04/25 |
| مكلف بالضريبة خبير في علم الأرض لولاية عيد الدفلى | 45 دقيقة | 2025/04/20 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين

أجرينا المقابلات اعتمادا على التفاعلات الشخصية والتسجيلات الهاتفية، مع احترام الاعتبارات الأخلاقية والحصول على موافقة التامة من الأشخاص الدين أجرينا معهم المقابلات.

**الجدول رقم (07):** بنية البحث

| **الطريقة** | **المقابلات الشبه منظمة** |
|---|---|
| موضوع التحليل | نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر بين الواقع والأفاق |
| عدد الحالات المختارة | 04 |
| الجمهور المستهدف | مختصين في المجال الضريبي |
| عدد المقابلات | 04 |
| تاريخ المقابلات | 2025/04/25-20-15 |
| متوسط وقت المقابلة | 45-55 دقيقة |
| الأساليب المتبعة | تسجيل الصوتي للمقابلات عبر الهاتف المحمول والكتابة لرؤوس أقلام والنقاط المهمة |

**المصدر:** من إعداد الطالبين

### 4.1. الأدوات التقنية المستخدمة وأساليب تحليل البيانات

#### 1.4.1. الأدوات التقنية المستخدمة:

يستخدم أي باحث مجموعة من الأدوات والتقنيات للاعتماد عليها في جمع البيانات وفحصها وفهمها:

**أولا: أجهزة التسجيل**

يتم الاعتماد على مسجلات الصوت أثناء المقابلات لضمان التقاط المحادثات والحوار بشكل شامل ودقيق.

**ثانيا: برامج النسخ**

تستخدم هذه البرامج لتحويل التسجيلات الصوتية إلى نصوص مكتوب، مما يسمح بإجراء فحص معمق.

**ثالثا: برامج تحليل البيانات النوعية**

بهدف ترميز وتحليل البيانات النوعية، يتيح هدا البرنامج اكتشاف المواضيع والأنماط والعلاقات الموجودة داخل البيانات.

#### 2.4.1. أساليب تحليل البيانات:

سيتم الاعتماد على تحليل بيانات دراستنا التحليل الموضوعي الذي يعتبر من ابرز الطرق لتحليل البيانات النوعية، وذلك بهدف معالجة التعليقات و نتائج المقابلات بموضوعية قدر الإمكان، كما انه يعتبر من أشهر طرق تحليل البيانات النوعية حسب(ANDREANI، CONCHON، و FRANCOISE، S.D)، وذلك من خلال دراسة المقابلات أو الملاحظات و تحويل الخطاب الشفهي إلى نص وإنشاء أداة تحليلية لدراسة المعنى وفك تشفيرها من اجل التوصل إلى تحليل موضوعي لهذه المقابلات أو الملاحظات، وتتم هذه الطريقة حسب ما يوضحه المخطط التالي:

**الشكل رقم (02):** مراحل معالجة البيانات

**المصدر:**METODES D’ANALYES ET D’INTERPRETATION

لمعالجة البيانات النوعية هناك طريقتان أمام الباحث: معالجة دلالية أو معالجة إحصائية.

**أولا: المعالجة الدلالية** تعتمد هذه الطريقة على التحليل اليدوي للبيانات من خلال تفسير المعاني والأفكار.

**ثانيا: المعالجة الإحصائية** تتم بالاعتماد على برامج إحصائية متخصصة، تشمل تحليل عدد الكلمات والبيانات.

في دراستنا هذه اخترنا المعالجة الإحصائية بواسطة برنامج NVIVO.

## المبحث الثاني: الإطار التنظيمي

سنتعرف في هذا الجزء على المهنة التقنية التي يكتسي نشاطها طابعا تقنيا كالمحاسب ومحافظ الحسابات المعتمد ونتعرف أيضا عن بعض مهامه ومسؤولياته.

### 1.2. تقديم الهيئة المستقبلة لتربص

#### 1.1.2. التعريف بمكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات:

كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

(المادة (41) من القانون 10-01 يتعلق بمهن خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد )

عرفت المحاسب المعتمد على أنه المهني الذي يمارس بصفه عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وضبط المحاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته.

**محاسب رقم 01:**

يقع مكتب المحاسبة في ولاية عين الدفلى وتم إنشائه سنة 2010 من قبل محاسب المعتمد مبارك خالد وتكمل مهامه في تقديم خدمات في مجال المحاسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين قمت بتربص في هذا المكتب لمدة أسبوعين بمعدل ستة أيام في الأسبوع من الأحد إلى السبت معادا الجمعة ولمدة 6 سا يوميا.

**محاسب رقم 02:**

يقع مكتب المحاسبة في ولاية الجزائر- بابا حسن - وتم إنشائه سنة 2009 من قبل محاسب المعتمد نوردين قدرز وتكمل مهامه في تقديم خدمات في مجال المحاسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين حيث تم إجراء تربص في هذا المكتب لمدة شهر من الأحد إلى الخميس ولمدة 4 سا يوميا.

### 2.2. مهام ومسؤوليات مكتب المحاسب المعتمد ومحافظ حسابات

#### 1.2.2. مهام مكتب المحاسب المعتمد: (النظام الداخلي للمجلس الوطني للمحاسبة، 2025)

- مسك ضبط المحاسبات والحسابات.

-عرض الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها، وذلك على أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه وتحت مسؤوليته.

-يمكن للمكتب المحاسبة أن يعد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.

يمكنه أيضا أن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية.

-يمكن للزبون أن يلتمس من المكتب المحاسبة القيام بالمهام المساعدة في الإعداد الجداول المالية.

**2.2.2. مسؤولية مكتب المحاسبة**: (القانون رقم 10- 01 ، المتعلق بمهن خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، 2010)

-بعد المكتب المحاسبة أثناء ممارسته لمهامه مسؤولا مدنيا تجاه زبائنه في الحدود التعاقدية.

-يتحمل مكتب المحاسبة المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.

-يتحمل المحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، حتى بعد استقالة من مهامه عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم. - تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في:

الإنذار.

التوبيخ.

التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر.

الشطب من الجدول.

- نصت المادة (73) من القانون المتعلق بمهن خبير المحاسبة والمحافظ الحسابات ومحاسب معتمد، على أنه يعاقب كل من يمارس مهنة الخبير المحاسبة والمحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بطريقة غير شرعية بغرامة مالية تتراوح بين 500000 دج إلى 2000000 دج، وفي حالة العودة يعاقب مرتكب هذه المخالفات بالحبس تتراوح مدته من ستة (6) أشهر إلى سنة واحدة وبضعف الغرامة.

**3.2. أدوات تحليل البيانات بمكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات**

**تمهيد:**

تلعب تقنيات تحليل البيانات دورا مهما في تحويل البيانات إلى ملفات ومعالجاتها، يستخدم مكتب محاسب نعتمد مجموعة متنوعة من الأدوات للتعامل مع ملفات عملائه وفحصها وتقديمها وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات:

**1.3.2. مايكروسوفت إكسال (MICROSOFT EXCEL):** هو برنامج لتنظيم البيانات والجداول المحاسبية ومعالجتها.

يستخدم مكتب محاسب معتمد هذا البرنامج لإجراء تحليلات تنبؤية لملفات العملاء، ودراسة السوق، وكذلك لتحديد أسعار وتكاليف المبيعات.

**2.3.2. الجداول:** تُعد أداة مهمة جدًا لتنظيم وترتيب البيانات، حيث تُستخدم لتقديم صورة واضحة ومنظمة عن جميع العملاء ومعلوماتهم المالية والضريبية، مما يتيح الوصول إلى هذه المعلومات بسهولة، ويساعد في إجراء تحليلات دقيقة واتخاذ قرارات صائبة.

**3.3.2. مساهمتك (MOSAHAMATIK):** هي بوابة إلكترونية جزائرية تربط بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، وتُخصَّص للخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، حيث يستخدمها المحاسب لمتابعة ملفات عملائه، وتحرير التصريحات الجبائية والدفع المتعلقة بأنشطتهم، مع ضمان الالتزام بسير الإجراءات القانونية وأدائها بأكمل وجه.

**4.3.2. تطبيق جبايتك (JIBAYATIK):** منصة إلكترونية رقمية تابعة للإدارة الجبائية، موجهة لتسيير الالتزامات الخاصة بالخاضعين للنظام الحقيقي .يستخدم المحاسب هذا التطبيق كوسيط بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، ويتولى مسؤولية تقديم التصريحات والدفع الضريبي نيابةً عنهم.

**5.3.2. برنامج خاص بالمحاسبة (PC COMPTA ):** يُعد برنامج مسك المحاسبة، وفقًا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، أداة لتخزين قواعد البيانات المتعلقة بالعملاء، بما في ذلك التسجيلات المحاسبية، القوائم المالية، والمعالجة المحاسبية للفواتير .ويستخدم المحاسب هذا التطبيق في إعداد الدفاتر المحاسبية وإنجاز مختلف التسجيلات المحاسبية.

**4.2. اختيار التربص:**

إن اختيارنا لمكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات كجهة لإجراء التربص كان اختيارًا مدروسًا، لما يوفره لنا من بيانات ميدانية مرتبطة بموضوع دراستنا حول نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، بين الواقع والآفاق.

تعتبر الهيئة المستقبلة للتربص فضاءً مثالياً لفهم واقع تطبيق النظام الضريبي على أرض الواقع، وتحليل إجراءاته، وتقييم فعاليته .وفيما يلي نقدم المبررات التي جعلت من هذا الخيار الأنسب لدراستنا:

**1.4.2. الفاعل الرئيسي في المجال الجبائي:**

- **التقدير والتأثير:**

بصفته مكلّفًا بالضريبة ومختص في مجال المحاسبة الجبائية، يعد مكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات جهة فاعلة تتعامل بشكل دائم مع النظام الضريبي، وبالخصوص مع فئة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. وهذا ما يجعله وجهة جد مناسبة لدراستنا والوصول إلى الإجابة عن الإشكالية وفهم الواقع النظري والعملي لهذا النظام.

- **الخبرة:**

يتعامل المكتب مع المكلفين بالضرائب ويعالج ملفات متنوعة، مما يعطي نظرة شاملة على العديد من الحالات و حتى الثغرات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر.

**2.4.2. بيئة اتخاذ قرارات جبائية واقعية:**

- **التعقيد المهني:**

تمكننا طبيعة العمل بالمكتب بفهم تام ودقيق للإجراءات الجبائية وحتى المحاسبية المطبقة في المجال المهني، مع التعرف عن قرب على المشاكل التي يوجهها المكلفون بالضريبة وحتى الإدارة الجبائية.

- **تطبيق لدراستنا على أرض الواقع:**

من خلال دراستنا للملفات والوثائق الجبائية، هذا ما ممكننا من التعرف على إجراءات تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، ومدى فعاليتها في دعم الاقتصاد وتوافقها مع الأوضاع الاقتصادية للمكلفين.

**3.4.2. توفير البيانات:**

- **مصدر بيانات واقعية وحقيقية:**

سمح لنا التربص بالاطلاع على وثائق وملفات ضريبية من أرض الواقع، وهدا ما ساعدنا على تقديم دراسة مبنية على ممارسات فعلية، من غير الاعتماد على الجانب النظري والنصوص القانونية فقط.

- **التعامل مع عدة حالات:**

الاطلاع على العديد من الملفات والعديد من حالات الخاضعين لنظام الضريبي مكننا من فهم شامل ودقيق لتطبيق النظام من طرف عدة فئات من المكلفين.

**1.4.2. أهمية الإستراتيجية:**

- **الأثر على الاقتصاد المحلي:**

يشمل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر شريحة كبيرة من المهنيين والتجار، وهذا ما يقدم لدراسة أهمية اجتماعية واقتصادية. كما يعتبر المكتب كوسيط ونقطة لقاء بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، و هدا ما يعزز من أهمية البحث.

- **رؤية مستقبلية:**

من خلال مسار التربص نتمكن من تحديد نقاط الخلل والاقتراحات وأراء المكلفين التي تساعدنا في وضع اقتراحات لتطوير النظام لجعله أكثر عادل وفعال.

### 5.4.2. المساعدة في البحث الأكاديمي:

- **بيئة تعاونية:**

قدمت لنا الهيئة المستقبلة لتربص تأطيرا فعليا من خلال إشراف مختصين محاسبين ذوي الخبرة في المجال، وهذا ما ساهم في توجيه دراستنا التطبيقية وإثرائها بالمعلومات الكافية.

- **تقديم التعليم والتدريب:**

قام المختصين في مسار تربصنا مساعدتنا ومشاركتنا في النقاشات حول موضوعنا وهذا ما دعم فهمنا الأكاديمي والوصول لأهداف تربصنا.

### 6.4.2. الأهمية العملية:

- **إمكانية التطبيق على ارض الواقع:**

من خلال التربص تمكننا من إسقاط الدراسة النظرية على الجانب العملي، و هدا ما أتاح لنا تقديم تحليل علمي دقيق لواقع النظام.

- **نتائج هامة:**

توفر الدراسة رؤى عملية وواقعية تفيد في تقديم توصيات واقتراحات متعلقة بتحسين وتطوير النظام مسبقا لجعله أكثر عدالة وفعالية.

**خلاصة الفصل:**

في هذا الفصل، تم استعراض الإطار المنهجي والتطبيقي للدراسة؛ حيث خُصص المبحث الأول لتقديم المنهجية المعتمدة، مع توضيح أسباب اختيارها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها وفقًا لأساليب علمية دقيقة .أما المبحث الثاني، الذي خُصص للدراسة الميدانية، فقد تضمن تقديم تعريف بالهيئة المستقبلة للتربص، والمتمثلة في مكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات، مع عرض لمهامه ومسؤولياته، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، من خلال تتبع إجراءات تنفيذه في الواقع العملي.

يسهم هذا الفصل في فهم السياق الواقعي للنظام الجبائي محل الدراسة، كما يُعدّ أساسًا ضروريًا لتحليل النتائج ومناقشتها في الفصل اللاحق، وذلك بهدف تقييم مدى فعالية النظام الجبائي والخروج بتوصيات واقتراحات لتطويره.

# الفصل الثالث: الإطار العمل

**تمهيد:**

يتناول هذا الفصل الإطار العملي للدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين يعالجان جانبين مختلفين من موضوعنا . يتناول المبحث الأول دراسة حالة لملفات خاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، بهدف التعمق في الجانب التطبيقي للموضوع. أما المبحث الثاني، فقد خُصص لعرض نتائج الدراسة النوعية، مع توضيح منهجية تحليل البيانات، حيث قمنا بتحليل وتفسير المعطيات النوعية باستخدام برنامج Nvivo، ثم عرضنا معالجة ومناقشة النتائج المتوصّل إليها.

## المبحث الأول: دراسة حالة ملف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

### 1.1. دراسة حالة لملف خاضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بمكتب محاسب معتمد ومحافظ حسابات:

حالة المكلف يمارس نشاط بيع الأثاث وتوفير خدمة التوصيل

منطقة بابا حسن ولاية الجزائر، وقد قدر رقم أعماله السنوي لسنة 2024 بقيمة 3600000 دج فيما يخص نشاط البيع و1200000 دج فيما يخص نشاط التوصيل المدفوع، في حين أن رقم أعماله المحقق فعلا خلال نفس السنة يقدر بقيمة 4200000 دج. منها 1440000 دج خاص بنشاط البيع والباقي خاص بنشاط تقديم خدمات النقل

*اختار المكلف طريقة الدفع الكلي للضريبة.

**الجدول رقم (08):** حالة المكلف يمارس نشاط بيع الأثاث وتوفير خدمة التوصيل

| طبيعة النشاط | نوع النظام الضريبي | سنة فرض الضريبة | المعدل | رقم الأعمال | الضرائب والرسوم المفروضة |
|---|---|---|---|---|---|
| **بيع الأثاث** | نظام الضريبة الجزافية الوحيدة | 2024 | %05 | 3.600.000 دج | 180.000 دج |
| **خدمة التوصيل** | | 2024 | %12 | 1.200.000 دج | 144.000 دج |
| **المجموع** | | | | | **324.000 دج** |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على ملف المكلف بالضريبة

#### 1.1.1. رقم الأعمال التقديري:

رقم أعماله التقديري الذي يتوجب عليه صريح به لإدارة الضرائب قبل 2024/06/30 هو 4800000 دج.

بإحتساب رقم أعمال البيع والنقل مع بعض وبالاعتماد على G12 نجد (3600000+1200000=4800000)

#### 2.1.1. حساب مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة:

بالنسبة لنشاط بيع الأثاث: IFU= رقم الأعمال × 0.05 =180.000 دج

دج .بالنسبة لنشاط التوصيل السلعة: IFU= رقم الأعمال× 0.12 = 144.000 دج.

بالنسبة لنشاطين معا: (بيع الأثاث + التوصيل) =180.000 + 144.000 = 324.000 دج مع الأخذ بعين الاعتبار هده الضريبة تبقى بهذا القدر إدا تم تسديد دفعة واحدة قبل 30/06/2024.

في هذه الحالة كان يجب تقديم G12 لمصلحة الضرائب التابع لها بمنطقة باب حسن ولاية الجزائر قبل 30 جوان 2024.

لكن المكلف بالضريبة قام بإيداع التصريح التقديري G12 خلال 2024/07/15

**3.1.1. حساب عقوبة التأخير:**

**الجدول رقم (09):** عقوبات تأخير المكلف

| تأخيرات | مدة التأخير | معدل العقوبة | مبلغ العقوبة |
|---|---|---|---|
| **تأخير في تقديم التصريح** | أكثر من شهر | %20 | 64800 دج |
| **تأخير في دفع الضريبة الجزافية الوحيدة** | شهر ونصف | %10 | 32.400 دج |
| **المجموع** | | | **97.200 دج** |

**المصدر:** من إعداد الطالبين اعتمادا على ملف المكلف بالضريبة

المبلغ الكلي الذي يدفعه المكلف للإدارة الضريبية كتسديد للعقوبتين قدر بقيمة: (64.800+32.400 =97.200 دج)

**4.1.1. رقم الأعمال الفعلي الذي حققه الكلف بالضريبة:**

بالاعتماد على سجل المبيعات الخاص بالمكلف تم استخراج رقم الأعمال الحقيق خلال سنة 2024 وظهر أن المكلف حقق فعليا أكثر مما تم تقديره ب 300000 دج، منها 200000 دج خاصة بنشاط البيع و100000 دج خاصة بنشاط التوصيل.

إذ يتوجب على المكلف بتصريح برقم الأعمال الفعلي لدي إدارة الضرائب قبل 20جانفي 2025 بقيمة 5640000 دج وذلك من خلال.G12 BIS

**5.1.1. الضريبة التكميلية الواجب على المكلف دفعها:**

نشاط بيع الأثاث: IFU= (4200000-3600000) * 05% =30.000

نشاط خدمة التوصيل:IFU = (1440000-1200000) *12%=28.800

مجموع الضريبة التكميلية التي يدفعها المكلف هي: (30.000 +28.800 = 58.000)

قام المكلف بدفع الضريبة الجزافية التكميلية مع تقديم التصريح النهائي G12 BISمن خلال طريقة الدفع الكلي قبل 20 جانفي 2025 ادن في هذه الحالة ليس عليه أي عقوبة.

**2.1. المكلف بالضريبة المحاسب المعتمد (أمبارك خالد)**

- لدينا شخص طبيعي يمارس نشاط تجاري صغير المتمثل في فتح مكتب يقدم خدمات في مجال المحاسبة في ولاية عين الدفلى حيث حقق رقم أعمال تقديري قدره 2797100 دج خلال السنة 2022 بناءا على ما هو مدون في التصريح التقديري برقم الأعمال (G12).
- وبعد اختتام السنة المالية 2022 قام المكلف بالضريبة أمبارك خالد بحساب رقم الأعمال المحقق فعلا خلال سنة 2022، فوجده في حدود 2797100 دج بناءا على ما هو مدون في التصريح النهائي برقم الأعمال (G12 Bis).
- علما أن المكلف بالضريبة أمبارك خالد اختار طريقة الدفع بالتقسيط.

**1.2.1. تحديد النظام الضريبي الذي يخضع له المكلف بالضريبة:**

- بأن النشاط الذي يزاوله المكلف بالضريبة (محاسب المعتمد) مبارك خالد والمتمثل في تقديم خدمات في مجال المحاسبة يعتبر من الأنشطة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ورقم أعماله السنوي لم يتجاوز 08 مليون دج، فانه يخض لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وفقط.

**2.2.1. تحديد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة المفروضة عليه:**

- بمأن المكلف بالضريبة أمبارك خالد يزاول نشاط تجاري والمتمثل في تقديم خدمات في مجال المحاسبة فان معدل الضريبة المفروض عليه هو12%.

**3.2.1. حساب الضريبة الجزافية الوحيدة:**

| |
|---|
| الضريبة الجزافية الوحيدة = (رقم الأعمال التقديري * 12) /100 |
| الضريبة الجزافية الوحيدة = (2797100 * 12) /100 =335652 دج |

**4.2.1. إعداد التصريح التقديري لرقم الأعمال:**

- نموذج (G12) فيما يتعلق بالجزء الخاص بالتصريح برقم الأعمال التقديري وكذا حساب الضريبة، علما أن أخر أجل لاداعه هو 30 جوان 2022.

**الصورة رقم (01):** يمثل التصريح التقديري برقم الأعمال (G12)

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| طبيعة النشاط Nature de l'activité | معدل الضريبة Taux de l'IFU | رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés | | | الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû |
| | | الإجمالي Global | خاضع Imposable | معفى Exonéré | |
| نشاطات إنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | |
| خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités | 12% | 2.797.100 | 2.797100 | | 335.652 |
| المجموع Total | | 2.797.100 | 2.797.100 | | 335.652 |

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (2)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (2)

III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | معدل الضريبة Taux de l'IFU | رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires prévisionnel | | | مبلغ هامش الربح الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable | الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإجمالي Global | خاضع Imposable | معفى Exonéré | | |
| نشاطات إنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | | |

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable :

A AIN DEFLA le 30-06/2022

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المحاسب المعتمد

**5.2.1. حساب مبلغ الأقساط المسددة خلال سنة 2022 مع تحديد تواريخ دفعها:**

- علما أن مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة هو 335652 دج.

**الجدول رقم (10):** يبين طريقة الدفع بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

| الأقساط | حسابها | تاريخ التسديد |
|---|---|---|
| القسط الأول | 100/(50*335652) =167826 دج | يدفع قبل 30 جوان 2022 |
| القسط الثاني | 100/(25*335652) =83913 دج | يدفع بين الفاتح و15 سبتمبر من سنة 2022 |
| القسط الثالث | 100/(25*335652) =83913 دج | يدفع بين الفاتح و15 ديسمبر من سنة 2022 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مكتب محاسبة

**6.2.1. حساب مبلغ الضريبة الجزافية التكميلية التي يتعين تسديدها:**

- رقم الأعمال التقديري المصرح به (G12): 2797100 دج.
- رقم الأعمال النهائي المصرح به (G12 Bis): 2797100 دج.

رقم الأعمال التكميلي = رقم الأعمال النهائي – رقم الأعمال التقديري

رقم الأعمال التكميلي = 2797100 – 2797100 =00

**- ومنه** الضريبة الجزافية التكميلية = رقم الأعمال التكميلي * المعدل الضريبي

الضريبة الجزافية التكميلية = 00

**- لأن** رقم الأعمال التكميلي =00

**7.2.1. إعداد التصريح النهائي برقم الأعمال**:

- نموذج (G12 Bis) للتصريح برق الأعمال وحساب الضريبة، علما أن أخر أجل لاداعه هو 20 جانفي 2023.

**الصورة رقم (02):** يمثل التصريح النهائي برقم الأعمال (G12 Bis)

III- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA)

III - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائيين = (ج-ب)

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | المعدل Taux | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المقدرين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميلي CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) – (2) | الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | خاضع Imposable (1) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | خاضع Imposable (2) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | | | | | |
| خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités | 12% | 2.797.100 | | 2.797.100 | 2.797.100 | | 2.797.100 | 00 | 00 |
| المجموع Total | | 2.797.100 | | 2.797.100 | 2.797.100 | | 2.797.100 | 00 | 00 |

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)

Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المحاسب معتمد

**3.1. للمكلف بالضريبة الخبير في علم الأرض محمد أسيد بلخير**

- لدينا شخص طبيعي المدعو احمد أسيد بلخير يمارس نشاط تجاري صغير المتمثل في فتح مكتب يقدم خدمات في مجال علم الأرض في ولاية عين الدفلى حيث حقق رقم أعمال تقديري قدره 464100 دج خلال السنة 2022 بناءا على ما هو مدون في التصريح التقديري برقم الأعمال (G12).

- وبعد اختتام السنة المالية 2022 قام المكلف بالضريبة محمد أسيد بلخير بحساب رقم الأعمال المحقق فعلا خلال سنة 2022، فوجده في حدود 977434 دج بناءا على ما هو مدون في التصريح النهائي برقم الأعمال(G12 Bis) .

- علما أن المكلف بالضريبة محمد أسيد بلخير اختار طريقة الدفع بالتقسيط.

**1.3.1. تحديد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة المفروضة عليه:**

- بمأن المكلف بالضريبة محمد سعيد بلخير يزاول نشاط تجاري والمتمثل في تقديم خدمات في مجال علم الأرض فان معدل الضريبة المفروض عليه هو12%

**2.3.1. حساب الضريبة الجزافية الوحيدة:**

الضريبة الجزافية الوحيدة = (رقم الأعمال التقديري * 12) /100

الضريبة الجزافية الوحيدة = (464100 * 12) /100 =55692 دج

**3.3.1. حساب مبلغ الأقساط المسددة خلال سنة 2022 مع تحديد تواريخ دفعها:**

- علما أن مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة هو 55692 دج.

**الجدول رقم (11):** يبين طريقة الدفع بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

| الأقساط | حسابها | تاريخ التسديد |
|---|---|---|
| **القسط الأول** | (55692*50) /100 =27846 دج | يدفع قبل 30 جوان 2022 |
| **القسط الثاني** | (55692*25) /100 =13923 دج | يدفع بين الفاتح و15 سبتمبر من سنة 2022 |
| **القسط الثالث** | (55692*25) /100 =13923 دج | يدفع بين الفاتح و15 ديسمبر من سنة 2022 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مكتب محاسبة

**4.3.1. حساب مبلغ الضريبة الجزافية التكميلية التي يتعين تسديدها:**

- رقم الأعمال التقديري المصرح به (G12):464100 دج.

- رقم الأعمال النهائي المصرح به (G12 Bis):977434 دج.

رقم الأعمال التكميلي = رقم الأعمال النهائي – رقم الأعمال التقديري

رقم الأعمال التكميلي = 977434–464100 =513334

**- ومنه** الضريبة الجزافية التكميلية = رقم الأعمال التكميلي * المعدل الضريبي

الضريبة الجزافية التكميلية = (513334 * 12) / 100 = 61600.08

**5.3.1. إعداد التصريح النهائي لرقم الأعمال:**

- نموذج (G12 Bis) للتصريح برقم الأعمال وحساب الضريبة علما أن أخر أجل لاداعه هو 20 جانفي 2023.

**الصورة رقم (12):** يمثل التصريح النهائي برقم الأعمال (G12)

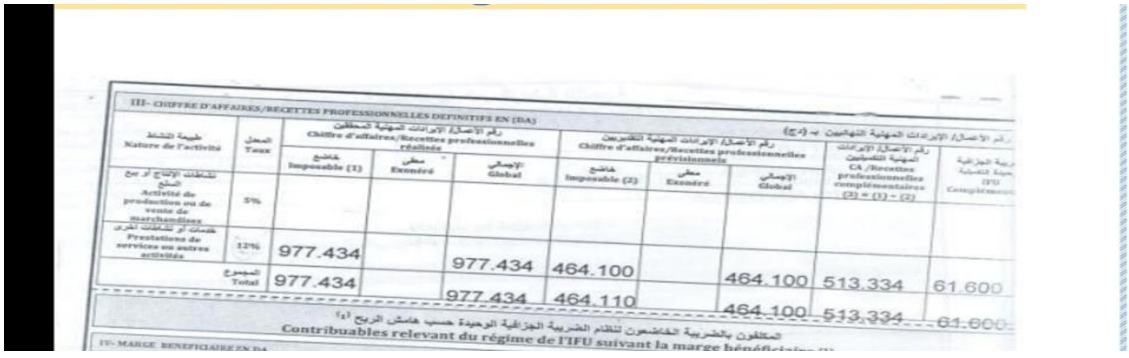

III- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA)

| Nature de l'activité | Taux | Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés — Imposable (1) | Exonéré | Global | Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels — Imposable (2) | Exonéré | Global | CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2) | IFU Complément |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Activité de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | | | | | |
| Prestations de services ou autres activités | 12% | 977.434 | | 977.434 | 464.100 | | 464.100 | 513.334 | 61.600 |
| Total | | 977.434 | | 977.434 | 464.110 | | 464.100 | 513.334 | 61.600 |

Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المحاسب معتمد

## المبحث الثاني: نتائج دراسة المقابلات

### 1.2. عرض نتائج المقابلات وطريقة تحليل البيانات

**نظرة عامة:**

في هذا القسم نعرض نتائج دراستنا حول نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر بين الواقع والآفاق، مع التركيز على أهمية هذا النظام وبساطته خصوصا بعد تعرضه المستمر لتعديلات متواصلة.

تعتمد النتائج على بيانات نوعية تم جمعها من خلال مقابلات مع أشخاص مختصين في هذا النظام الضريبي. يقدم هذا المبحث نظرة عامة عن أساليب جمع البيانات وتحليلها، مع تقديم ملخص للنتائج الرئيسية المستمدة من المقابلات

### 1.1.2. عرض و تحليل النتائج :

**أولا: عرض نتائج المقابلات**

في الجدول التالي سنقوم بعرض إجابات المستجوبين الأربعة على الأسئلة المتعلقة بالمقابلات وبعدها سنقوم بتحليل موضوعي لكل سؤال على حدي، ويكون الترميز كما يلي:

ج1: مكلف بالضريبة؛

ج2: محاسب معتمد ومحافظ حسابات مبارك خالد؛

ج3: محاسب معتمد ومحافظ حسابات؛

ج4: موظف بالمركز الجواري للضرائب؛

**جدول رقم (12):** إجابات المسؤولين على أسئلة المقابلة

| السؤال | الإجابة |
|---|---|
| **فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة** | |
| ما هو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟ | ج1: هو نظام مبسط يطبق على مشاريع صغيرة لتجار والحرفين والمقاولين الذاتيين، لتحديد قيمة الضريبة الخاضعين لها على أساس رقم أعمالهم المصرحين به دون مطالبتهم بمسك محاسبة.<br>ج2: هو النظام الضريبي الذي يخضع له المكلفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم المصرح به 8 ملايين دج، يعمل هدا النظام على تبسيط الإجراءات التصريحية والدفع.<br>ج3: هو عبارة عن آليات جاءت لتبسيط لنظام الجزافي، تحدد من خلاله الضريبة المفروضة على المكلفين بناءا على التصريحات التي يقدمونها للإدارة الضريبية وذلك بالاعتماد على دفاتر محاسبية مبسطة.<br>ج4: هو نظام ضريبي تصريحي مبسط يضم تسيير ومراقبة الإجراءات والتصريحات الضريبة الخاصة بالفئات ذات المداخيل الصغيرة يعتمد على تصريحات المكلفين بالإضافة إلى متابعة من قبل الإدارة الضريبية. |
| من خلال معرفتك، ما هو الفرق الجوهري بين النظام الحقيقي والنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟ | ج1: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مخصص للمشاريع الصغيرة والحرفين والمقاولين الذاتيين أما النظام الحقيق فهو يخص المشاريع الكبيرة.<br>ج2: المعالجة المحاسبية والضريبية هما العنصرين الذين يحدثان فرقا أساسيا بين النظامين، حيث أن النظام الحقيقي يحتوي على عدة ضرائب (IBS, IRG, TVA) |

| | |
|---|---|
| | ويشترط العمل بمحاسبة منتظمة أما نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ويتطلب محاسبة الصندوق وهي بسيطة وسهلة.<br>ج3: النظام الحقيقي هو موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذي يفوق رقم أعمالهم 8 ملايين دج هذا النظام يتطلب رقابة صارمة من طرف الإدارة الضرائب ومحاسبة منظمة.<br>ج4: نظام الحقيقي يغطي نسبة أكبر من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية. |
| هل تستطيع المؤسسات التابعة للنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن تتبع محاسبة منتظمة؟ | ج1: نعم، في حالة أردت العمل بالفواتير أو تنظيم عملي، إلا أن الإدارة الضريبة لا تفرض عليا ذلك .<br>ج2: نعم، نعتبرها صحيح في حالة كانت المؤسسة تحت النظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتتعامل مع زبائن رسميين وأراد تحقيق الشفافية حيث نقوم بمسك دفاتر محاسبية منتظمة لتسهيل المتابعة .<br>ج3: نعم، لكن ذلك يكون بشكل اختياري.<br>ج4: نعم، بالنسبة لإدارة الضرائب لا تفرض عليهم هذا لكن لا يوجد مانع في ذلك إذا أرادت اعتمادها. |
| في رأيك، ماهي التحديات والعراقيل التي تعيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بشكل كبير في الواقع؟ | ج1: نقص الوعي الضريبي خاصة عند أصحاب المشاريع الغير متطلعين على القوانين الضريبية<br>ج2: ضعف الرقمنة في بعض المناطق وهناك بعض الإجراءات تحتوي على غموض وغياب المتابعة وأن بعض المكلفين لا يصرحون بأرقام حقيقية وهذا كله راجع إلى نقص التكوين<br>ج3: ضعف الوعي الضريبي يعتبر من أكبر العراقيل عند صغار المكلفين بالضريبة وكما لا ننسى صعوبة المتابعة الدقيقة في المناطق النائية.<br>ج4: توعيه المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة هي من بين التحديات التي نواجهها اليوم كما لا ننسى قلة الوسائل التقنية لتطبيق النظام بكفاءة. |
| **دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية** | |
| هل هناك أشخاص كانوا خاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، ثم انتقل والى النظام الحقيقي وتمكنوا من الرجوع؟ | ج 1. 2. 3. 4: لا |
| هل يمكن لإدارة الضرائب تصحيح التصريحات في حالة وجود تهرب أو نقص؟ | ج 1. 2. 3. 4: نعم |
| ماهو تقييمك لتعديلات قانون | ج1: هناك تعديلات طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة والمتمثلة في رفع سقف رقم |

| | |
|---|---|
| المالية لسنة 2025 التي طرأت على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟ وهل تراها نافعة؟ | الأعمال والتصريح الالكتروني لكن الصراحة تقال لم أستطيع فهمها كلها بسبب قله التوعية الكافية والشيء الذي أخاف منه هو تعقد النظام.<br>ج2: بالنسبة لهذه التعديلات أعتبرها ايجابية في بعض الجوانب خصوصا الرقمنة وتوحيد الإجراءات لكن تنفيذها على أرض الواقع مازال يحتاج ويفتقر إلى التفسير وكما أن هناك ضعف كبير في التواصل مع المكلفين.<br>ج3: تم تحسين شفافية النظام من خلال تنظيم وتحسين شروط تصريح والدفع وهذا ما جاء في تعديلات قانون المالية لسنه 2025 إلا أنها تحتاج وقتا لتظهر نتائجها في الواقعية.<br>ج4: من اجل تحسين الامتثال الجبائي جاء قانون المالية لسنة 2025 بتعديلات والمتمثل في رفع سقف رقم الأعمال وإجبارية التصريح الالكتروني لكن بعض المناطق نائية ما زالت تحتاج الى وقت لتطبيق الكامل لهذه التعديلات. |
| **الثقافة الضريبية لدى المكلفين** | |
| هل يستطيع الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الانتقال إلى النظام الحقيقي ولماذا؟ | ج1: كمكلفين نخاف من تعقيدات النظام الحقيقي لهذا أفضل البقاء في النظام الضريبة الجزافية الوحيدة لأنه بسيط، لكن هناك حالات يكون المكلف مجبر على الانتقال.<br>ج2: في العادة نرشد الزبائن بالمكوث في النظام الضريبة الجزافية الوحيدة إذا كانت التزاماتهم المحاسبية صغيرة ومحدودة ورقم أعمالهم لم يتحاوز 8 ملايين دج لكن في حالة أرادوا إنشاء فواتير ووضع فيها الرسم على القيمة المضافة في هذه الحالة ننصحهم بالانتقال إلى النظام الحقيقي<br>ج3: يكون الانتقال إما إرادي بطلب يقدمه المكلف إلى إدارة الضرائب قبل 1 فيفري لكن يشترط الالتزام بالمحاسبة المنتظمة بعد التحول إلى النظام الحقيقي<br>ج4: تتعامل الإدارة مع كل حالة حسب ما ينص عليه القانون حيث هناك انتقال إجباري أو اختياري بطلب يقدمه المكلف بالضريبة إلى إدارة الضرائب لكن يجب تقديمه قبل 1 فيفري من السنة الجارية. |
| أين يقوم المكلف بدفع الضريبة الجزافية الوحيدة؟ | ج1: أقوم بدفع الضريبة الجزافية الوحيدة في قباضة الضرائب<br>ج2: المكان المخصص لدفع الضريبة الجزافية الوحيدة من طرف المكلف بالضريبة هي قباضة الضرائب الإقليمية .<br>ج3: يتم دفع ضريبة الجزافية الوحيدة الخاص بالمكلف بالضريبة في المخصص للدفع وهو قباضة الضرائب<br>ج4:يتم في قباضة الضرائب التابعة لمكان ممارسة النشاط أو المقر الجبائي الدفع المباشر للضريبة الجزافية الوحيدة من طرف المكلف بالضريبة. |
| حسب خبرتك، الأشخاص | ج1: لا أظن ذلك لأنهم لا يمتلكون سجل تجاري حيث أن نشاطهم غير مصرح بها. |

| | |
|---|---|
| الذين يمارسون تجارة الأرصفة والشوارع، هل يدفعون الضريبة الجزافية الوحيدة؟ | ج2: لا، لأن تجار الأرصفة لا يمتلكون شرط الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة وهو ممارسة نشاط يكون مرخص ومقيد في سجل تجاري.<br>ج3: لا، هذه النوع من الضريبة تفرض فقط على من يمتلكون سجل تجاري وفقط.<br>ج4: لا تستطيع إدارة الضرائب فرض ضريبة الجزافية الوحيدة على من يقوم بممارسة نشاط غير مسرح به أو غير قانوني. |
| هل يمكن للمكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة إدخال الرسم على القيمة المضافة في فواترهم؟ | ج1: لا، لأن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة لا يسمح لي بوضع (TVA) في الفواتير.<br>ج2: لا، بما أن المكلف التابع لهذا النوع من الضريبة غير خاضع للرسم على القيمة المضافة أصلا ولهذا لا يحق له إدراجه في فواتيره وفقط.<br>ج3: لا، لا يمكن ذلك.<br>ج4: لا، لا يجوز إصدار فواتير تتضمن الرسم على القيمة المضافة لأن النظام الضريبة الجزافية الوحيدة لا يحتوي على .TVA |
| متى يخرج أصحاب المهن الحرة من لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟ | ج4.3.2.1: عندما يتجاوز رقم الأعمال السنوي المحدد قانونيا سقف 8 ملايين دج تصبح أصحاب المهن الحرة غير خاضعين للنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ويتم نقلهم تلقائيا إلى النظام الحقيقي. |
| **التطور والرقمنة** | |
| هل ساهمت الرقمنة في فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟ | ج1: نعم نوعا ما<br>ج4.3.2: نعم |
| حسب رأيك، كيف أثر برنامج "مساهمتك" على المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية وما هو تقييمك له؟ | ج1: في الحقيقة برنامج مساهمتي سهل إجراءات التصريح الضريبي من خلاله استطعنا التخلي على الطريق الكلاسيكية، لكن تلقينا صعوبات في طريقة استعماله.<br>ج2:يعتبر بالنسبة لنا كمسهل التصريحات ودفع الضريبة الكترونيا ويساهم في ربح الوقت والإنقاص من حجم الأخطاء لكنه يحتاج إلى تحسين واجهته لتكون سهله في الاستعمال.<br>ج3: عند التحدث عن إدارة جبائية رقمية شفافية يعتبر مساهمتي خطوة ممتازة لكن التطبيق يحتاج إلى صيانة تقنية مستمرة وتحسين واجهة الاستخدام لتكون سهلة وبسيطة.<br>ج4: قام بتحسين المردودية الضريبية وزيادة حجم التصريحات مقارنة بالتصريحات الورقية كما مكاننا من تحسين عملية المراقبة والتنظيم الداخلي لكن رغم كل هذا الإنجاز يجب تطوير البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية خاصة في المناطق الريفية والداخلية. |
| كيف تأثر التحصيل الضريبي عند إدخال الرقمنة الجبائية حسب وجهة نظرك؟ | ج1: العمل الرقمنة سهل علينا التصريح والدفع.<br>ج2: ساهم في إنقاص من حجم الأخطاء الناتجة عن العمل الورقي وتسريع عملية التصريح والدفع لكن ما زال هناك بعض المشاكل في بعض المناطق والمتمثلة في ضعف التغطية بالأنترنت.<br>ج3: رغم أن الرقمنة ساهمت في تحسين التحصيل بصفة كبيرة إلا أنها أظهرت مشاكل |

| | |
|---|---|
| | عند الفئات الغير متمكنة من التكنولوجيا.<br>ج4: ظهر أثرها من خلال تقليل التهرب الضريبي حيث تمكنا من خلال الرقمنة تسهيل متابعة المكلفين بالضريبة وتحسين دقة المعطيات لكن رغم ذلك نحن بحاجه لمتابعة تطوير الأنظمة المعلوماتية ووضع تكوينات دورية للمكلفين بالضريبة. |
| **مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني** | |
| كيف ساهم نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني؟ | ج1: ساعدنا هذا النظام على العمل براحة ودفع ضرائب معقولة بدون تعقيد<br>ج2: ساهم في إدماج عدد كبير من الأنشطة الصغيرة ضمن الاقتصاد الرسمي مما ساعد على زيادة من حجم إيرادات الدولة الجبائية كما لا ننسى أنه قام بتوسيع الوعاء الضريبي، إلا أن المداخيل التي يتم استقبالها من هذا النظام ضعيفة مقارنة بالنظام الحقيقي .<br>ج3: تمكن النظام من جذب أنشطة القطاع الغير رسمي وتحقيق استقرار جبائي إلا انه لم يتمكن من تحقيق عوائد ضخمة مقارنة بالنظام الحقيقي.<br>ج4: سمح بتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة مبالغ التحصيل الجبائية وكل هذا ساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الأنشطة التجارية والإنتاجية صغيرة على الاندماج في الدورة الاقتصادية كما ساعد هذا النظام من تقليل العبء على الإدارة الضريبية التي كانت تقوم بملاحقة صغار المكلفين. |
| **الأفاق المستقبلية** | |
| أين ترى أداء النظام الضريبة الجزافية الوحيدة خلال السنوات الخمسة المقبلة؟ | ج1: إذا كان هناك تبسيط وتسهيل أكثر للإجراءات وزيادة في التحفيزات وتقليل العبء أكيد يكون أداء أحسن.<br>ج2: أرى أن النظام في تحسن تدرجي نحو تحقيق العدالة والشفافية وبالخصوص بعد اهتمام الإدارة برقمنة الإجراءات.<br>ج3: بفضل التعديلات المستمرة هناك احتمال كبير لسد ثغرات النظام ورغم تحديات سيكون أكثر استقرارا خاصة فيما يتعلق بقواعد التطبيق.<br>ج4: نتوقع انه هناك تطورات كبيرة راجعة لتعديلات في قوانين المالية واعتماد على الرقمنة في تسير الإجراءات وهذا ما يساعد على الوصول لأداء جيد. |
| ماهي الفرصة التي تعتقد أن المشرع الجزائري يقدمها لتحسين نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟ | ج1: تسهيل في الإجراءات ودعم الأنشطة الصغيرة لتطوير<br>ج2: وضع تحفيزات للمكلفين المنتظمين في تطبيق القوانين لزيادة الامتثال<br>ج3: ضبط قوانين وتشريعات المتعلقة بالنظام بطريقة مرنة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية.<br>ج4: النظر في قوانين المتعلقة بالرقابة الجبائية ودمج الأنشطة الغير رسمية ضمن النظام. |

**المصدر:** من إعداد الطالبين

**2.1.2. طريقة تحليل البيانات:**

من أهم الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات النوعية المجمعة من نجد التحليل الموضوعي، حيث يقوم من خلاله الباحث بجمع وتنظيم البيانات التي تحصل عليها خلال مقابلاته في موضوعات أو أقسام محددة ثم يقوم بتفسيرها وتحليلها بشكل مفصل وذلك بهدف الحصول على الإجابات للأسئلة البحثية التي نشأت الدراسة لحلها. يعتبر التحليل الموضوعي من الطرق التي يتم من خلالها تحليل البيانات البحثية بطريقة مرنة، كما انه لا يتطلب الالتزام بنظرية ثابتة أو نموذج معين. يمكن تطبيق التحليل الموضوعي ضمن مجموعة متنوعة من الأطر النظرية، ويركز على تحديد الأنماط والمواضيع التي يمكن تحديدها من خلال البيانات. (Braun و Clarke، 2006، الصفحات 77-101)

بالنسبة لدراستنا هدا ما قمنا بتطبيقه في تحليلنا للبيانات التي جمعناها من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع مختصين في المجال الضريبي.

**أولا: التحليل الموضوعي لنتائج المقابلة**

في سياق دراستنا وبعد أن أجرينا مقابلات تفصيلية مع أصحاب المصلحة والدراسة الميدانية لقياس تصوراتهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. فقد غطى دليل المقابلات جوانب مختلفة من واقع هدا النظام الضريبي، وفعالياته من خلال الإجراءات أو الإصلاحات التشريعية، والتطورات التي تعمل عليها الإدارة الضريبة.

استعرضت المقابلات العديد من الآراء حول فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتحسيناته المتوقعة، وقد عبر المستجوبون عن نظرة ايجابية بشأن إمكانية هدا النظام لتبسط العمليات وتحسين الامتثال، تتضمن النقاط الرئيسية من الردود ما يلي:

**أ) فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

أقرَّ معظم المشاركين في المقابلات بأن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يتميز ببساطته وأداءه المالي الجيد، الذي يُمكّن من توسيع القاعدة الضريبية وزيادة مستوى الامتثال من قبل المكلفين، وذلك بفضل الإصلاحات المستمرة وسهولة تطبيقه، خاصة بعد إدخال الجانب الرقمي الذي ساهم في تقليل التعقيدات الضريبية.

**ب) التحديات الحالية:**

يرى المستجوبون في المقابلات أن أكبر عنصر يشكل عائق أمام فعالي نظام الضريبة الجزافية الوحيدة هو غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين بالإضافة إلى الأنشطة الغير رسمية غالبا ما تؤدي هذه الأمور إلى ما يعرف بالتهرب الضريبي و هدا ما يؤثر سلبا على أداء النظام الضريبي.

**ج) التحسينات المتوقعة من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

يعتقد المستجوبون أن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة جاء كإصلاح لنظام ضريبي وجاء بهدف سد الثغرات المتواجدة بنظام الجزافي وذلك من خلال تعديلات والإصلاحات المستمرة وحتى مرونته مع التغيرات الاقتصادية.

يرى المستجوبون نظام الضريبة الجزافية الوحيدة سيكون نظام ضربي فعال يمكننا من توسيع القاعدة الضريبة ودعم المشاريع الصغيرة والمؤسسات الناشئة التي بدورها تعتبر كمنشط اقتصادي.

**د) دور نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في ربح الوقت وتحسين الموارد:**

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها وتحليلاتنا. نجد أن لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة تأثير جد كبير على المكلفين والإدارة الضريبة من خلال تقليل الوقت وتحسين في الموارد الضريبية وذلك من خلال ما يلي :

- **ربح الوقت:** تمكن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال إصلاحاته وتبسيطاته أن يكون نظام ضريبي سهل التطبيق ومبسط خالي من التعقيدات و إجراءات واضحة وسهلة التطبيق خاصة بعد إدخال الجانب الرقمي فيما يتعلق بالتصريحات والدفع و هدا ما يحفز المكلفين على التصريح بشفافية ويمكن الإدارة الضريبية من المراقبة بصفة دورة في ملفات المكلفين.
- **تحسين الموارد الضريبية:** باعتبار نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يدعم التحصيل الضريبي المبسط وشخصي على فئات واسعة من الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة و المهن الحرة تمكن من توسيع الوعاء الضريبي ودمج العديد من الأنشطة غير رسمية ضمن القاعدة الضريبية بإجراءات سهلة وتحفيزات لأصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة كل هدا يقلل من التهرب الضريبي من قبل المكلفين ويدعم الموارد الضريبية.

**2.2. تحليل وتفسير البيانات النوعية:**

في إطار هذا العنصر تم، اعتمدنا على المقابلات النوعية بهدف تحيلي مضمون المقابلات التي تم طرحها على مجموعة من المهنيين و الفاعلين في مجال نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من اجل فهم واقع هذا النظام في الجزائر وتقييم تعديلاته بموجب قانون المالية لسنة 2025 .

بعد نسخ نصوص المقابلات، نقوم أولا بتحليل ردود المشاركين في المقابلات باستخدام برنامج (NVIVO) كأداة تحليلية مساعدة، للحصول على الكلمات والعبارات المتكررة والتي تعبر عن المضمون، ثم قمنا بتصنيف الرموز إلى فئات موضوعية(Thémes) التي تعرض المحاور الأساسية المرتبطة بالإشكالية. يتيح لنا هذا التحليل تجميع الاستجابات واستخراج الاستنتاجات لاستخدامها في دراستنا.

ولدعم تحليل دراستنا أكثر تم استخراج سحابات الكلمات (Nuages de mots)، من خلال برنامج (NVIVO) حيث هذه الأخيرة عبارة عن تمثيلات بصرية تكشف لنا الكلمات المتكررة والأكثر استخداما في ردود المستجوبين مما يساعدنا على إبراز الأفكار الأساسية التي تشغل اهتمامهم مثل:

( Déclarations , Contribuables , Régime fiscal, chiffre d’affaires , numérisation ).

لم تستخدم هذه السحابات كأداة وصفية فقط، بل كانت أساسا لتكوين تفسير معمق حول الانتقادات و المقترحات.

ساهم هذا الأسلوب في تحقيق مصداقية لتحليلنا النوعي، من خلال التنسيق بين التمثيل البصري و المعاني المستنبطة من الواقع العملي، وهذا ما ساهم في فهم الإصلاحات الدورية التي عرفها نظام الضريبة الجزافية الوحيدة و مدى فعاليته في الواقع العملي.

**1.2.2. فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:**

**الجدول رقم (13):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة في يتعلق بموضوع فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

| Élément | Pourcentage de la couverture |
|---|---|
| Éléments internes\\entretien 1 | 10,50% |
| Éléments internes\\entretien 2 | 15,72% |
| Éléments internes\\entretien 3 | 10,95% |
| Éléments internes\\entretien 4 | 12,87% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

يبين لنا هذا الجدول نسبة تغطية المقابلات التي تم تحليلها عبر برنامج (NVIVO)، وبعد ماقمنا بترميز المضمون باستعمال الرموز النوعية (codes). حيث تم تسجيل أعلى نسبة تغطية في المقابلة رقم (02) بنسبة 12.87%، وفي المقابل تم تسجيل أدنى نسبة في المقابلة رقم (01) بنسبة 10.50%. وكل هذا يبين لنا أن المقابلات لها محتوى غني وملئ بالأفكار المهمة التي ترتبط بموضوع فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة. لكن هذه الاختلاف في النسب أوضح لنا أن كمية المعلومات الموجودة في المقابلات غير متساوية، كما تؤكد لنا هذه النتائج أهمية الرموز التي استخرجت من التحليل والتي ساعدت في التركيز على الأفكار المهمة والمتكرر المتعلقة بموضوع فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

**الشكل رقم (03):** سحابة كلمات تمثل فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

تسلط سحابة الكلمات الأولى الضوء على المصطلحات الرئيسية مثل نظام(régime) ، المكلفون بالضريبة (contribuables)، الجبلية(fiscale)، مبسط(simplifié) ، التصريحات(déclarations) ، الإدارة (administration)، رقم الأعمال(chiffre d'affaires) ، التجار (commerçants) حرفيون(artisans) ، المقاولون (entrepreneurs).يعكس هذا بوضوح الواقع الحالي لنظام(IFU) ، بما في ذلك بساطته الظاهرة، وإمكانية الوصول إليه من قبل دافعي الضرائب الصغار، والعلاقة بين الإدارة الضرائب ودافعي الضرائب حيث بينت هذه العناصر أن النظام يُنظر إليه على أنه مناسب لفئات معينة من الأشخاص، ولكنه يثير أيضًا تساؤلات حول الموثوقية والامتثال والتغطية الضريبية. وبالتالي، تلبي هذه السحابة الجزء الأول من المشكلة: واقع النظام المعمول به.

**2.2.2. دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية:**

**الجدول رقم (14):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة في يتعلق بموضوع دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية

| Élément | Pourcentage de la couverture |
|---|---|
| Éléments internes\\entretien 1 | 3,27% |
| Éléments internes\\entretien 2 | 2,48% |
| Éléments internes\\entretien 3 | 3,76% |
| Éléments internes\\entretien 4 | 3,81% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

يبين لنا هذا الجدول نسبة تغطية المقابلات التي تم تحليلها عبر برنامج (NVIVO)، وبعد ماقمنا بترميز المضمون باستعمال الرموز النوعية (codes). حيث تم تسجيل أعلى نسبة تغطية في المقابلة رقم (04) بنسبة 3.81%، وفي المقابل تم تسجيل أدنى نسبة في المقابلة رقم (02) بنسبة 2.48%. وكل هذا يبين لنا أن المقابلات لها محتوى غني وملئ بالأفكار

المهمة التي ترتبط بموضوع دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية. لكن هذه الاختلاف في النسب أوضح لنا أن كمية المعلومات الموجودة في المقابلات غير متساوية، كما تؤكد لنا هذه النتائج أهمية الرموز التي استخرجت من التحليل والتي ساعدت في التركيز على الأفكار المهمة والمتكرر المتعلقة بموضوع دور الإصلاح والتعديلات الجبائية.

**الشكل رقم (04):** سحابة كلمات تمثل دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية لهذا النظام

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

وتبرز السحابة الثانية كلمات مثل الإعلان، والإلكترونيات(électronique)، والسقف(plafond)، والرقمنة(numérisation)، والشفافية(transparence)، والدفع(paiement)، والأنظمة .(système)ويشير هذا إلى أن الإصلاحات الأخيرة ولا سيما إصلاحات قانون المالية لعام 2025 تهدف إلى تحديث الإجراءات الضريبية من خلال الرقمنة وتبسيط الإبلاغ عن حجم الأعمال وإدخال عتبات أكثر وضوحا .وتتيح هذه السحابة إمكانية تقييم ما إذا كانت تعديلات المشرع تلبي احتياجات تحسين النظام الضريبي، فيما يتصل بالجزء الثاني من المشكلة.

**3.2.2. الثقافة الضريبية لدى المكلفين:**

**الجدول رقم(15):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة في يتعلق بموضوع الثقافة الضريبية لدى المكلفين

| Élément | Pourcentage de la couverture |
|---|---|
| Éléments internes\\entretien 1 | 11,41% |
| Éléments internes\\entretien 2 | 11,87% |
| Éléments internes\\entretien 3 | 8,04% |
| Éléments internes\\entretien 4 | 8,04% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

يبين لنا هذا الجدول نسبة تغطية المقابلات التي تم تحليلها عبر برنامج (NVIVO)، وبعد ماقمنا بترميز المضمون باستعمال الرموز النوعية (codes). حيث تم تسجيل أعلى نسبة تغطية في المقابلة رقم (02) بنسبة 11.87%، وفي المقابل تم تسجيل أدنى نسبة في المقابلة رقم (04 و03) بنسبة 8.04%. وكل هذا يبين لنا أن المقابلات لها محتوى غني وملئ بالأفكار المهمة التي ترتبط بموضوع الثقافة الضريبية لدى المكلفين. لكن هذه الاختلاف في النسب أوضح لنا أن كمية المعلومات الموجودة في المقابلات غير متساوية، كما تؤكد لنا هذه النتائج أهمية الرموز التي استخرجت من التحليل والتي ساعدت في التركيز على الأفكار المهمة والمتكرر المتعلقة بموضوع الثقافة الضريبية لدى المكلفين.

**الشكل رقم( 05):** سحابة كلمات تمثل الثقافة الضريبي لدى المكلفين

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

السحابة الثالثة تطرح تعبيرات مثل دافعي الضرائب(contribuables)، والرقمنة(numérisation)، والنظام(système)، والضرائب(impôts)، والإدارة(administration)، والقوانين(lois)، والإبلاغ(déclarations) ، والمحاسبة(la comptabilité) ، والأداء(performance)، والأنشطة .(les activités) وتكشف هذه الكلمات عن مصدر قلق رئيسي: وهو الافتقار إلى الثقافة الضريبية بين بعض دافعي الضرائب، مما يعيق التطبيق الفعال للنظام والإصلاحات. وهذه عقبة متداخلة تؤثر على فهم النظام وتأثير الإصلاحات، وهي تفسر جزئيا حدود التدابير التي تم تقديمها.

### 4.2.2. التطور الرقمنة:

**الجدول رقم(16):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة في يتعلق بموضوع تطور الرقمنة في النظام الضريبي

| Élément | Pourcentage de la couverture |
|---|---|
| Éléments internes\\entretien 1 | 5,06% |
| Éléments internes\\entretien 2 | 5,78% |
| Éléments internes\\entretien 3 | 7,08% |
| Éléments internes\\entretien 4 | 7,61% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

يبين لنا هذا الجدول نسبة تغطية المقابلات التي تم تحليلها عبر برنامج (NVIVO)، وبعد ماقمنا بترميز المضمون باستعمال الرموز النوعية (codes). حيث تم تسجيل أعلى نسبة تغطية في المقابلة رقم (04) بنسبة 7.61%، وفي المقابل تم تسجيل أدنى نسبة في المقابلة رقم (01) بنسبة 5.06%. وكل هذا يبين لنا أن المقابلات لها محتوى غني وملئ بالأفكار المهمة التي ترتبط بموضوع التطور الرقمنة. لكن هذه الاختلاف في النسب أوضح لنا أن كمية المعلومات الموجودة في المقابلات غير متساوية، كما تؤكد لنا هذه النتائج أن أهمية الرموز التي استخرجت من التحليل والتي ساعدت في التركيز على الأفكار المهمة والمتكرر المتعلقة بموضوع التطور الرقمنة.

**الشكل رقم(06):** سحابة كلمات تمثل التطور الرقمنة في النظام الضريبي

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

يسلط تحليل السحابة الكلمات الرابعة من برنامج (Nvivo) بعنوان "التطور والرقمنة "الضوء على تصورات الجهات الفاعلة التي تمت مقابلتها فيما يتعلق بتأثير الإصلاحات الضريبية الأخيرة، وخاصة تلك التي أدخلها قانون المالية لعام 2025، على تبسيط وتحديث نظام الضريبة الموحدة .(IFU)

حيث ظهرت لنا المصطلحات الأكثر شيوعًا، مثل البلاغات"déclaration" ، التسهيلات"facilité" ، الضرورة "nécessité"، الإجراءات"procédure" ، الضريبة"impôts"، الأخطاء "erreurs" والتطوير"développement" ، وهذه كلها تبين لنا توجهً واضح نحو رقمنة الإجراءات الضريبية والرغبة في تحسين إمكانية الوصول إلى النظام وشفافيته.

وتشير كلمة "تسهيل"facilité" ، على وجه الخصوص، إلى أن الإصلاحات الأخيرة يُنظر إليها على أنها ساهمت في تبسيط إجراءات إعداد التصريحات.

ويمكن تفسير ذلك على أنه إشارة إلى أن المشرع نجح، إلى حد ما، في تلبية توقعات دافعي الضرائب فيما يتصل بالتحديث وتخفيض الأعباء الإدارية .ومع ذلك، فإن وجود كلمات مثل "أخطاء" و"مشاكل" و"ضرورة" يسلط الضوء على أنه على الرغم من التقدم، لا تزال هناك بعض الثغرات، خاصة فيما يتعلق بموثوقية الأنظمة الرقمية وقدرة المستخدمين' على إتقانها .وبالتالي، فإن هذا التصور يدعم فكرة أن إصلاح الذي طرأ على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة لا يزال بحاجة إلى تعديلات لضمان التنفيذ الأمثل لرقمنة الضرائب في الجزائر، على الرغم من أنه حقق تحسينات كبيرة.

**5.2.2. مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني:**

**الجدول رقم(17):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة في يتعلق بموضوع مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني

| Élément | Pourcentage de la couverture |
|---|---|
| Éléments internes\\entretien 1 | 2,30% |
| Éléments internes\\entretien 2 | 3,34% |
| Éléments internes\\entretien 3 | 3,21% |
| Éléments internes\\entretien 4 | 3,55% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

يبين لنا هذا الجدول نسبة تغطية المقابلات التي تم تحليلها عبر برنامج (NVIVO)، وبعد ماقمنا بترميز المضمون باستعمال الرموز النوعية (codes). حيث تم تسجيل أعلى نسبة تغطية في المقابلة رقم (04) بنسبة 3.55%، وفي المقابل تم تسجيل أدنى نسبة في المقابلة رقم (01) بنسبة 2.30%. وكل هذا يبين لنا أن المقابلات لها محتوى غني وملئ بالأفكار

المهمة التي ترتبط بموضوع مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني. لكن هذه الاختلاف في النسب أوضح لنا أن كمية المعلومات الموجودة في المقابلات غير متساوية، كما تؤكد لنا هذه النتائج أهمية الرموز التي استخرجت من التحليل والتي ساعدت في التركيز على الأفكار المهمة والمتكرر المتعلقة بموضوع مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني.

**الشكل رقم(07):** سحابة كلمات تمثل مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

أما سحابة كلمات السحابة الخامسة، والتي تحمل عنوان "مساهمة النظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الاقتصاد الوطني"، والتي سمحت لنا بتحديد التصور العام لهذا النظام في دوره الاقتصادي والمالي. يعكس المصطلح المركزي النظام "régime"، والذي يتبعه عن كثب "المكلفون بالضريبة"contribuables" ، و"الضريبة"impôts" ، والحقيقي"réel"، والمحاسبة "comptabilité"، والجزافية"forfaitaire" ، المصطلحات الرئيسية بشأن كفاءة النظام وفعاليته .إن تكرار ظهور كلمات مثل "التصريحات"، "الإجراءات"، "الكفاءة "efficacité" والتحسين "amélioration"يشير إلى الرغبة في جعل النظام الضريبة الجزافية الوحيدة أكثر كفاءة، في حين أن الكلمات العقبات"obstacle" ، "التجاوز "dépassement"و "الحدود "limite" تشير إلى انتقاد التأثير الحقيقي لهذا النظام على تحصيل الضرائب وتأثيره الاقتصادي .بالإضافة إلى ذلك، يشير ذكر "2025" إلى التركيز بشكل خاص على التعديلات الأخيرة على قانون المالية لعام 2025. ويشير هذا إلى أن التعديلات التي طرأت على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يُنظر إليها على أنها محاولة لتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، على الرغم من أنه لا تزال هناك تساؤلات حول فعاليته الهيكلية .وبالتالي، يؤكد هذا التمثيل أنه على الرغم من هدفه المتمثل في تبسيط ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، فإن نظام (IFU) يتطلب مراجعة جوهرية لخدمة الأهداف المالية والاقتصادية للبلاد بشكل أفضل.

**6.3.2. الأفاق المستقبلية:**

**الجدول رقم(18):** يمثل نسبة تغطية مضمون المقابلات من خلال الرموز المستخرجة في يتعلق بموضوع الأفاق المستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة

| Élément | Pourcentage de la couverture |
|---|---|
| Éléments internes\\entretien 1 | 4,66% |
| Éléments internes\\entretien 2 | 4,97% |
| Éléments internes\\entretien 3 | 4,81% |
| Éléments internes\\entretien 4 | 3,92% |

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

يبين لنا هذا الجدول نسبة تغطية المقابلات التي تم تحليلها عبر برنامج (NVIVO)، وبعد ماقمنا بترميز المضمون باستعمال الرموز النوعية (codes). حيث تم تسجيل أعلى نسبة تغطية في المقابلة رقم (02) بنسبة 4.97%، وفي المقابل تم تسجيل أدنى نسبة في المقابلة رقم (04) بنسبة 3.92%. وكل هذا يبين لنا أن المقابلات لها محتوى غني وملئ بالأفكار المهمة التي ترتبط بموضوع الأفاق المستقبلية. لكن هذه الاختلاف في النسب أوضح لنا أن كمية المعلومات الموجودة في المقابلات غير متساوية، كما تؤكد لنا هذه النتائج أهمية الرموز التي استخرجت من التحليل والتي ساعدت في التركيز على الأفكار المهمة والمتكرر المتعلقة بموضوع الأفاق المستقبلية.

**الشكل رقم(08):** سحابة كلمات تمثل الأفاق المستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة

**المصدر:** من إعداد الطالبين باستخدام برنامج NVIVO

وبالنسبة لسحابة الكلمات السادسة والتي هي بعنوان "آفاق المستقبل"، فقامت بسليط الضوء على التوقعات والتحديات والاقتراحات المقدمة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتطوير المستقبلي لنظام الضريبة الموحدة .(IFU) إن الكلمة المركزية النظام"régime" ، إلى جانب مصطلحات مثل المالي"finance" ، الإدارة"administration" ، الرقمنة "numérisation"، دافعو الضرائب "contribuables والحقيقي"réel" ، تؤكد على الرغبة العامة في إحداث تحول عميق في النظام .

ويؤكد الحضور القوي لكلمة "الرقمنة "numérisation" أن مستقبل النظام يتم تصوره إلى حد كبير من خلال زيادة رقمنة الإجراءات الضريبية. ويعكس هذا ديناميكية التحديث الإداري التي يُنظر إليها على أنها ضرورية لتعزيز كفاءة وشفافية النظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

وتشير كلمات أخرى مثل التحديات"défis" ، "العقبات"obstacles" ، الضرورة" nécessité "، "التحسين "développe"والمراقبة "contrôle" إلى أن آفاق المستقبل تتسم أيضاً بالمخاوف بشأن قدرة النظام الحالي على التحرك نحو نظام أكثر عدالة وكفاءة وأفضل تكيفاً مع الحقائق الاقتصادية المعاصرة.

أخيرًا، تعكس الإشارة المتكررة إلى "2025" و"التعديلات" تركيزًا خاصًا على الإصلاحات الأخيرة، مع الإشارة إلى أنه يُنظر إليها على أنها نقطة بداية وليست غاية في حد ذاتها، مما يمهد الطريق لإصلاحات جديدة أكثر هيكلة. وبالتالي، يؤدي هذا التحليل البصري إلى استنتاج مفاده أنه على الرغم من أن تعديلات قانون المالية لعام 2025 قد مهدت الطريق لتطور ضروري، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل تطوير نظام (IFU) ويصبح باستطاعته تحقيق الملائمة الاقتصادية.

### 3.2. ملخص النتائج الرئيسية:

كشف تحليل الإجابات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلات على العديد من النتائج الرئيسية حول واقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر:

#### 1.3.2. تصور فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

كان الإدراك العام لواقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر، سواء من قبل المكلفين أو الإدارة الضريبية إيجابيا. حيث أدراك المختصون أهمية هدا النظام الضريبي في تحقيق العدالة الضريبية، ووجدوا انه نظاما جد فعالا وصائبا في دعمه للفئات ذات المشاريع الصغيرة وأصحاب المؤسسات الناشئة. كما بينت أراء المختصين تفاؤلهم بشأن تطوير هدا النظام وتحفيزه للمقاولين الذاتيين، وزيادة التحصيل الضريبي. وهذا راجع لسهولة إجراءاته بالنسبة للمكلفين وللإدارة الجبائية، مقارنة بالنظام الحقيقي الذي يتسم نوعا ما بشيء من التعقيدات.

#### 2.3.2. الثقافة الضريبية لدى المكلفين:

تعتبر الثقافة الضريبية أحد العناصر الأساسية لتحقيق هداف أي نظام ضريبي، فهي تعطي صورة على مدى علم ووعي المكلفين بدور الضريبة وأهميتها في تحسين المرافق العامة وتحفيز الاقتصاد الوطني. وبينت لنا نتائج الدراسة أن افتقار بعض فئات المكلفين بالضريبة لثقافة الضريبية هو السبب الأساسي في تزايد التهرب الضريبي والأنشطة الغير رسمية و هدا ما يؤثر سلبا على فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، فتوعية المكلفين في هدا المجال أمر ضروري لا بد منه لزيادة الامتثال والتحصيل الضريبي كما يخلق علاقة ايجابية بين المكلفين والإدارة الضريبية.

#### 3.3.2. مساهمة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في دعم الاقتصاد الوطني:

تم تسليط الضوء على الدعم الايجابي الذي يقدمه نظام الضريبة الجزافية الوحيدة للاقتصاد الوطني. أكد المستجوبين انه لهدا النظام دورا مهما في زيادة الإرادات الضريبية، خاصة بعد إدخال الرقمنة عليها وتسهيل إجراءات التطبيق. لوحظ بعد ذلك هناك زيادات في التحصيل الضريبي، مما يساهم في دعم الخزينة العمومية والاقتصاد الوطني ككل. يدعم هذا النظام الضريبي الاقتصاد من خلال تحفيزا ته والتسهيلات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمؤسسات الناشئة، والتي بدورها تعتبر الناشط الرئيسي لتحفيز أي مجال اقتصادي، خاصة بعد التشجيعات التي يقدمها المشرع الجزائري مؤخرا لأصحاب المؤسسات الناشئة.

#### 4.3.2. دور الإصلاحات والتعديلات الجبائية:

من المتوقع انه للإصلاحات الجبائية دور فعال في تحسين النظام الضريبي، بعد ما كان نظام معقد، غير عادل، غير مجدي ماليا، وغير شخصي جاء المشرع الجزائري بتعديلاته التي ساهمت في تحقيق نظام مبسط وعادل وشخصي تم عملت على دراسته وتقسيمه إلى فئات من المكلفين، أي ما يعرف بتصنيف المكلفين بالضريبة فحسب ما توصلنا إليه في دراستنا انه نظام الضريبة الجزافية الوحيدة جاء به المشرع كإصلاح للنظام الجزافي وتبسيطه. وهدا ما يؤكد الدور الفعال للإصلاحات الضريبية في تحسين أداء النظام الضريبي الجزائري.

#### 5.3.2. التطوير والرقمنة:

هناك تطورا ملحوظا عرفه نظام الضريبة الجزافية الوحيدة خلال هذه السنوات الأخيرة، خاصة بعد أن تم إدخال الرقمنة في الإجراءات الإدارية والتحصيل، وحتى في عمليات الدفع من قبل المكلفين. لهذه الخطوة تأثيرا ايجابيا على هذا النظام الضريبي، حيث ساهمت في تبسيط وتسهيل إجراءاته وتوفير الوقت، سواء من قبل المكلفين أو الإدارة الضريبية، لهدا نرى بأن هذا التطور الرقمي ساهم في تحسين فعالية الامتثال وكذلك الرقابة الجبائية، مما ساعد على تحقيق الشفافية وتعزيز الإيرادات الضريبية. كما يعد هدا التطوير متماشي مع متطلبات التعديلات الجبائية الأخيرة.

### 6.3.2. الأفاق المستقبلية:

اطلاعا على السنوات الخمسة المقبلة، يرى المختصين في مجال الأنظمة الضريبية انه المشرع الجزائري سيحقق تطورات هامة في نظام الضريبية الجزافية الوحيدة، بهدف تحسين فعاليته وعدالته الضريبية بين المكلفين. تنطلق أفاق نموه من تطوير ورقمنة إجراءات التصريح وآليات الدفع والتحصيل والعمل على دمج الأنشطة الغير رسمية ضمن قاعدة المكلفين، وزيادة التنسيق بين الهيئات المؤولة على هذا النظام.

تدعم هذه النتائج تسليط الضوء على إمكانية الوصول لنظام ضريبي فعال، وذلك من خلال التتبعات والإصلاحات المتواصلة في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة الذي يعمل عليها المشرع الجزائري، بهدف الوصول لنظام ضريبي مرن يتماشى مع التغيرات الاقتصادية. بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين من اجل زيادة الامتثال وتخفيف من التهرب الضريبي. فهذه الأهداف تعمل على تعزيز التحصيل الجبائي ودعم الاقتصاد الوطني والاستثمارات خاصة من خلال المؤسسات الناشئة.

### 4.2. مناقشة النتائج

سنقدم نتائج هذه لدراسة النوعية التي أجريت من خلال المقابلات، التي كان الهدف الرئيسي منها هو تحديد واقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والتعرف على أفاقه المستقبلية و مدى فعاليته و من خلال المقابلات التي أجريناها، حددنا العناصر التالية:

يركز عملنا على واقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وقد قمنا بهذه الدراسة بهدف التعرف على الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) من خلال الاطلاع على مختلف الأنشطة التي تخضع لهذه الضريبة وأيضا إجراءاتها وكيفية تصفيتها والعقوبات المطبقة عليها.

ولتنفيذ عملنا بصورة صحيحة، اخترنا المنهجية النوعية باستخدام مجموعة من الأدوات التي نعتبرها أساسية لبحثنا من الناحيتين النظرية والعملية، تشمل هذه الأدوات الوثائق والمقالات العلمية والكتب والمنصات الرقمية.

فيما يتعلق بالإطار التطبيقي (دراسة الميدانية)، قمنا بالاطلاع على جميع الوثائق التي تخص الضريبة الجزافية الوحيدة مثل التصريح بالوجود (G8) والتصريح التقديري برقم الأعمال (G12) والتصريح النهائي برقم الأعمال (G12Bis) و(G12 Ter).

وللإجابة عن تساؤلاتنا وفهم العمليات المتعلقة بالمراحل التي تمر بها الضريبة الجزافية الوحيدة تم إنشاء دليل مقابلة يتضمن عدة أسئلة من شأنها الإلمام بكل النقاط الغير مفهومة بعدها تم تحليل هذه المقابلات بشكل موضوعي.

سمح لنا هذا العمل بتحقيق عدد معين من النتائج المذكورة أدناه :

- أن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مخصص للأنشطة التجارية الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي سقف 08 مليون دج بموجب قانون المالية 2025 مع استبعاد أصحاب المهن الحرة من الخضوع لهذا النظام.
- تحديد المادة الخاضعة للضريبة (رقم الأعمال) حسب هذا النظام يكون بشكل تقريبي وجزافي.
- يتميز نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بوجود ضريبة جزافية واحدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة.
- إن المكلفين بالضريبة التابعين لهذا النظام لا يخضعون عادة للرقابة الجبائية المعمقة لإدارة الضرائب إلا في بعض الحالات النادرة عند وصول معلومات إلى إدارة الضرائب تفيد بتحقيق رقم الأعمال أعلى من ذلك المعتمد من طرف الإدارة أو المصرح به من طرف المكلف بالضريبة.
- أيضا إن المكلفين بالضريبة التابعين لهذا النظام (النشاطات التجارية الصغيرة) غير ملزمين بمسك محاسبة منتظمة وإنما سجل للمبيعات وأخر للمشتريات يكونان مؤشر عليهما من طرف مصلحة الضرائب المختصة إقليميا.

مقارنة بالدراسات السابقة وبداية بدراسة (الدكتور طالبي بن عيسى) عالجت هذه إصلاحات الضريبة الجزافية الوحيدة التي أصدرت في قانون المالية لسنه 2017 حيث ركزت على الرقمنة والتبسيط الإداري وتعزيز الضمانات القانونية للمكلفين، كما أن الباحث أعتمد على المناهج التاريخية والوصفية والتحليلية والتي ساعدته في قياس تأثير الإصلاحات على امتثال المكلفين بالضريبة خاصة وأنهم يمثلون أكثر من 70% من إجمالي الأشخاص الذين يدفعون الضرائب، أما دراسة (العلوي محمد 2020)، ركزت على التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة في قانون المالية لسنه 2020 حيث استطاع هذا الأخير إعادة هيكلة هذا النظام كما لا ننسى أنها أظهرت نتائج إيجابية حول محاربة التهرب الضريبي، وتسجيل وجود عراقيل في التطبيق العملي والعبء الإداري، و هدا ما أكدته دراستنا من حيث معالجتنا لأهمية تبسيط الإجراءات الإداري والرقمنة كعاملين يساعدان في التحفيز على الامتثال الجبائي في الجزائر وتأثير إصلاحات النظام الجبائي على سلوك المكلفين بالضريبة ومدى التزامهم.

أما دراسة (طاطا إيمان 2022)، فقد بينت أن للإصلاحات أثر ايجابي على إيرادات خزينة الدولة حيث بينت لنا أن التعديلات ساهمت في تحسين آليات التصريح والدفع لكنها أهملت تحسين التحصيل الفعلي بسبب وجود صعوبات إدارية وتطبيقية، حيث وضحت أن الإصلاحات الشكلية وحدها لا تساهم في نجاح نظام الجبائي بل يجب توفر فهما فعليا من طرف المكلفين بالضريبة و هدا ما ركزت عليه دراستنا التي تبين ضرورة نشر الوعي الضريبي بهدف رفع المداخيل وتعزيز الامتثال.

بالنسبة لدراسة الدكتور (ورزقي ميلود 2017)، تناول الباحث في هذه الدراسة مختلف الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2017 حيث ركز على الإجراءات التي تسمح للمكلفين بتصريح الذاتي لرقم أعمالهم مع الرقابة اللاحقة وهذا ساعد في القضاء على التهرب الضريبي، وهذا ما أكدته دراستنا أيضا كمؤشر أساسي يتمثل في الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين والمتمثل في التصريح الذاتي حيث انه يجب تعزيز هذه الثقة لأنها تشكل ركيزة مهمة تمكننا من رفع مستوى الامتثال الجبائي بشكل عام.

دراسة (قندولين نريمان ومشطة ياسين 2023)تحدث الدراسة على الإطار القانوني والتنظيمي للضريبة الجزافية الوحيدة من خلال إبراز دورها في دعم الخزينة العمومية، لكنها لاحظت وجود عراقيل قانونية وإدارية تضعف و تحد من فعاليتها كما لا ننسى أنها اقترحت مجموعة من التدابير لتحسين الشفافية وكفاءة التحصيل، وهذا ما دعمته دراستنا حيث قمنا بتأييد هذه الرؤية من خلال التطرق إلى تحليل إلى أي مدى يؤثر الإطار القانوني والتنظيمي على السلوك المكلفين بالضريبة كما تم التبيين أن عدم توفير الوضوح في بعض النصوص القانونية يمكن أن يؤدي إلى تراجع في مستوى الامتثال..

**خلاصة الفصل:**

من خلال الدراسة التي تم انجازها تبين أن الضريبة الجزافية الوحيدة تستهدف صغار المكلفين بالضريبة الذين يزاولون نشاطات تجارية وإنتاجية وحرفية صغيرة ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8 ملايين دينار جزائري وتعتبر نظام بسيطة وسهلة يتم استعمالها في الإخضاع الضريبي على عكس نظام الحقيقي الذي يتكون من عدة ضرائب ومن بينها الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على الأرباح (IBS) ولا ننسى أنه يتطلب محاسبة منتظمة. ومن خلال التعديلات الأخيرة التي صدرت في قانون المالية لسنة 2025 والتي تمثلت في رفع الحد الأدنى للضريبة من 10000 دينار جزائري إلى 30000 دينار جزائري وإدخال أنشطة جديدة إلى جانب الأنشطة المستثناة وهذا بطبيعة الحال ساهم في توسيعها كما لا ننسى سعي المشرع إلى تحقيق العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي (القاعدة الضريبية) حتى يتمكن من أن يتضمن أنشطه أخرى.

تبين من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع أربعة أشخاص حيث كل واحد منهم لديه نشاطه الخاص به ونذكر في أول القائمة المكلفة بالضريبة ثم يأتي المحاسبين وفي الأخير الموظف في إدارة الجبائية، أن هناك تباين في المواقف حيث هناك من يرى أن التحديات التطبيقية في أرض الواقع لا تزال موجودة ومستمرة وخاصة من الناحية الرقابة والالتزام بالتصريحات الجبائية ومن يرى أن النظام أصبح يتمتع بالمرونة.

**الأفكار النهائية: حول نظام الضريبة الجزافية:**

بناءً على ما توصّلنا إليه سابقًا، يمكن القول إن الضريبة الجزافية الوحيدة تظل الخيار الأنسب لبعض الأنشطة الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يعني التوقف عن تطوير آلياتها وتحسين أدوات الرقابة المرتبطة بها .إنّ تعزيز الثقافة والوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، من خلال المرافقة التقنية اللازمة، يُعدّ أمرًا حيويًا يساعدهم على الانتقال أو التحول التدريجي من التصريح الورقي إلى التصريح الإلكتروني والرقمي الكامل .كل هذه الإجراءات تساهم في تحسين فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

# خاتمة

## الخاتمة:

تناولت هذه المذكرة واقع أفاق نظام الضريبية الجزافية الوحيدة في الجزائر وإجراءات التي تقوم عليها مع التركيز على تحسين الإيرادات والامتثال الضريبي من قبل المكلفين. تكشف النتائج الرئيسية لدراستنا المستمدة من مراجعة شاملة للأدبيات واستجابات مفصلة للمقابلات، عن رؤية ايجابية تجاه الإصلاحات والتعديلات لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. كما حددت الدراسة إمكانيات كبيرة لتعزيز الأداء المالي لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال دمج الأنشطة الغير رسمية ضمن القاعدة الضريبية. وتم تسليط الضوء حول دعم الرقمنة في إجراءات هذا النظام الضريبي ومساهمتها في تحسين أفاقه المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك حددت الدراسة ضرورة نشر الثقافة الضريبية لدى المكلفين، وأهمية تغلب على التهرب الضريبي والتعقيدات التي يعرفها النظام الضريبي لضمان تحقيق العدالة والامتثال.

### 1) المساهمات في المجال:

تساهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة الحالية حول نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر بعدة طرق تتمثل فيما يلي:

1.1) **تقييم لفعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر:** قدمنا من خلال دراستنا تحليل شامل ومعمق لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر بمختلف جوانبه الايجابية والسلبية.

2.1) **مقترحات لإصلاح وتحسين النظام الضريبي:** تطرقنا في دراستنا إلى تقديم مقترحات وتوصيات التي بدورها تساهم في تحسين العدالة الضريبية وتحسين الأداء المالي لنظام الضريبي، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات والتغيرات الاقتصادية.

3.1) **الأفاق المستقبلية مع بيانات ميدانية:** قدمت دراستنا رؤية مستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال دراسة تحليلية ميدانية، تبين فعالية الإصلاحات في تحقيق مرونة النظام الضريبي.

4.1) **أداة لإبداء رأي:** تعتبر نتائج البحث مرجعا مهما ودليلا بخصوص التشريع الجزائري، وذلك لتعرف على أهم التعديلات والثغرات الموجودة في النظام الضريبي.

5.1) **علاقة النظام الضريبي بالمجال الاقتصادي والاجتماعي:** تبرز الدراسة أهمية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتكيفه مع التغيرات الاقتصادية والأنشطة الغير رسمية وتقسيمه إلى فئات على حسب قدرات المكلفين بالضريبة.

### 2) اقتراحات الممارسة:

وبناء على النتائج يتم اقتراح التوصيات بخصوص تحقيق الأداء المالي الفعال لهذا النظام الضريبي:

1.2) **التنفيذ التدريجي للإصلاحات والمراجعة الدورية لفعاليتها:** لا بد من الاعتماد على اختبار التدريجي والدوري بصفة مستمرة لتقييم مدى فعالية الإصلاحات الضريبية المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وذلك من اجل ضمان فعاليتها وتكيفها مع الواقع والتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق الامتثال والعدالة الضريبية.

2.2) **الرقمنة وتدريب الموظفين ونشر الثقافة الضريبية:** رقمنة وتطوير الإجراءات المتعلقة بهذا النظام الضريبي مع وضع برامج تدريبية لتكوين أعوان الإدارة الجبائية لتجديد معلوماتهم ومعارفهم الجبائية حسب التطورات الجديدة ويكونوا على دراية كافية بالقانون الجبائي والتغيرات المتعاقبة لقانون المالية. بالإضافة الى تبسيط الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بطرق التحصيل والدفع مع العمل على التحسيس بأهمية الضرائب بشكل عام والضريبة الجزافية الوحيدة بشكل خاص تنظيم حملات توعية للمكلفين بمدى أهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.2) **العمل على توسيع القاعدة الضريبية:** وضع استراتيجيات ناجحة من اجل دمج الأنشطة الغير رسمية ضمن المكلفين بالضريبة وذلك من خلال تقديم تحفيزات التصريح والتسجيل الإرادي وتقديم للمكلفين تسهيل وتبسيط في إجراءات هذا النظام من أجل دعمهم بالخضوع له.

4.2) **تدخل أصحاب المصلحة:** مشاركة أصحاب المصلحة والمختصين الرئيسين في المناقشات ومشاورات المتعلقة بتعديلات وإصلاحات النظام الضريبي، لضمان تناسق بينه وبين الخاضعين له سواء مؤسسات ناشئة أو تجارين وهذا ما يحقق التوازن بين الضرائب والواقع الاقتصادي.

**3) الأفكار الختامية:**

1.3) إن تعزيز فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر يعتبر خطوة مهمة وفرصة حقيقية يجب من استغلالها للوصول إلى نظام ضريبي مبسط وتحسين فعاليته، وهذا ما يضمن التوازن بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة ويساهم على تحقيق العدالة الضريبية، وبرغم من المزايا التي يحظى بها هذا النظام الضريبي سواء من خلال سهولة إجراءاته أو أعباءه الضريبية المنخفضة، إلا أن تحقيق أدائه المالي يتطلب تخطيطا عميقا، ومراجعة منتظمة، والعمل على تحسين آليات التصريح والرقابة الجبائية.

2.3) يتطلب تحقيق العدالة والشفافية فيما يتعلق بنظام ضريبة الجزافية الوحيدة اعتماد رؤية وتدقيق شامل يضم جميع التغيرات الاقتصادية، ومشاركة جميع الجهات المختصة في الإدارة الجبائية، والمكلفين بالضريبة، والأعوان الاقتصاديين. ومن خلال تجسيد سياسات ضريبية مرنة ومدروسة يمكن للجزائر من خلال الإصلاحات والتعديلات الجديدة أن تصل إلى أنظمة ضريبية لها فعالية وتتميز بشفافية وزيادة في المر دودية الجبائية.

3.3) ينبغي أن تركز الأبحاث والتعديلات المستقبلية على تقييم فعالية الأنظمة الضريبية على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بالتحصيل والعدالة الضريبية، ودراسة مدى قابلية هذا النظام الضريبي على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير إجراءاته وربطها بالرقمنة، والعمل على توسيع قاعدته الضريبية بهدف الإدماج التدريجي للأنشطة الغير رسمية ضمن الخاضعين للضريبة.

**4) حدود الدراسة:**

1.4) أول قيد واجهنا هو قلة توفر البيانات اللازمة و خاصة الحديثة نظرا لان نظام الضريبة الجزافية الوحيدة يخضع لتعديلات متكررة، مما يستوجب علينا الرجوع إلى مصادر متعددة وربط التشريعات القانونية بالتطبيقات الميدانية.

2.4) وكان ضيق الوقت أيضا احد العوامل الرئيسية، ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحقق ميدانيا أوسع و الاطلاع على أراء كافة الفاعلين المعنيين، و اثر ذا القيد على قدرة التحليل للآثار العملية لبعض الإصلاحات الخيرة بشكل معمق.

**5) وجهات النظر:**

في ختام هذه الدراسة، وبرغم من نتائج توصلنا إليها والتي تعكس أهمية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة كآلية جبائية مبسطة للمكلفين و الإدارة الضريبية، وبرغم من الإصلاحات المتكررة بخصوص هذا النظام الضريبي إلا أن ذلك يبين سعي المشرع الجزائري لتحسين فعاليته و انسجامه مع التغيرات الاقتصادية. وبالنسبة لدراسات المستقبلية سيكون من الأحسن إعطاء أهمية إلى آليات رقمنة النظام الضريبي سواء من خلال تحسين المنصات الالكترونية المتعلقة بتسجيلات المكلفين بالضريبة وكذا متابعة وضعياتهم الضريبية، كما يقترح دراسة اثر التحول الرقمي على زيادة التحصيلات الجبائية و تعزيز العلاقة بين المكلفين و الإدارة الضريبية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع:


1. ابراهيم الوالي ,م.( بدون سنة النشر ).*علم المالية العامة* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .
2. الحواس زواق. (2022). *جباية المؤسسة* . الجزائر: دار المتنبي للطباعة و النشر.
3. الطالبي ط. د بن عيسى. (2018). الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر. *مجلة الدراسات الجبائية ، العدد 12* .
4. العلي ,ع .(2009) .*المالية العامة والقانون المالي و الضريبي* .عمان :إثراء للنشر و التوزيع.
5. القاسم ,م .(2021) .*الفوارق بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية في البحوث الاجتماعية* .المجلة العربية للنشر العلمي.
6. أمينة بن خزناجي، و صالح بزة. (2022). *جباية المؤسسة دروس وتمارين محلولة (الطبعة الثانية)*. الجزائر : دار الباحث .
7. بوزيدة ,ح .(2010) .*جباية المؤسسات، الطبعة الثالثة* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .
8. بوعلام ولهي. (2018). *جباية المؤسسة ج1*. الجزائر: دار الهدى.
9. حامد عبد المجيد دراز، و مرسي السيد حجازي. (2004). *المالية العامة*. الاسكندرية: بدون دار النشر .
10. رضا خلاصي. (2014). *شذرات النظرية الجبائية* . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع .
11. سوزي عدلي ناشد. (2006). *المالية العامة*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية .
12. عبد المجيد بلحوت، و عمر حمزة زواوي. (2019). الانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل و تسهيل الاجراءات الجبائية:دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب_مسيلة_2007-2016. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد (02)* ، 804.
13. عبد المطلب ,ع .ا .(2005) .*اقتصاديات المالية العامة* .الاسكندرية :الدار الجامعية .
14. عمار؛عباش, عائشة؛ رانجة, زكية بوحوش. (2019). *منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الإجتماعية* . برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستلراتيجية والسياسية والاقتصادية.
15. عيسى سماعين. (2022). *جباية و محاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية و محاسبية*. الجزائر: الصفحات الزرقاء.
16. عيسى سماعين. (2025). *جباية و محاسبة المؤسسة، تقنيات جبائية و محاسبية* . الجزائر: الصفحات الزرقاء.
17. عيسى سماعين. (2024). *جباية ومحاسبة المؤسسة: تقنيات جبائية ومحاسبية (الطبعة 4)*. الجزائر: الصفحات الزرقاء.
18. فروم ,م .ص .(2021) .*جباية المؤسسة :دروس مفصلة ومدعمة بأمثلة وتمارين محلولة* .الجزائر :ألفا للوثائق.
19. فليح العلي ,ع .(2007) .*المالية العامة والتشريع المالي الضريبي* .عمان :دار الحامد.
20. لطفي شعباني. (2017). *جباية المؤسسة دروس وأعمال تطبيقية مصححة* . الجزائر: الصفحات الزرقاء.
21. محفوظ برحماني. (2018). *التشريع الضريبي الجزائري* . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.
22. محمد حمو، و منور أوسرير. (2009). *محاضرات في جباية المؤسسة* . الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
23. محمد خالد المهايني، و خالد الخطيب الحبش. (2006). *المالية العامة و التشريع الضريبي* . دمشق: منشورات جامعة دمشق.
24. محمد سرحان المحمودي. (2019). *مناهج البحث العلمي*. اليمن: دار الكتب.
25. محمد عباس محرزي. (2008). *اقتصاديات الجباية و الضرائب، الطبعة الرابعة*. الجزائر: دار هومة.
26. محمد عباس محرزي. (بدون سنة النشر). *اقتصاديات الملية العامة: النفقات العامة الايرادات العامة الميزانية العامة للدولة ، ط 03*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

27. محمد لعلوي. (2022). الضريبة الجزافية الوحيدة : دراسة لنظامها القانوني و إبراز التعديلات الواردة عليها. *مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جتمعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01* .
28. مراد ناصر. (2011). *فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
29. مصطفى الفار. (2008). *الادارة المالية العامة، الطبعة الأولى*. عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع.
30. منصور بن عمارة. (2016). *أنواع و إجراءات الرقابة الجبائية ، الطبعة الثانية*. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع .

31. القانون 10-01 يتعلق بمهن خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد . (2010). *(الجريدة الرسمية العدد 42)* .
32. القانون رقم 06-24 مؤرخ في 6 ذي الحجة 1427، الموافق ل26 ديسمبر2006 . (2007). *قانون المالية* . الجريدة الرسمية العدد 27.
33. قانون المالية السنوي . (2007). الجريدة الرسمية العدد (85).
34. قانون الضرائب و الرسوم المماثلة . (2007).
35. القانون رقم 10- 01 ، المتعلق بمهن خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد . (29 جوان, 2010).
36. قانون المالية السنوي . (2010). الجريدة الرسمية العدد 78.
37. قانون المالية التكميلي . (2011). الجريدة الرسمية العدد (40).
38. المالية السنوي . (2015). الجريدة الرسمية العدد (78).
39. قانون المالية السنوي . (2020). الجريدة الرسمية العدد( 81، 33).
40. قانون المالية السنوي . (2022). الجريدة الرسمية العدد (100).
41. قانون الإجراءات الجبائية. (تحديث 2024).
42. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .تحديث (2024).
43. المرسوم التنفيدي 24-49 . (13 جانفي, 2024). المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص الغير الأجراء، الجريدة الرسمية العدد (04).
44. قانون الإجراءات الجبائية . (2025).
45. قانون الإجراءات الجبائية و المحاسبية .(2025) .
46. قانون المالية السنوي . (2025). الجريدة الرسمية العدد (84).
47. قانون المالية التكميلي . (2025). الجريدة الرسمية العدد (40) .
48. قانون المالية . (2025). الجريدة الرسمية العدد ( 100).
49. قانون المالية . (2025).
50. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2025).
51. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (تحديث 2025).
52. مشروع قانون المالية. (2025).

53. Ahmeed SADOUDI .(2021) .*Droit fiscal (1ére éd .(.*Alger: Editions Sarl HOUSE PRINT).
54. C.R Kathari .(2004) .*Research Methodology .* New Age International publishers.
55. J.C ANDREANI ،F CONCHON ، & FRANCOISE) .S.D .(*Méthodes d'analyse et d'interprétation: ETAT de l'art en marketing)*.
56. J.L Rau .(2004) .Searching the literature and selecting the right references .*Respiratory Care,49 (10)*.
57. L Kohn ، et W Christiaens .(2014) .Research Methodology de recherches qualitatives dans la recherche en soins de santé:apports et croyances .*Reflets et perspectives de la vie économique*.
58. M.B Boumezrag .(2022) .*The importance of literature. review in research: An overview .* The joumal of El- Ryssala for Studies.
59. Narayana.S.P ، & D.Pullaiah T.Sambasiva Rao,K.R Varalakshmi .(2018) .*Research Methodology in Zoology .*Nature Singapore: Scientific Publishers.
60. R Kumar .(2011) .*Research Methodology : A Step-by-Step Guide for Beginners (1st ed)* .SAGE Publications Ltd.
61. Rezaul Islam M ،Baikady Rajendra ، & Ahmed Khan Naiz .(2022) .*Principles of Social Research Methodology .*Springer Nature Singapore.
62. Umesh, Kuma D.P .(2022) .*Research Methodology : Techniques and Trends .*CRC Press.
63. Virginia Braun ، & Victoria Clarke .(2006) .*Using thematic analysis in psychology .*Qualitative Research in Psychology, 3(2).
64. http://www.mfdgi.gov.dz
65. http://www.cn-onec.dz

# الملاحق

**الملاحق:**

## الملحق رقم 01: يمثل دليل المقابلة

**مقدمة:**

في إطار إعداد مذكرة والتي تهدف إلى معرفة نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) في الجزائر نطلب مساعدتك في الإجابة على الأسئلة التي سنطرحها عليك.

نعلمك بأن أي استخدام للمعلومات المنقولة والصادرة عنكم سيكون هدفها علمي بحت.

**غرض المقابلة:**

_استكشاف واقع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر بالنسبة للمكلفين والإدارة الضريبية لفهم دورها في تحقيق الامتثال الضريبي ودعم الاقتصاد الوطن؟

_تقييم فعالية هدا النظام بتطرق لايجابياته وسلبياته؟

_محاولة الاستطلاع على الأفاق المستقبلية لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة من اجل الوصول لنظام جبائي عادل وفعال؟

**ضمان السرية:**

_تأكيد للمستجوبين أن جميع الإجابات سيتم استخدامها فقط لغرض إعدادا لمذكرة.

_طلب ادن تسجيل المقابلة باستخدام الهاتف.

**01: نظرة عامة عن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة**

_ما هو الفرق بين نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والنظام الحقيقي؟

_ماهي الأنشطة التي خصص لها نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وكيف يساهم في دعم الاقتصاد الوطني؟

_ماهي الأنشطة الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة مع ذكر معدل كل نشاط؟

_ما هو النظام الذي يخضع له المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) ؟

_في حالة خضوع المكلفين بالضريبة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، ما هو معدل الضريبة الجزافية الوحيدة المفروض عليهما؟ وعلى أي أساس يتم تحديد هذا المعدل؟

_متى يصبح أصحاب المهن الحرة غير خاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟

- ✓ هل ساهمت الرقمنة في فعالية نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟
- ✓ كيف أثر إدخال الرقمنة الجبائية على التحصيل الضريبي؟

**02: التزامات والتصريحات الضريبية:**

_أذكر أهم الالتزامات الجبائية المفروضة على الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟

_ كيف يتم إعداد التصريح التقديري برقم الأعمال (G12) الخاص بالضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) ؟

_كيف يتم إعداد التصريح النهائي برقم الأعمال (G12) الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) ؟

**3: إجراءات تطبيق النظام والدفع:**

_كيف يتم حساب الضريبة الجزافية الوحيدة؟

_كيف يتم حساب الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية إن وجدت؟

_ماهي الطريقة التي يتبعها المكلفين بالضريبة في دفع الضريبة الجزافية الوحيدة؟

_ما هو المكان المخصص لدفع الضريبة الجزافية الوحيدة؟

**04: التحويل في الأنظمة الضريبية:**

_ كيف يمكن الانتقال من النظام الضريبة الجزافية الوحيدة إلى النظام الحقيقي؟

_هل يمكن الانتقال من نظام الضريبة الجزافية إلى النظام الحقيقي والعودة مرة أخرى لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة إذا ما رغب المكلف في ذلك؟

_هل يمكن للمؤسسات التابعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة مسك دفاتر المحاسبة منتظمة إذا رأت ذلك مفيد لها؟

**05: الأنشطة غير مصرح بها:**

_هل تجار الأرصفة والشوارع الذين لا يحوز على سجل تجاري يدفعون الضريبة الجزافية الوحيدة؟

_هل يمكن للشخص الخاضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة فوترة الرسم على القيمة المضافة، أي ذكر الرسم على القيمة المضافة في الفواتير المسلمة لزبائنه؟

**06: الرقابة الجبائية للمكلفين:**

_هل تستطيع الإدارة الضريبية تصحيح الأسس الضريبية المصرح بها في حالة امتلاكها لعناصر تكشف عن نقص في التصريح النهائي المقدم من طرف المكلف بالضريبة؟

_ماهي الأنظمة التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية الجزائرية للإخضاع الضريبي حاليا؟

- ✓ إلى أي هدف تسعى الإدارة الجبائية من خلال تعديلاتها الجديدة على نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؟

**الملحق رقم 02:** يمثل التصريح التقديري برقم الأعمال (نموذج G12)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE
.....
CPI/Inspection des Impôts de :
.....
Recette des Impôts de .....
Commune de .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....
مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل:
.....
قباضة الضرائب ل.....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح التقديري برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :.....
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة.....20
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

## I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE — I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : — - الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) : — - النشاط او النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité : — - تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée : — - نشاط معفى :

ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.د.ت.م ☐ CNAC ص.و.ت.ب ☐ ANGEM و.و.ت.ق.م ☐ Exonération des activités artisanales إعفاء الانشطة الحرفية ☐ Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : — - عنوان ممارسة النشاط :
- Adresse du domicile du contribuable : — - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : — - رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition : — - رقم المادة :

## II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) — II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين بـ (دج)

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | معدل الضريبة Taux de l'IFU | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels | | | الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الإجمالي Global | خاضع Imposable | معفى Exonéré | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | |
| خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités | 12% | | | | |
| | المجموع Total | | | | |

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

## III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA — III - هامش الربح بـ (دج)

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | معدل الضريبة Taux de l'IFU | رقم الأعمال التقديري Chiffre d'affaires prévisionnel | | | مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable | الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإجمالي Global | خاضع Imposable | معفى Exonéré | | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | | |

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable :

بـ.....في .....
A _____, le _____

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

# **الملحق رقم 03:** تصريح النهائي برقم الأعمال (نموذج G12 Ter)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

**Série G N°12 Ter**

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS — المديرية العامة للضرائب
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA — مديرية الضرائب لولاية
DE : _____
CPI DE : _____ — مركز الضرائب الجواري : _____
INSPECTION DES IMPOTS : _____ — مفتشية الضرائب : _____
RECETTE DE : _____ — قباضة : _____
COMMUNE DE : _____ — بلدية : _____

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح النهائي برقم الاعمال والايرادات المهنية بالنسبة للمكلفين الجدد لسنة:.....
- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DES CHIFFRES D'AFFAIRES ET DES RECETTES PROFESSIONNELLES - NOUVEAUX CONTRIBUABLES - ANNEE :.....
الفترة من: ..... إلى: .....
Période du ..... au .....

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 31 ديسمبر لسنة .....20
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 31 décembre de l'année 20.....

## I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
## I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

| | |
|---|---|
| - Nom, Prénom/Raison sociale : | - الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة : |
| - Activité (s) exercée (s) : | - النشاط او النشاطات الممارسة : |
| - Date du début d'activité : | - تاريخ بداية النشاط : |
| - Activité exonérée : | - نشاط معفى : |

☐ ANSEJ و.و.د.ت.ش ☐ CNAC ص.و.ت.ب ☐ ANGEM و.و.ت.ق.م ☐ Exonération des activités artisanales اعفاء الانشطة الحرفية ☐ Autres exonérations اعفاءات اخرى

| | |
|---|---|
| - Adresse du lieu d'exercice de l'activité : | - عنوان النشاط : |
| - Adresse du domicile de l'exploitant : | - عنوان إقامة المكلف بالضريبة: |
| - Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : | - رقم التعريف الجبائي : |
| - Numéro d'article d'imposition : | - رقم المادة : |
| - Numéro du RC, de la carte d'artisan ou de l'agrément : | - رقم السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو الاعتماد : |
| - Code d'activité : | - رمز النشاط : |
| - Numéro de téléphone : | - رقم الهاتف : |
| - E-mail : | - البريد الإلكتروني : |
| - Numéro CB / CCP : | - رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري : |

| | |
|---|---|
| II- SALAIRES | II - الأجور |
| - Nombre de salariés : | - عدد المستخدمين : |
| - Montant des salaires versés *: | - مبلغ الأجور المدفوعة *: |
| - Montant des charges sociales versées* : | - مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة * : |

(*) Ces informations concernent l'année N — (*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن

| III - رقم الأعمال والايرادات المهنية المحققة بـ (دج)<br>III- CHIFFRE D'AFFAIRES ET RECETTES PROFESSIONNELLES REALISES EN (DA) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| طبيعة النشاط<br>Nature de l'activité | المعدل<br>Taux | رقم الأعمال/ الايرادات المهنية المحقق<br>Chiffre d'Affaires/Recettes professionnelles réalisés | | | |
| | | الاجمالي<br>Global | معفى<br>Exonéré | خاضع<br>Imposable | الضريبة الجزافية الوحيدة مستحقة<br>IFU dû |
| عملية الإنتاج و بيع السلع<br>Activité de production et vente de biens | 5% | | | | |
| نشاطات اخرى<br>Prestations de services ou autres activités | 12% | | | | |
| المبلغ الإجمالي<br>Montant total | | | | | |

أشهد بأن المعلومات المسجلة على هذا التصريح مضبوطة و حقيقي
**J'atteste que les renseignements portés sur la présente déclaration sont réels et exacts**

بـ ..... في .....
**A** ....., **le** .....

**ختم و إمضاء المكلف بالضريبة**
**Cachet et signature du contribuable**

الدفع الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة (*)
**VERSEMENT INTEGRAL DE L'IFU (*)**

بـ ..... في .....
**A** ....., **le** .....

**Quittance N°** ..... **du** .....

**Cachet et signature du Caissier**

**ختم و إمضاء امين الصندوق**

**(*) مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة لا يقل عن الحد الادنى المقدر ب 10.000 دج.**
**(*) L'IFU dû ne peut être inférieur au minimum d'imposition de 10.000 DA.**

# **الملحق رقم 04:**التصريح النهائي برقم الأعمال (G12 Bis)

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**Série G N°12 Bis**

**DIRECTION GENERALE DES IMPOTS** — المديرية العامة للضرائب
**DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE** ..... — مديرية الضرائب لولاية .....
**CPI/Inspection des Impôts de :** ..... — مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل: .....
**Recette des Impôts de** ..... — قباضة الضرائب ل.....
**Commune de** ..... — بلدية : .....

**- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -**
**التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:.....**

**- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -**
**DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :.....**
**الفترة من: ..... إلى: .....**
**Période du ..... au .....**

**تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة س+1**
**A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1**

| I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE | I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة |
|---|---|
| - Nom, Prénoms/ Raison sociale : | - الإسم و اللقب/ إسم المؤسسة: |
| - Activité (s) exercée (s) : | - النشاط أو النشاطات الممارسة: |
| - Date du début d'activité : | - تاريخ بداية النشاط : |
| - Activité exonérée : | - نشاط معفى: |
| ANADE (Ex-ANSEJ) و.و.ت.م ☐ — CNAC ص.و.ت.ب ☐ — ANGEM و.و.ت.ق.م ☐ — Exonération des activités artisanales إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ — Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐ | |
| - Adresse du lieu d'exercice de l'activité : | - عنوان ممارسة النشاط: |
| - Adresse du domicile du contribuable : | - عنوان إقامة المكلف بالضريبة: |
| - Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : | - رقم التعريف الجبائي : |
| - Numéro d'article d'imposition : | - رقم المادة: |
| - Numéro de téléphone : | - رقم الهاتف : |

| II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES | II- إطار مخصص للأجور |
|---|---|
| - Nombre de salariés : | - عدد المستخدمين : |
| - Montant global brut des salaires versés * : | - المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * : |
| - Montant des charges sociales versées * : | - مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة *: |
| - Montant annuel de l'IRG acquitté * : | - المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * : |
| (*) Ces informations concernent l'année N | (*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن |

**Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante** ☐
**إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية**

**III- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA)** — **III - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائيين بـ (دج)**

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | المعدل Taux | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميليين CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) – (2) | الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | خاضع Imposable (1) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | خاضع Imposable (2) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | | | | | |
| خدمات أو نشاطات اخرى Prestations de services ou autres activités | 12% | | | | | | | | |
| | المجموع Total | | | | | | | | |

**المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)**
**Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)**

**IV- MARGE BENEFICIAIRE EN DA** — **VI - هامش الربح بـ (دج)**

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | معدل الضريبة Taux de l'IFU | رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé | | | مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1) | مبلغ هامش الربح التقديري Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2) | المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) – (2) | الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإجمالي Global | خاضع Imposable | معفى Exonéré | | | | |
| شاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises | | | | | | | | |

**أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.**
**J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.**

A ....., le .....

Cachet et signature du contribuable :

بـ.....في.....

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :

**PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU** — **التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة**

A ....., le .....

Montant de l'IFU acquitté :

En chiffres : ..... DA

En lettres :..... DA

Quittance N° ..... du.....

Cachet et signature du Caissier :

بـ.....في.....

مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة:

بالأرقام : .....دج

بالحروف : .....دج

وصل الدفع رقم : ..... في .....

ختم و إمضاء أمين الصندوق :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

**الملحق رقم 05:** نموذج يوضح طرق تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

**PAIEMENT DE L'IFU**
**تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة**

| Identification du contribuable | معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة |
|---|---|
| - Nom, Prénoms / Raison Sociale : | - الإسم و اللقب / اسم المؤسسة : |
| - NIF : | - رقم التعريف الجبائي : |
| - Numéro d'article d'imposition : | - رقم المادة : |

**MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU** — **طرق تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة**

**Paiement intégral de l'IFU** ☐ — **التسديد الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة**

**Paiement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20.....**
**التسديد الكلي للحقوق المستحقة عند إيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة.....20**

| Montant total de l'IFU acquitté : | المبلغ الإجمالي للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : |
|---|---|
| En chiffres : ..... DA | بالأرقام : .....دج |
| En lettres : ..... DA | بالحروف : .....دج |
| Quittance N° ..... du..... | وصل الدفع رقم : ..... في ..... |
| Cachet et signature du Caissier : | ختم و إمضاء أمين الصندوق : |

**Paiement fractionné de l'IFU** ☐ — **التسديد بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة**

**Paiement de la 1ère tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20.....**
**تسديد القسط الأول المقدر ب 50% من الحقوق عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان للسنة.....20**

| Montant de l'IFU acquitté : | مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : |
|---|---|
| En chiffres : ..... DA | بالأرقام : .....دج |
| En lettres : ..... DA | بالحروف : .....دج |
| Quittance N° ..... du..... | وصل الدفع رقم : ..... في ..... |
| Cachet et signature du Caissier : | ختم و إمضاء أمين الصندوق : |

**Paiement de la 2ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Septembre de l'année 20.....**
**تسديد القسط الثاني المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 سبتمبر لسنة .....20**

| Montant de l'IFU acquitté : | مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : |
|---|---|
| En chiffres : ..... DA | بالأرقام : .....دج |
| En lettres : ..... DA | بالحروف : .....دج |
| Quittance N° ..... du..... | وصل الدفع رقم : ..... في ..... |
| Cachet et signature du Caissier : | ختم و إمضاء أمين الصندوق : |

**Paiement de la 3ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Décembre de l'année 20.....**
**تسديد القسط الثالث المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر لسنة .....20**

| Montant de l'IFU acquitté : | مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة : |
|---|---|
| En chiffres : ..... DA | بالأرقام : .....دج |
| En lettres : ..... DA | بالحروف : .....دج |
| Quittance N° ..... du..... | وصل الدفع رقم : ..... في ..... |
| Cachet et signature du Caissier : | ختم و إمضاء أمين الصندوق : |

**Paiement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20 .....**
**التسديد الكلي للحد الأدنى (10.000 دج) في أجل أقصاه 30 جوان للسنة.....20**

| Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA | مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة: 10.000 دج |
|---|---|
| Quittance N° ..... du..... | وصل الدفع رقم : ..... في ..... |
| Cachet et signature du Caissier : | ختم و إمضاء امين الصندوق : |

**الملحق رقم 06:** يمثل التصريح التقديري لرقم الأعمال للمكلف بالضريبة (المحاسب ومحافظ حسابات المعتمد) مبارك خالد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE ..... AIN DEFLA .....
CPI/Inspection des Impôts de : ..... CPI AIN DEFLA .....
Recette des Impôts de ..... AIN DEFLA
Commune de ..... AIN DEFLA .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية .....
مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل: .....
قباضة الضرائب ل..... .....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح التقديري برقم الأعمال او الإيرادات المهنية لسنة :....2022....
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE ....2022

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان لسنة 20..22
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20....22

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE — I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : EMBAREK KHALED — الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) : COMMISSAIRE AUX COMPTES ET COMPTABLE AGREE — النشاط او النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité : — تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée : — نشاط معفى :

ANADE (Ex-ANSEJ) وكالة دعم تشغيل الشباب ☐ CNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ☐ ANGEM الوكالة الوطنية للتسيير المصغر ☐ Exonération des activités artisanales إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA — عنوان ممارسة النشاط :
- Adresse du domicile du contribuable : — عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : 167 021 200 792 127 — رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition : 44 016 409 801 — رقم المادة :

II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELS PREVISIONNELS EN (DA) — II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين بـ (دج)

| Nature de l'activité / طبيعة النشاط | Taux de l'IFU / معدل الضريبة | Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels / رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين — Global / الإجمالي | Imposable / خاضع | Exonéré / معفى | IFU dû / الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة |
|---|---|---|---|---|---|
| Activités de production ou de vente de marchandises / نشاطات الإنتاج أو بيع السلع | 5% | | | | |
| Prestations de services ou autres activités / خدمات أو نشاطات أخرى | 12% | 2.797.100 | 2.797100 | | 335.652 |
| Total / المجموع | | 2.797.100 | 2.797.100 | | 335.652 |

Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1) — المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)

III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA — III - هامش الربح بـ (دج)

| Nature de l'activité / طبيعة النشاط | Taux de l'IFU / معدل الضريبة | Chiffre d'affaires prévisionnel / رقم الأعمال التقديري — Global / الإجمالي | Imposable / خاضع | Exonéré / معفى | Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable / مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة | IFU dû / الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Activités de production ou de vente de marchandises / نشاطات الإنتاج أو بيع السلع | 5% | | | | | |

J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.
أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.

A AIN DEFLA le 30-06/2022 ..... في .....

Cachet et signature du contribuable : ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.
(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

**الملحق رقم 07:** يمثل طريقة الدفع بالتقسيط التي اتبعها المكلف بالضريبة (المحاسب ومحافظ حسابات المعتمد) مبارك خالد

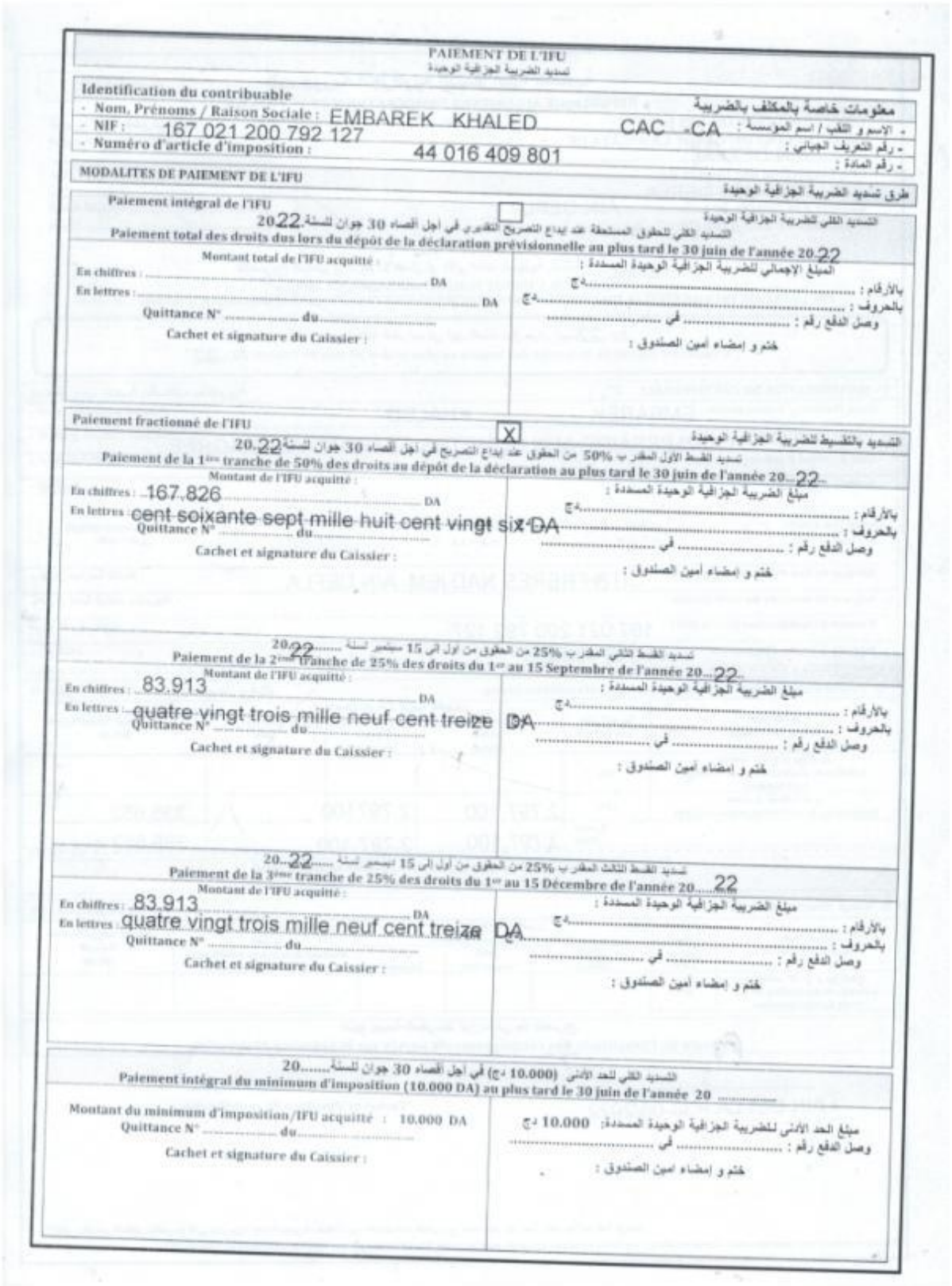

PAIEMENT DE L'IFU
تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة

**Identification du contribuable** — معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms / Raison Sociale : EMBAREK KHALED CAC -CA — - الاسم و اللقب / اسم المؤسسة :
- NIF : 167 021 200 792 127 — - رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition : 44 016 409 801 — - رقم المادة :

**MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU** — طرق تسديد الضريبة الجزافية الوحيدة

**Paiement intégral de l'IFU** ☐ — التسديد الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة

Paiement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20 22

التسديد الكلي للحقوق المستحقة عند إيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20 22

Montant total de l'IFU acquitté :
En chiffres : ..... DA
En lettres : ..... DA
Quittance N° ..... du .....
Cachet et signature du Caissier :

المبلغ الإجمالي للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
بالأرقام : ..... دج
بالحروف : .....
وصل الدفع رقم : ..... في .....
ختم و إمضاء أمين الصندوق :

**Paiement fractionné de l'IFU** ☒ — التسديد بالتقسيط للضريبة الجزافية الوحيدة

Paiement de la 1ère tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20 22

تسديد القسط الأول المقدر ب 50% من الحقوق عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20 22

Montant de l'IFU acquitté :
En chiffres : 167.826 DA
En lettres : cent soixante sept mille huit cent vingt six DA
Quittance N° ..... du .....
Cachet et signature du Caissier :

مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
بالأرقام : ..... دج
بالحروف : .....
وصل الدفع رقم : ..... في .....
ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Paiement de la 2ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Septembre de l'année 20 22

تسديد القسط الثاني المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 سبتمبر لسنة 20 22

Montant de l'IFU acquitté :
En chiffres : 83.913 DA
En lettres : quatre vingt trois mille neuf cent treize DA
Quittance N° ..... du .....
Cachet et signature du Caissier :

مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
بالأرقام : ..... دج
بالحروف : .....
وصل الدفع رقم : ..... في .....
ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Paiement de la 3ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Décembre de l'année 20 22

تسديد القسط الثالث المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر لسنة 20 22

Montant de l'IFU acquitté :
En chiffres : 83.913 DA
En lettres : quatre vingt trois mille neuf cent treize DA
Quittance N° ..... du .....
Cachet et signature du Caissier :

مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة :
بالأرقام : ..... دج
بالحروف : .....
وصل الدفع رقم : ..... في .....
ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Paiement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20 .....

التسديد الكلي للحد الأدنى (10.000 دج) في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....

Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA
Quittance N° ..... du .....
Cachet et signature du Caissier :

مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة المسددة: 10.000 دج
وصل الدفع رقم : ..... في .....
ختم و إمضاء أمين الصندوق :

**الملحق رقم08:** يمثل التصريح النهائي لرقم الأعمال للمكلف بالضريبة (المحاسب ومحافظ حسابات المعتمد) مبارك خالد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12 Bis

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE AIN DEFLA
CPI/Inspection des Impôts de : AIN DEFLA
Recette des Impôts de CPI AIN DEFLA
Commune de AIN DEFLA

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية .....
مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل: .....
قباضة الضرائب ل: .....
بلدية : .....

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة: 2022

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE : 2022
الفترة من: ..... الى: .....
Période du 01-01-2022 au 31-12-2022

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة ن+1
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE — I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : EMBAREK KHALED — - الإسم و اللقب/ إسم الموسسة:
- Activité (s) exercée (s) : COMPTABLE AGREE ET COMMISSAIRE AUX COMPTES — - النشاط أو النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité : — - تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée : — - نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSEJ) ☐ — CNAC ☐ — ANGEM ☐ — Exonération des activités artisanales ☐ — Autres exonérations ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA — - عنوان ممارسة النشاط:
- Adresse du domicile du contribuable : CITE FRERES EMBAREK AIN DEFLA — - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : 167021200792127 — - رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition : 44 016 409 801 — - رقم المادة:
- Numéro de téléphone : — - رقم الهاتف :

II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES — II- إطار مخصص للأجور

- Nombre de salariés : 04 — - عدد المستخدمين :
- Montant global brut des salaires versés * : 873.600 — - المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * : 227.136 — - مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة *:
- Montant annuel de l'IRG acquitté * : 41.265 — - المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :

(*) Ces informations concernent l'année N — (*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante ☐
اذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية

III- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA)

III - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية النهائيين بـ (دج)

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | المعدل Taux | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميلين CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2) | الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | خاضع Imposable (1) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | خاضع Imposable (2) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | | | | | |
| خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités | 12% | 2.797.100 | | 2.797.100 | 2.797.100 | | 2.797.100 | 00 | 00 |
| المجموع Total | | 2.797.100 | | 2.797.100 | 2.797.100 | | 2.797.100 | 00 | 00 |

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)

Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

IV- MARGE BENEFICIAIRE EN DA

VI - هامش الربح بـ (دج)

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | معدل الضريبة Taux de l'IFU | رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé | | | مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1) | مبلغ هامش الربح التقديري Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2) | المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2) | الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإجمالي Global | خاضع Imposable | معفى Exonéré | | | | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises | | | | | | | | |

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.

J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A ..... , le .....

AIN DEFLA في 02/01/2023

Cachet et signature du contribuable :

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :

PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU

التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة

A ..... , le .....

Montant de l'IFU acquitté :

En chiffres : ..... DA

En lettres : ..... DA

Quittance N° ..... du .....

Cachet et signature du Caissier :

بـ ..... في .....

مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة:

بالأرقام : ..... دج

بالحروف : ..... دج

وصل الدفع رقم : ..... في .....

ختم و إمضاء أمين الصندوق :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

**الملحق رقم 08:** يمثل التصريح النهائي لرقم الأعمال للمكلف بالضريبة (خبير في علم الأرض) محمد أسيد بلخير

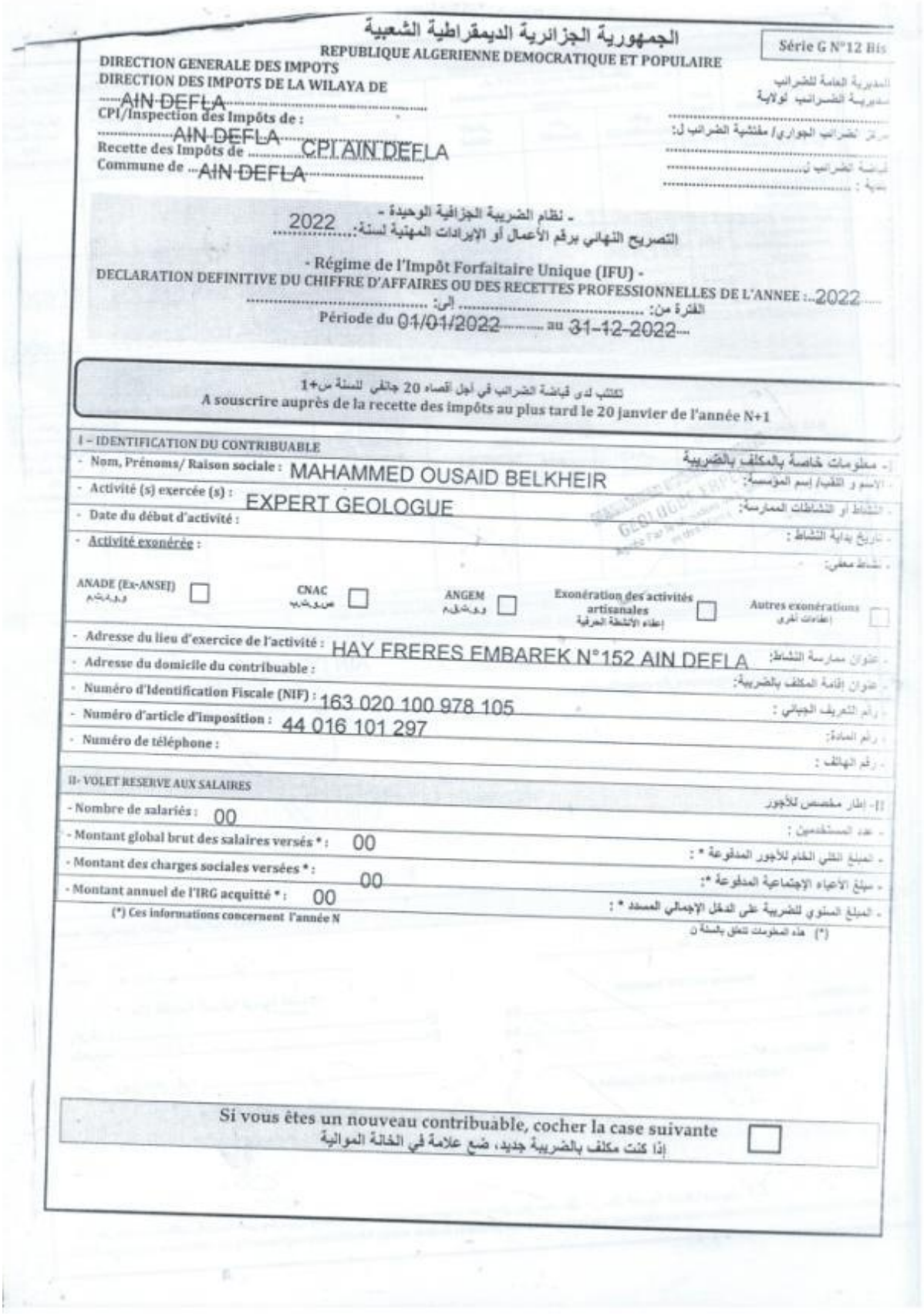

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12 Bis

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE AIN DEFLA
CPI/Inspection des Impôts de : AIN DEFLA
Recette des Impôts de CPI AIN DEFLA
Commune de AIN DEFLA

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
مركز الضرائب الجواري/ مفتشية الضرائب ل:
قباضة الضرائب ل:
بلدية :

- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة: 2022

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE : 2022
الفترة من: ..... إلى: .....
Période du 01/01/2022 au 31-12-2022

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة ن+1
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE — I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : MAHAMMED OUSAID BELKHEIR — الاسم و اللقب/ إسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) : EXPERT GEOLOGUE — النشاط أو النشاطات الممارسة:
- Date du début d'activité : — تاريخ بداية النشاط :
- Activité exonérée : — نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSEJ) وكالة ☐ CNAC صندوق ☐ ANGEM وكالة ☐ Exonération des activités artisanales إعفاء الأنشطة الحرفية ☐ Autres exonérations إعفاءات أخرى ☐

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : HAY FRERES EMBAREK N°152 AIN DEFLA — عنوان ممارسة النشاط:
- Adresse du domicile du contribuable : — عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : 163 020 100 978 105 — رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition : 44 016 101 297 — رقم المادة:
- Numéro de téléphone : — رقم الهاتف :

II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES — II- إطار مخصص للأجور

- Nombre de salariés : 00 — عدد المستخدمين :
- Montant global brut des salaires versés * : 00 — المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * : 00 — مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة *:
- Montant annuel de l'IRG acquitté * : 00 — المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :

(*) Ces informations concernent l'année N — (*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة ن

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante ☐
إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة الموالية

## III- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA)

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | المعدل Taux | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية المحققين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisés | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديريين Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels | | | رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التكميلية CA /Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1) - (2) | الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complément |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | خاضع Imposable (1) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | خاضع Imposable (2) | معفى Exonéré | الإجمالي Global | | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises | 5% | | | | | | | | |
| خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités | 12% | 977.434 | | 977.434 | 464.100 | | 464.100 | 513.334 | 61.600 |
| المجموع Total | | 977.434 | | 977.434 | 464.110 | | 464.100 | 513.334 | 61.600 |

## المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
## Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

### IV- MARGE BENEFICIAIRE EN DA

| طبيعة النشاط Nature de l'activité | معدل الضريبة Taux de l'IFU | رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé | | | مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1) | مبلغ هامش الربح التقديري Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2) | المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2) | الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية IFU Complément |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإجمالي Global | خاضع Imposable | معفى Exonéré | | | | |
| نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activité de production ou de vente de marchandises | | | | | | | | |

## أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
## J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A _____, le _____ AIN DEFLA في 02/01/2023

Cachet et signature du contribuable : ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :

MOHAMMED [illegible]
GEOLOGUE EXPERT
Agréé Par le Ministère de l'Energie et des Mines

## PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU

## التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة

A _____, le _____ بـ _____ في _____

Montant de l'IFU acquitté : مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المسددة:

En chiffres : _____ DA بالأرقام : _____ دج

En lettres : _____ DA بالحروف : _____ دج

Quittance N° _____ du _____ وصل الدفع رقم : _____ في _____

Cachet et signature du Caissier : ختم و إمضاء أمين الصندوق :

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزافية الوحيدة.